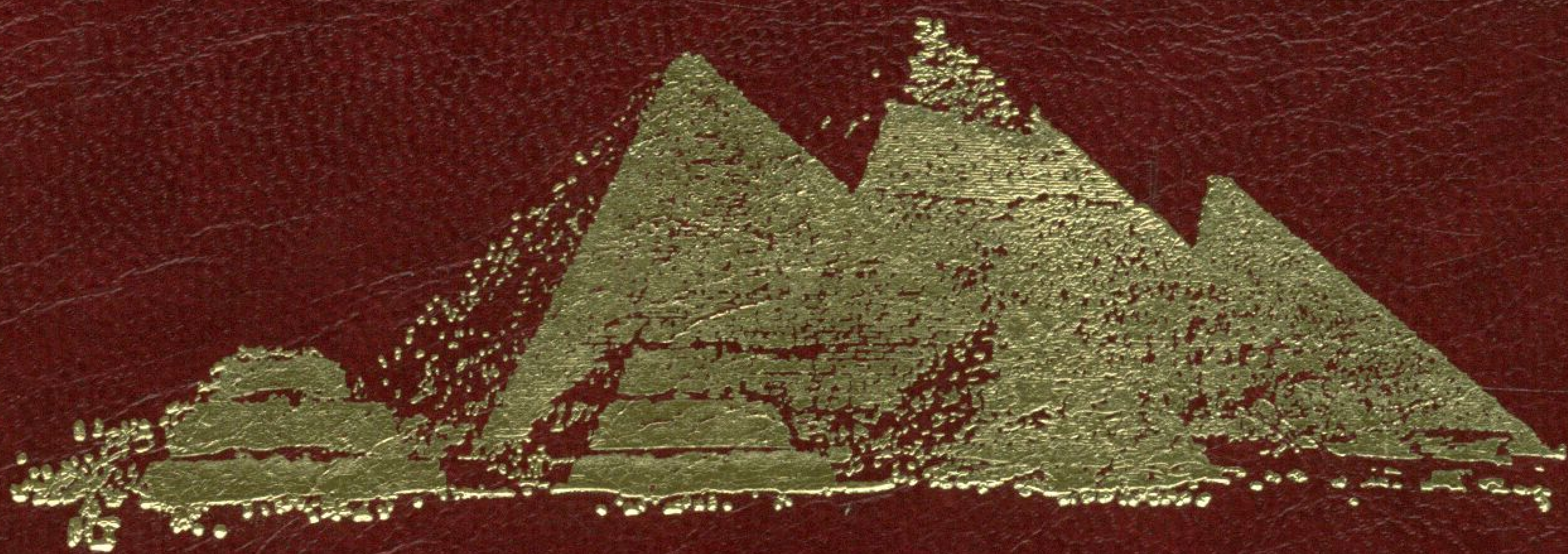
مَوْسُوعَة
تَارِيخ مِصْر





موسوعة

التاريخ المصري

(٣٨)

لدكتورة لطيفة محمد سالم

موسوعة

التاريخ المصري

المجلّد الثامن والثلاثون

الحكم المصري في الشام - ١ -

دار نوبليس

اسم الموسوعة:	موسوعة التاريخ المصري
اسم الكتـــاب:	الحكم المصري في الشام - ١ -
اسم المؤلـــف:	الدكتورة لطيفة محمد سالم
قياس الكتـاب:	١٧ × ٢٤
عدد الصفحات:	١٧٦
عدد صفحات الموسوعة:	٨٨٤٠
مكـان النشـر:	بيروت
دار النشر والتوزيع:	دار نوبِليس
تلفاكس:	٧٥ ٣٤ ٥٨ (١) ٩٦١
هاتـف:	٢١ ١١ ٥٨ (١) ٩٦١ - ٢١ ١١ ٥٨ (٣) ٩٦١
صندوق بريـد:	٧٠ ٦٩ ١٦ بيروت لبنان
بريد إلكتروني:	info@nobilis-int.com
الطبعة الأولى:	٢٠١٢

EAN 9786144031339

ISBN 978-614-403-133-9

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

يعد السبب الرئيسي الذي دفعني للإقدام على إصدار الطبعة الثانية من كتاب « الحكم المصري في الشام ١٨٣١ - ١٨٤١م » نفاده عقب طبعته الأولى في عام ١٩٨٣ ، ونظراً لأهمية الموضوع الذي تناوله ، وحيويته ، وما احتله من مكانة في مصاف الدراسات الأكاديمية ، حيث قدم للجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة ، المنوط بها فحص الإنتاج العلمي المقدم لنيل جائزة الدولة التشجيعية فرع التاريخ (علوم اجتماعية) لعام ١٩٨٤ ، فأوصت اللجنة بترشيحه ، واستندت في مبرراتها على أصالة البحث ، واعتماده على مصادر أصلية ، ومعالجته لمختلف الجوانب ، والدقة في الدراسة ، والتحليل للعناصر ، والوصول إلى النتائج المنطقية السليمة . وبناء على ذلك حصل الكتاب على هذه الجائزة العلمية ، لذا رأيت أنه من الأوفق إعادة طبعه حتى يواصل رسالته التي وضع من أجلها . هذا وقد أدخلت عليه بعض تعديلات طفيفة لم تمس الجوهر ، وتمثلت في إدماج بعض عناصر الفصول حرصاً على مزيد من التمسك بوحدة الشكل . ومن ثم أرجو أن يحظى الكتاب برضا القراء في ثوبه الجديد .

والله ولي التوفيق .

د . لطيفة محمد سالم

بنها في ١١/٢/١٩٨٩ .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

شكلت المنطقة الممتدة من جبال طوروس شمالاً وحتى شمال سيناء جنوباً ، ومن غرب العراق شرقاً إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط غرباً أهمية في التاريخ ، فعلى أرضها قامت الحضارة وصاحبتها الصراعات ، فلم تهدأ واستمرت على الدوام مرتعاً خصباً للدوامات التي تغلغلت في كيانها وتحكمت في مصيرها ، والشام لفظ استعمله العرب للدلالة عليها ، وتدريجياً حل مكانه اسم سورية ، وأصبح له نفس المدلول الذي تغير مع التقسيمات السياسية الحديثة .

ومنذ القدم والارتباط وثيق بين مصر والشام ، وهذا أمر أملته الطبيعة على المنطقتين ، فقد أثبتت الظروف وجود الصلة ، ولم يكن بجديد على مصر الحديثة أن تقودها خطواتها لتضم الشام إليها وتدخلها في نطاق حكمها ، وإن اختلفت المسببات وتباينت بين الفترات الزمنية إلا أن النهاية تأتي بنتائج شبه موحدة . ومما لا شك فيه أن لمصر دورها الحضاري ، فقد احتضنت المدنية ولم تبخل بها ، وهي كعادتها معطاءة ، فامتدت يدها لتغدق على جيرانها ، هذا في الوقت الذي غمرها شعور القوة والريادة ، وأحست أن مهمتها العمل على صحوة جديدة تبلغ أصداؤها لأقصى ما يمكن الوصول له ، وخاصة أن الحياة السائدة في المنطقة التي تطلعت مصر إليها تشوبها النقائص والعيوب .

وعاشت الشام تحت الحكم المصري حوالي العشر سنوات ، سجلت وقائعها ودونت ، وأصبح التاريخ سجلاً محفوظاً لم يصدر الحكم أو ينحاز

لطرف ، وكان لزاماً علينا استجلاء الحقيقة لما جرفته الأحداث وتوانى عليه الزمن ، وأن نضع نصب أعيننا الإنصاف الذي قد يكون قاسياً لكنه لا يستطيع أن ينكر فضل الحكم المصري في الشام ، وذلك ما اتخذته هذه الصفحات منهجاً لها .

وانقسمت الدراسة إلى ثمانية فصول ، من خلالها أمكن الإلمام بصورة صادقة لحياة الشام في حيز النظام الجديد . والفصل الأول « مراحل التواجد المصري » يشمل العوامل التي دفعت حاكم مصر إلى الاتجاه بثاقب نظره للشام لما يتعلق بشخصيته ورسخ في أعماقه ويخدم سياسته ويحقق له تخطيطه ، ثم بداية التحرك والمساعي والاتصالات التي تمت بين الجانبين المصري والشامي ويقين الطرف الأخير من قوة وسلطة الطرف الأول ، لذا كان لجوء حكامه إليه والاحتماء فيه وطلب التوسط منه لدى صاحب الأمر ، ونجاح والي مصر من احتواء زعامات المنطقة وبروز كيانه فيها وسماع كلمته لديها . ولكن دبت الغيرة والحسد بين البعض فأراد إقصاء النفوذ المصري ، فمثل ذلك نهاية العمل من وراء ستار لينجلي الموقف ويتحدد الهدف ويكتب ميلاد جديد للمنطقة بالولاية المصرية عليها ، في الوقت الذي كانت تعاني الفوضى الشاملة التي خيمت عليها وطرقت جميع مجالاتها ، فطبيعة التكوين السكاني المتعدد العناصر والذي من الصعب عليه أن يتجسم ترابطاً موحداً ، والنظام الإداري وتطبيقه ومظالمه ، والإقطاع وتوغله ومساوئه ، ودنس التعصب والاضطهاد وسريانه ، فهذه الآلام التي عاشها المجتمع كانت في حاجة إلى من يزيلها أو على الأقل يخفف منها ، وجاء الحكم المصري ليعمل في اتجاهين يوصلان لطريق واحد ، أحدهما اختص بالسياسة المصرية والآخر خلق حياة جديدة في الشام ، وتلاحقت الانتصارات الحربية للجيش المصري على الجانب المعادي الذي تمثل في قوات السلطان وأتباعه ، وتوالى دخول الأراضي في ممتلكات مصر إلى أن تكاتفت الدول الأوروبية وتدخلت وأوقفت التقدم المصري ، واعترف بحكم مصر للشام ، ولكن لم يدم الأمر حيث واصل العمل المضاد إستمراريته من أجل إنهاء الوجود المصري في الشام ونجح في النهاية .

والفصل الثاني « الإدارة والقضاء » ويتبين من خلاله الأسس التي وضعها الحكم المصري في تسيير دفة الإدارة في هذه المنطقة الصعبة في طبيعتها وناسها . ومنذ البداية رئى تثبيت الإداريين المتعاونين مع الحكم الجديد من أجل تأييد السياسة ولمعرفتهم بحقيقة الموقف والتصرف في ضوء ذلك ، ورغم الرغبة في إقصاء النظام العثماني وإقامة آخر يختلف كلية إلا أن هذا الأمر لم ينفذ بشكل كامل ، لذا كان المنهج وسطاً وهو إبقاء ما يمكن الاستفادة به من ناحية ، وإدخال نظم لها طابعها الحديث من ناحية أخرى ، ونُصِّب حاكماً عاماً أعطيت له كافة السلطات فوضع تخطيطاً إدارياً وفقاً لتقسيمات جديدة هدف من ورائها إقامة حكومة مركزية موحدة يخضع لها الجميع ، ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري القضاء على أمراض الإدارة ولها من الأصول والركائز والدعائم ما يعوق وأدها ، ولكن وضعت الإجراءات لمقاومتها ، ومما يلاحظ أنه مع كثرتها في بداية الحكم نجدها في العد التنازلي نظراً لما اتخذ ضدها من عقوبات وكان خير ما أقدم عليه في التكوين الإداري إنشاء مجالس الشورى ، واستندت على العنصر المحلي بطوائفه وشاركت في التنظيم والإدارة واعتمدت عليها الحكومة في تحقيق سياستها . وعن الإدارة المصرية في لبنان فلها طابعها الخاص إذ سلمت للأمير بشير صديق وحليف القيادة المصرية . وبالنسبة للقضاء فخضع هو الآخر لإعادة التشكيل والتحديث ، فقضى على المساوىء التي عاشت فيها المحاكم الشرعية وأوجدها قضائها ، فوضعوا تحت المراقبة وحد من سلطاتهم وتبعوا السلطة الإدارية التي تحكمت فيهم ، وبجوار النظام القضائي التقليدي أعطيت مجالس الشورى سلطة قضائية في القضايا المدنية والتجارية . وأصبح هناك استئناف ولكن للحاكم الأمر النهائي ، كما نظمت مسألة العقوبات ، أيضاً مورس القضاء الخاص سلطاته ، فكان للبنان نظامها القضائي الذي سارت وفقه ، وللرؤساء الدينيين المسيحيين واليهود قضاؤهم الخاص بالأحوال الشخصية على ذويهم ، وللقناصل وما تحصلوا عليه خلق لهم أوضاعاً استغلوها في ممارسة القضاء على أصحاب الحمايات والأهالي .

والفصل الثالث « السياسة المالية » وفيه وضع المنهج الذي تخللته

الصعوبة في كثير من الأحيان نظراً للإحتياج المستمر للأموال لتغطية المتطلبات الملحة ولتنفيذ السياسة المدروسة ، وأسس للشام إدارة مالية حازمة قبض على أمورها شخصية محلية نفذت ما وكل إليها ، وترتب السلك الإداري لها ، ولم يكن من السهل إيجاد الأكفاء من الموظفين لذا اعترضها بعض العقبات . وخطط للميزانية للعمل على زيادة الدخل ، ولكن تعددت المصروفات وكثرت النفقات وأصابها العجز وأصبح على مصر أن تغطي الفرق . واعتمدت الإيرادات على الضرائب التي تنوعت ما بين القديم والحديث ، فهناك ضريبة الميري والضريبة العشورية والجزية المفروضة على أهل الكتاب بالإضافة إلى ضريبة الفردة ـ الرأس ـ التي استحدثت وغدت من معوقات الحكم المصري ، وعدة ضرائب أخرى اختلفت في كنهها، ولم يحسن الجهاز التنفيذي القائم على أمر الضرائب عمله ، فمورس الضغط الذي صحبته القسوة في التحصيل ، وفي الوقت نفسه نجد اللمسات الإيجابية بشأن التخفيف في هذه المسألة تبعاً للظروف القائمة . كذلك شملت الإيرادات الرسوم الجمركية ، ومنها الداخلية وأمام المصاعب التي واجهتها ، والطرق التي اتبعت للتهرب منها ، ولسياسة الدولة تجاه توحيد الأنظمة اقتصرت تلك الرسوم على جمرك واحد ، وأعطيت التسهيلات . وعن الرسوم الخارجية فقد تمتع الأجانب بالأوضاع الخاصة واستغلوها ولجأ إليهم الأهالي للتحايل على الجمارك مما أدى لخسارة كبيرة في الدخل ، ولمعالجة الموقف خفضت الرسوم وأعيد تنظيم الجمارك والتحصيل . وخضعت العملة للتغيرات وفقاً للسوق المالي ، فأحياناً تثبت أسعارها ، فتولد عن هذا المشكلات مما حدا باتخاذ إجراء تخفيض السعر حيث أن القيمة الاسمية للعملة التركية لا توازي قيمتها الحقيقية من الذهب ، فأثر ذلك على الموقف المالي .

والفصل الرابع « الزراعة والصناعة » ويمثل الجوهر في السياسة الاقتصادية ، فالزراعة وجدت الإهتمام البالغ من الحكم المصري ، فأعيد تشكيلها بعد أن أسقط النظام الاقطاعي ووزعت الأرض وفقاً للتقسيمات الجديدة ، ومع توفر عوامل الإنتاج نجحت السياسة الزراعية ، وأسهم في

تقدمها الفلاحون الذين تغيرت وتنوعت ظروف حياتهم بناء على تشجيع الحكم الجديد لهم ، وعطاءاته التي منحت لتحيى الأرض وتعمر القرى بعد أن هجرها أصحابها ، فعادوا إليها ليعيشوا في ظل تلك الامتيازات التي خصصت لهم والحماية التي أسبغت عليهم ، فدفع الأذى والشرور عنهم ، وأصبح يسمع لأصواتهم وتحقق في شكواهم إذ تولت الدولة حل مشاكلهم ، وأبعدت مستغليهم ، وصدت هجمات البدو وحولتهم إلى مزارعين مرتبطين بالأرض ، وشجعت الرأسمالية للنزول إلى الميدان الزراعي ، وعلى ذلك إزداد عدد القرى ، وعم الإنتاج الذي أخرجته الأرض وتنوع وكون أساساً في الثروة الاقتصادية ، فشملت المساحات التوت من أجل الحرير ، وتلاه الزيتون والكروم والقطن والحبوب ثم القنب والطباق والفواكه ، وأدخلت الزراعات الجديدة ، وضم البرنامج الزراعي البساتين ، وأدت الخدمات للزراعة ، فعُمل على توفير مياه الري . ووجهت العناية للأشجار نظراً لثقل الطلب عليها ، ونال الإنتاج الحيواني والدواجن الرعاية في إطار التقدم الزراعي ، ولكن مع الخطوات الناجحة وجدت بعض الصعوبات التي عاقت التيار وأمكن التغلب على بعضها . أما الصناعة فقد جرت المحاولات لتحسين الإنتاج الذي ارتكز على الغزل والنسيج حيث وجهت المصانع ومنها ما أعد وفقاً للطرق الحديثة ، كما تعددت الصناعات إذ هُدف إلى تشجيع الصناعة المحلية والحد من المصنوعات الأوروبية ولكن لم تحقق هذه الخطوة لظروف فُرضت على السياسة المصرية . وعن العمال فارتفعت أجورهم وفقاً لزيادة الاستهلاك ولاستخدامهم لدى الحكومة في الأشغال العامة . واهتمت السياسة الصناعية بالمعادن كمواد خام من مستلزماتها ، وقام بالتنقيب عنها المتخصصون الأجانب وتعددت أنواعها وأعطت النتائج الطيبة .

والفصل الخامس « الاحتكار والتجارة » ويعتبر استكمالاً للمنهج الاقتصادي المرسوم ، إذ رغب حاكم مصر في تطبيق سياسته الاحتكارية على الشام ، فبدأ بالحرير ، وتحددت الكمية المحتكرة ، ونظمت المسألة بطريقة لا يغبن فيها الفلاحون والتجار ، ودخل في نطاق الاحتكار القطن والصوف لبعض

من الوقت ، ولكن أمام الموقف الخارجي الرافض لهذه السياسة ووفقاً للإمتيازات الأجنبية حملت بريطانيا لواء المعارضة وانتهى الأمر بصدوز فرمان لها أوقف الإحتكار . أما التجارة فقد مثل الأجانب دوراً كبيراً فيها وسيطروا على جزء كبير منها ، وأقدمت الإدارة المصرية على الحد من تسلطهم في الوقت الذي أوجدت التسهيلات للعمل على نشاط الحركة التجارية ، فساء أصحاب المصلحة تلك الإجراءات وتمكنت بريطانيا من كسر قواعد التقييد وحصلت على متطلباتها كما تراءى لها وفقاً للفرمان السابق ، وحذت حذوها باقي الدول ، فوضعت العوائق أمام التحرك المصري في هذا الشأن . وشملت التجارة الخارجية الواردات والصادرات ، واستوردت الشام من مصر وأوروبا ، وتنافست الدول في هذا الميدان ، وغطت الشام احتياجات مصر من صادراتها ، واستوردت الدول الأوروبية منتجات الشام ، كما عبرت البضائع الأسيوية عن طريقها ، ونظمت الموانى ووزع اختصاصها ووضعت ترتيبات الشحن . وانعكس النشاط التجاري الخارجي على التجارة الداخلية التي ازدهرت مع الحكومة الجديدة ، وأعطى لها الطابع الحيوي فأخذت القوافل تطوف بالمدن والمراكب تعبر بين الموانى في حركة دائمة ، وكثرت البيوتات التجارية بعد أن استغلت الرأسمالية ، وكان للسياسة المصرية موقفها مع الأسعار فقبضت على الزمام وسعرت المواد التموينية وراقبت الأسواق وأنزلت العقوبة بالمخالفين .

والفصل السادس « الخدمات ومقومات الاستقرار » ويحتوي على المجهودات التي بذلتها الإدارة المصرية ، فطرقت باب التعليم وأقدمت على الجديد فأنشأت مدارس حكومية نظامية في المدن الرئيسية ووضع لها البرنامج الذي هدف إلى إعداد الشباب عسكرياً ، واستحضرت الكتب من مصر وشملت مختلف فروع العلوم والآداب ، ومما ساعد على الصحوة النشاط الثقافي الطائفي الذي مورس بحرية في ظل النظام المصري . ووجه أولو الأمر العناية بالصحة ، فوجدت المستشفيات وتبعتها الصيدليات ، ووضعت القواعد الصحية لمقاومة الأمراض ، وأسست المحاجر الصحية وطبقت القوانين الخاصة بالنظافة . ونالت المرافق الإهتمام وبعضها اختص بالجانب العسكري والآخر

بالجانب المدني ، وجرت إصلاحات الطرق والقنوات ، ووضع نظام للبريد ، وعمل على تحسين وسائل النقل . وكانت أهم خطوة اجتازها الحكم المصري بنجاح احتواء البدو ، ففي البداية صدت هجماتهم وتلاها الإغارة عليهم وحرمانهم من المكاسب التي اعتادوا الحصول عليها بالسلب والنهب وفرض الإتاوات ، ثم بدأ تنفيذ التخطيط بتوطينهم لإسهامهم في التقدم الزراعي من ناحية ودفع شرورهم عن الطرقات من ناحية أخرى كما اتخذت الوسائل لاستتباب الأمن ، وضمن الأمان للمسافرين ، وازداد رجال الأمن ، وتعددت مراكز الشرطة ، وتضاعفت أوقات الحراسة ، وضمنت المسئولية ، ووقف أمام الجريمة ، وعادت الحقوق لذويها ، وروقبت قوات الجيش ، وأمنت الممتلكات ، وفرضت العقوبات . وصحب الأمان العدل الذي طبقته القيادة المصرية ، واهتمت بأحوال الأهالي ، وسمعت شكواهم ، ورفعت الطغيان عنهم ، وتصدت للمنحرفين ، وضربت على أيدي المفسدين ، وعملت على إزالة العوائق وتطبيق المساواة .

والفصل السابع « الشؤون الدينية والأحوال القنصلية » يتناول الإنجازات التي حققتها الإدارة المصرية لأصحاب الديانات ومثلت إشعاعات قوية سجلت أضواءها في هذا المجال ، ووجه الاهتمام بما يخص المسلمين في حجهم ومساجدهم وأوقافهم . وبالنسبة لأهل الذمة فقد كان لها وقفتها معهم ، فتمتعوا في عهدها بامتيازات لم يعهدوها من قبل أو بعد ، فرفعت الأعباء المالية عن المسيحيين من زائري القدس ، وأعفت المؤسسات الدينية من المقررات التي كانوا يدفعونها ، وتحققت لكل طائفة مطالبها ، ولم يقتصر الأمر على العبادات بل امتدت سياسة التسامح إلى الناحية المدنية ، فخرج المسيحيون من دائرة الظلم وتساووا مع باقي عناصر المجتمع ، وشغلوا المناصب التي كانت محرمة عليهم ومنحوا الرتب والألقاب ومثلوا في مجالس الشورى وعملوا بالتجارة والمال . كذلك اليهود عاشوا تحت امتيازات الحكم المصري ، وتحققت رغباتهم ولكن في إطار محدود ، وتمتعوا بالحرية في حياتهم ، وكفلت لهم الحماية ، ومن الملاحظ أن السلك القنصلي قدم المعاونة الكاملة لليهود

وانجلى هذا في حادثتي صفد والراهب المسيحي ، ولكن عندما عملوا على المزيد من توسعه المجال وقفت السياسة المصرية أمامهم . أما عن الأحوال القنصلية فعاشت في دورة تملؤها السيطرة والتوغل والتسلط ، واستُغلت الامتيازات الأجنبية ، وللقيادة المصرية نظرتها للأجانب ، فأعطتهم الإحترام الذي فقدوه ، وسمحت لهم بما حذر عليهم في مجال المعاملات ، وكرمت القناصل ، وانعكس الأمر على أحوال الأجانب عامة وعاشوا في حماية مزدوجة ، ومارست السلطة القنصلية الضغط للاستفادة بطرقها المختلفة ، فبيعت الوظائف القنصلية والحمايات بأغلى الأثمان ، وأثر ذلك على أنظمة الدولة ، وازداد الأمر سوءاً وتأصل العداء بين القناصل والإدارة ، لكن اتخذ حاكم مصر موقف الملاينة حتى لا يثير الأجواء ضد حكمه ، ولم تأت تلك السياسة بالنتيجة المرجوة إذ شكل القناصل وأتباعهم جبهة رفض للحكم المصري .

والفصل الثامن « الإلتزامات والثورات » يوضح ما فرضه نظام الحكم على الأهالي وتبرموا منه وضاقوا به ، فالامدادات التي كان عليهم أن يوردوها للجيش سواء المواد التموينية أو الدواب ، وهؤلاء العمال الذين استخدمتهم الحكومة في بناء الثكنات وتقطيع الأشجار والعمل في المناجم ، والتجنيد الإجباري الذي أسهم في مضاعفة الأعباء إذ لم يتفق مع طبيعتهم ، وواجهت السلطة المصرية المتاعب فيه وكلفها الكثير ، ولم يحقق الغرض المطلوب الذي سعت إليه ، وساعد على خلق العقاب أمامها ، ورغم ذلك فقد واصلت طريقها فيه ، ومما صعّد الموقف نزع السلاح والتجريد منه ، وفي البداية أعفى الدروز من تسليم سلاحهم ، وعند معارضتهم للتجنيد الإجباري أعيدت الكرة عليهم ، وسمح للموارنة بحمل السلاح ثم ما لبث أن جمع منهم ، فأثر ذلك على المجتمع ، وأمام هذه الإجراءات هناك من تسحب إلى خارج الحدود ، ولجأ البعض للحصول على الحماية الأجنبية . واندلعت الثورات ، وكانت البداية مع الثورة الفلسطينية في جنوب الشام إذ ساء أصحابها بتر امتيازاتهم ، بالإضافة إلى مسألة التجنيد التي أشعلت الحقد والضغينة في قلوبهم ، وتمكنت السلطة

المصرية من القضاء عليها ، وتبعتها الثورة الدرزية ، وبالرغم من موقف الدروز المتعاون مع الحكم المصري إلا أنهم لم يكونوا مخلصين له ، وعندما طبق عليهم نزع السلاح ثاروا وكسبوا الجولة الأولى ، ولكن أعدت القوات للقائهم ، وأنهيت ثورتهم ، وقامت الثورة اللبنانية ونجحت في أن توحد أهدافها وقواها وتعلن مطالبها ، وترفض الطاعة وتعارضها ، ومع استعمال القوة ضدها أمكن كبح جماحها ، وقد استنفدت الثورات الكثير وساعد على تأجج الروح المعادية للحكم المصري القوى الخارجية التي استخدمت جميع الوسائل وأخيراً تمكنت من تحقيق النهاية المرسومة .

وتأتي الخاتمة لتسطر بإيجاز ما توصلت الدراسة إليه ، تلك التي استغرقت وقتاً ليس بالقصير ، واستحوذت على المجهود الكبير حتى خرجت بالصورة التي بين يدي القارىء ، والله ولي التوفيق .

لندن في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٢ .

د . لطيفة محمد سالم

الفَصْل الأوّل

مَراحل التواجُد المصْري

بتملك محمد علي السلطة في مصر ، وبجهده المتواصل من أجل إعادة بنائها ، وبنجاحه فيما خطط إليه ، وباتساع دائرة سياسته ، وبالظروف التي قدمت نفسها إليه وساعدته وأخيراً بتركيباته الشخصية وتكويناته النفسية ، تمكن من أن يرسي ويقيم القواعد التي منحت السمات المتميزة للكيان المصري ، وعليه أراد أن يملي ويفرض إرادته ولفترة طويلة على من كان أعلى منه رأساً وهو السلطان .

وأصبحت مصر صاحبة أكبر قوة في الإمبراطورية العثمانية ، تلك التي بدأت تتخبط وتتعثر وتتطلع إلى من يشد أزرها ويقف بجوارها ليرفعها من الهسوات التي تتعرض لها وليحد من الأطماع الأوروبية التي راحت تنخر في جسدها ، ومصر هي الوحيدة القادرة على القيام بهذا العمل ، فهي إحدى ولاياتها من ناحية ، ولرغبة حاكمها في الاستفادة من وراء ذلك من ناحية أخرى ، خاصة عندما غمره الشعور الإسلامي الفياض ضد التصرفات الأوروبية والتي اعتبرها ضد الإسلام وأراد أن يوقفها عند حدها . لذا لبى نداء أمير المؤمنين وأخضع الثورة اليونانية ، ومن قبلها تمكن من إسقاط الدولة السعودية الأولى ، وخسر من أجل ذلك الكثير ، ولكنه كان يوازن تصرفاته وما يقدمه ويرنو ببصره إلى المقابل .

وإذا توغلنا في أعماق محمد علي نجده تواقاً إلى الاستحواذ على السلطان والعظمة والشهرة في إطار ممارسة الأوتقراطية ، وقد أسعده نجاحه فيما

وصل إليه سيما بعد أن زحفت سلطتـه للمناطق التي استـولى عليها ، فحـدثته نفسه للحصول على المزيد ليرضخ لكلمته الناطقون بالضاد بل ربما توصله آماله لعرش الخلافة ، إذن فهو هادف إلى الزعامة الإسلامية ، هـذا على الرغم من تصريحاتـه التي رُدِّدت وأنكرت تـطلعه لملك الآستـانة إذ كـان حريصـاً مدققـاً متأنياً ، فهو أحياناً يبعد عنـه ما يحـوم من الشبهات في هـذا الشأن لأنـه مدرك خطُورة الإعلان عما يجيش بخاطره ويدور في نفسـه حيث إنه في ذلـك الوقت تلازم وتوثق الوجود العثماني بالإسلام ، فكان من الصعب إحداث تغيير في هذا الشأن ، فعندما رأى أن يجعل إبراهيم إبنه يحصل من علماء الشام على إعلان يفيد بعدم صلاحية وقـدرة السلطان محمود الثـاني على الحكم جاء رد علمـاء دمشق ببطلان هذا الإجراء[١] هذا بـالإضافـة إلى أن الدول الأوروبيـة لم تكن لتسمح بذلك ، فقد كتب وزير الخارجيـة البريـطانية لقنصله في مصـر يبين له الأهمية الكبرى لوجود الدولة العثمانية حتى تتوازن القوى[٢] .

ومن هنـا جـاءت بعض التصرفـات التي تشيـر إلى تـأييـد محمـد علي للسلطان ، فعقب دخـول إبراهيم دمشق « ونهـار الجمعة وقت الصـلاة توقفـوا واحتاروا باسم من يخطبون السلطان أم محمد علي باشا ، فاستأذنوا فجـاوبهم (إبراهيم) أنه عبد السلطان ويخطبون باسمه ويدعون لمحمد علي باشا »[٣] . وبعد الاستيلاء على حلب وحمص وبيلان طلب الإبن من أبيه أن يخطب باسمه في الصلاة وأن تسك له عملة ، فرفض الأب[٤] .

وفي حقيقة الأمر فـإن للشام وضعـه الخاص وإغـراؤه الملح الذي مضى يراود محمد علي بين الحين والآخر ، فمنذ عام ١٨١٠ وهو يصـوب نظره إلى تلك المنطقة ويخـطط للإستيـلاء عليها ، وفي خـلال حربـه في شبه الجـزيرة العربية أوضح أنه في حاجة إلى استراتيجيتها لتعينه على الانتصار . كما صرح للقنصل الفرنسي برغبته فيها وقدرته على تملكها مقابل مبلغ من المـال يدفعـه لخزانة السلطان[٥] . ومع بداية الحرب في شبه جزيرة الموره نوه الباب العالي لمحمد علي بالشام[٦] ، وذلك حتى يعـطيه الـراحة النفسيـة والتفاني في تلك

الحرب ، هذا ولطبيعة العلاقة غير الطيبة التي ربطته بالسلطان محمود الثاني جعلته طموحاً ـ على الأقل ـ لإسقاط عرشه والإطاحة به والتحكم في ابنه عبد المجيد الذي سيخلفه[٧] ، إذ صرح إبراهيم « إن التزاماتنا الدينية والشخصية نحو العالم الإسلامي تتطلب منا أن لا نفكر في مصالحنا فقط بل وفي صالح رفاهية وسعادة الأمة الإسلامية ولذلك سنحاول جهد طاقتنا لطرد هذا المخلوق اللعين لكي يجلس على العرش وريثه »[٨] .

وهنا تجب الإشارة لاتجاه إبراهيم في هذا الشأن ، فقد أعلن مراراً وتكراراً الخط الذي يسير وفقه ويرغب الوصول فيه إلى النهاية باحتواء الجنس العربي في إطار موحد شامل ، فأعاد للعرب كيانهم وفاخر بأمجادهم ودعا لتكاتفهم[٩] بل وفي داخله أراد أن يمزق كل صلة تربطهم بالدولة العثمانية[١٠] . ومن هذا المنطلق رغب في بناء دولة عربية مستقلة تكون مصر ركيزتها ، لا تقتصر على المشرق ولكن يلحق بها غرب مصر حتى تونس[١١] ، ورأى ضرورة العمل على إعادة الخلافة للعنصر العربي وإحيائها مرة أخرى على يديه ، وتقرب إليه وخالطه وشجعه وولاه المناصب ، وفضله على العنصر التركي الذي وجد فيه الغباء والفوضى[١٢] . وتغلغل هذا الشعور بعد أن أصبحت مصر حامية للحجاز ومتولية شؤون الأراضي المقدسة ، وعليه فمن الضروري أنَّ ما فقد منها عندما سحبت الخلافة يعود إليها . وقد أرجع ذلك لطبيعة تكوين إبراهيم والظروف التي عاشها ، مما ساعده على خلق هذا الاتجاه السياسي وسيطرته على تفكيره والسعي لتنفيذه بل والتأثير به على المحيطين من رجاله ، فيصرح ياوره التركي إلى المبعوث الفرنسي لدى محمد علي « لقد قدمنا إلى مصر ولم نكد نتجاوز سن الطفولة ولذلك لم نعد أتراكاً . . . إننا الآن ننتسب إلى شعب أنبل وأكثر تنوراً ، إلى الشعب العربي الذي سبق أوروبا في الحضارة التي امتدت من أسبانيا حتى حدود فارس »[١٣] . وكانت هذه نفس أقوال إبراهيم « أنا لست تركياً فإني جئت مصر صبياً ومنذ ذلك الحين مصرتني شمسها وغيرت من دمي وجعلته دماً عربياً »[١٤] وأقدم فاتخذ لنفسه لقب « سر عسكر بلاد العرب » ولم يوافقه محمد علي وطلب منه الاكتفاء باسم إبراهيم وأن

« الألقاب جوفاء لا تليق بإبراهيم وأن إذاعتها تدل على الضعف لا على القوة »[١٥] . وذلك جميعه صوب أنظار العرب إليه من ناحية وجعله يقدم على تحقيق المرغوب من ناحية أخرى .

لم تغب الشام عن خلد محمد علي ، فبعد الانتهاء من حرب الموره طلب من السلطان ولاية صيداً مكافأة له[١٦] ، ولكن أسند له حكم كريت ، ومضت نزعة الحصول على الشام تلاحقه ، وكان يعلم جيداً كيف تلعب الأموال دورها في تنفيذ المقصود ، فعرض على الباب العالي أن يدفع ١٠٠ ألف كيس جزية سنوية ويضم الشام لحكمه[١٧] ، ولكن تمنع السلطان ، وفي بداية الأمر مالت بريطانيا لمساندة محمد علي لتبعده عن اليونان ، فتم الإفصاح عن هذا للقنصل البريطاني في الإسكندرية[١٨] ، فأعطى ذلك الأمل .

وجمع سوء النية بين السلطان وواليه على مصر ، فجعل الأخير يرى أنه بسيطرته على الشام سيقف حائلاً أمام أي عدوان عثماني يهدف انتزاع مصر منه ، فبدا له لكي يحافظ عليها يجب أن يخلق الحواجز لحمايتها . إذن فالاستيلاء على هذه المنطقة في إطار ذلك يعد مسألة دفاعية عن الغزوات الخارجية ، ويعطيها الأمن والاستقرار والنظام ، ويشكل معها وحدة استراتيجية قوية ، فنرى محمد علي يكتب إلى وكيله في الآستانة يعبر عن هذه الأهمية بقوله « إن الشام لازمة لسلامة مصر »[١٩] . هذا بالإضافة إلى إعطائه الحرية في التوسع في المنطقة العربية بعد قطع المواصلات بينها وبين الأرض التركية[٢٠] . وعلى ذلك فالشام تأميناً للحدود وحماية للممتلكات .

ولم تكن النظرة الاقتصادية للشام تقل عن مثيلتها الاستراتيجية وخاصة أن محمد علي له اتجاهاته المعنية في هذا المجال وسياسته تطلبت وبرنامجه ألح في استغلال موارد الشام لخدمة أغراضه ، ومنذ فترة مبكرة وهو في حاجة إلى المواد الخام لارتباطها بالصناعة ، ونظراً للعلاقة التي ربطت بينه وبين المسؤولين في تلك المنطقة أمدته بما رغب فيه ، فحصل على الفحم الحجري من جبل لبنان ، وهو مادة أولية لزمت البناء الصناعي ، وأصبح من الضروري

الحصول عليها سنوياً[٢١] . أيضاً كانت هناك مناطق بالشام غنية بالمعادن استهوت باشا مصر لتكون له عوناً في تنفيذ خطته .

وتأتي الأخشاب لتشكل جوهراً في المتطلبات المصرية الحربية والمدنية ، ومصر ليست بالبلاد المنتجة لها ، فلا بد من الاعتماد على الخارج ، فاستوردت من تريستا ، ومشتراها عن هذا الطريق مكلفاً[٢٢] . ومثل الأسطول المصري الدعامة الأساسية لقوة مصر الحربية ، وعندما نال الضربات في نفارين كان إحياؤه لازماً ، فيكتب محمد علي إلى والي حلب « بالنسبة لما حصل للدونمة الهمايونية والمصرية في واقعة أنا وارين وصدور أوامر سامية له بترميم بقية تلك الدونمة قد عين أحد المهندسين لقطع أخشاب من إسكندرونة وحضورها إلى الإسكندرية فيرجى منه مساعدة المأمور المذكور »[٢٣] . هذا وهناك احتياج للأخشاب في بناء الأسطول التجاري للنقل داخل مصر وخارجها وكذا للوقود[٢٤] : لذا وجد حاكم مصر في الاستحواذ على هذه المنطقة الغنية والتحكم فيها إشباعاً له في هذا المجال وما يترتب على ذلك من الإستفادة ، إذ أنها ستمده بمصادر أولية يصعب عليه الحصول عليها من جهات بعيدة في أفريقيا تعوقها السدود والشلالات[٢٥] .

وتشكل باقي المنتجات الشامية غنى وثقلاً في الميدان الاقتصادي أراد محمد علي أن يعبدها لمشاريعه مثل الحرير والزيتون والصابون والجلود والطباق والخيول ، بالإضافة إلى ما تحتضنه من منتجات آسيا الوسطى والشرق الأقصى . هذا في الوقت الذي تمد فيه مصر الشام باحتياجاتها من المنتجات الزراعية والصناعية ، وعليه يتم التكامل الاقتصادي بين مصر والشام .

وعن المال والرجال فقد سيطرا على فكر والي مصر ، فبالنسبة للشق الأول فإن امتلاك الشام سيأتي بالأموال عن طريق تطبيق السياسة الاقتصادية التي كثيراً ما اعتمدت على الإحتكار ، وقد اعتقد محمد علي أن المنطقة ستدر عليه الأرباح ، أما الشق الثاني ، فكانت لديه الرغبة الملحة لتحقيق طموحه في ضم المزيد من البلاد العربية إليه عن طريق الحروب ليصل لهدفه المنشود ، وخاصة

أن رجال الشام ذو تكوين يلائم الطبيعة الحربية ، فيقول « من جبال لبنان أجند جنـودي فـأدرب منهم جيشـاً كبيـراً ولا أقـف بـه إلا على ضـفـاف دجلة والفرات »[٢٦] . في الوقت الذي يعلن فيه بأن الهدف من الحصول على الشام هو « لتعميرها ولتأمين طريق الحج »[٢٧] .

هـذا ويجب ألا ننسى القيمة الـدينية والثقـافيـة للشـام ، فتضم القـدس الشريف ، ودمشق هي إحدى المراكز القيادية للثقافة الإسلامية ولهـا منزلـة في هذا المضمار ، وبامتلاك محمد علي لقاهرة المعز يجعل له الحـافز لاحتضـان دمشق الأمـوية ، ولسيـطرة إيحـاء القيـادة الإسـلاميـة عليـه جعلتـه يعتنق تلك النظرية . وإذا أضفنا أنه سعى للاستيلاء عليها قبل أن يسبقه أحد إليهـا ورغبته في تحديث المنطقة وتجديدها[٢٨] نكون قد استعرضنا البـواعث الحقيقية التي تغلغلت في أعماق حاكم مصر .

من أجل ذلك جعل محمد علي قبلته إلى الشام لتكون منطلقاً جديداً تقوده إلى انتصارات أخرى ورفض أن يولي وجهه تجاه المغرب حتى أنه عندما عرض عليه قنصل فرنسا التعاون المشترك في الجزائر بمقابل رفض واعتبر هذا وسيلة لإضعافه ، أما المشرق فهو الطريق إلى قوته[٢٩] . وتجمعت الأسبـاب لتنصهر جميعها في بؤرة واحدة وتكون النتيجة ضم الشام .

وبدأت المساعي والاتصـالات لتحقيق الهدف ، فمـع الانتصارات التي أحرزها محمد علي ، ومع قوة شخصيته في المنطقة ، ومع إحيائه ما لمصر من مركز ، ومع سياسته التي رسمها دارت العلاقات بين مصر والشام ، وإذا قـارنا الأوضـاع بين البلدين نجد الفـرق واسعاً ، ونعـطي القيادة لمصـر لكي تنهض بجارتها وتنقذها مما ترزح تحته من مساوىء . ونظر حكام الشام إلى مصر على أنها الأم من ناحية وصاحبة السلطة والحل والربط والقادرة على المساندة والتأييد لكل منهم من ناحية أخرى . لذا فما أن جاء عام ١٨١٠ إلا ودخلت مصـر في إطار سياسة الشام ، ومما لا شك فيه أن هذا الأمر وجد ترحيباً من حـاكم مصر الذي سعد بخلق الأصدقاء والأنصار ليعينوه على تحقيق ما يصبو إليه .

ربط العداء بين محمد علي وسليمان باشا والي صيدا في الوقت الذي جمعت المصالح بين والي مصر ويوسف باشا كنج والي دمشق ، وبحكم شخصية باشا مصر رأى الإستفادة من الموقف وتقريب الموالين له للعمل ضد أعدائه ، فطلب من الباب العالي أكثر من مرة يلتمس عزل سليمان باشا « لكونه يستعمل جملة حركات ضده يقصد بها تأخير مأمورية الحجاز المحولة عليه »[٣٠] . ويطلب العفو عن يوسف باشا كنج وكان السلطان قد غضب عليه عقب التحالف بين سليمان باشا والأمير بشير الشهابي ضده وإسناد السلطان باشوية دمشق سراً إلى الأول وعدم رضاه عنه لاعتقاده بتخليه عن الحرب في شبه الجزيرة العربية ، ويطلب محمد علي تعيين صديقه بدلاً من سليمان باشا ويوضح بأنه ليس له أغراض وراء ذلك وإنما ليضع حداً لمؤامراته حيث يلجأ إليه أمراء مصريون يعملون ضده ، وأنه يمثل عقبة أمام مجهوداته تجاه السلطان[٣١] ، هذا في الوقت الذي رحب فيه بيوسف باشا كنج عندما التجأ إليه بعد أن ضُيق عليه الخناق في دمشق ، فنزل بقصر شبرا « وضرب لحضوره مدافع ثم انتقل إلى الأزبكية وسكن هناك »[٣٢] . وعندما تأخرت إجابة السلطان رأى والي مصر إسترجاع سلطة مؤازرة بالقوة « وفوه بتسفير عساكر لناحية الشام لتمليك يوسف باشا لمحله »[٣٣] ، وما لبث الأمر أن صدر العفو عن الباشا « وقبل فيه ترجي باشا مصر وشفاعته »[٣٤] ، ولكنه لم يتمكن من العودة حيث لقي ربه .

وبذلك كانت شخصية يوسف باشا كنج المصدر الأول الذي حام حوله محمد علي ليمد سيطرته على الشام ، ومنذ لحظتها يتكرر الإفصاح عن أمله في الحصول عليها ، ولكن حال أمام التحقيق موقف السلطان المتشدد . وفي عام ١٨١٩ تولى عبد الله باشا ولاية صيدا ، وتولد النزاع بينه وبين درويش باشا والي دمشق وانحاز الأمير بشير إلى الأول وكونا جبهة مضادة لوالي دمشق ، وبدأ الصراع وقامت الحرب بينهما وكانت نتيجتها صدور فرمان بخلع عبد الله باشا وإباحة دمه، وإضافة ولاية صيدا إلى درويش باشا[٣٥] . وهنا تبين للأمير بشير ضرورة الاعتماد على حاكم مصر لإرجاع الأمور إلى نصابها حيث هو العاهل

القـادر على ذلك ، وبـدأ في الإعداد ، كمـا كتب عبـد الله بـاشـا إليـه لينقـذ الموقف ، وأوضح له مدى الارتباط بين الشام ومصر وأكد له أن الجبال سترتعد لقواته القوية ، وسـار على نفس الإتجاه مصطفى أغا بربر حاكم طرابلس(٣٦) .

ونقلت الأخبار عن طريق رسول الأمير بشير إلى محمد علي الذي رحب بالنزول إلى ميدان الوساطة والمآزرة ، وأعقب تلك الزيارة التي قام بهـا الأمير إلى مصر في عام ١٨٢٢ مع ولديه وبعض من أتباعـه(٣٧) . واستقبل استقبـالاً لائقاً وصفه مؤرخو الفترة من المعاصرين ، ولكن مما يستلفت النظر أن الأوامر صدرت من الحاكم إلى محافظ دمياط والكتخدا بالسـرية في تحـركات الأميـر وحاشيته « بدون ما يشعر أحد بصفة كأنهم عساكر »(٣٨) . وعليه يبدو أنه يحتاط أحياناً حتى لا تصل تحركاته للباب العالي . وكـان حنا بحـري قد سـاعد على تقوية الصلة بين محمد علي والأمير بشير(٣٩) ، كما شارك في هذا بعض أسـر الموارنة الذين أقطعهم والي مصر أربعة آلاف من الأفدنة بالقرب من الـزقازيق في عام ١٨١٦ لتربية دود القز وصناعة الحرير ، فعملوا على حسن العـلاقة إذ كانوا على صلة رأساً بمحمد علي(٤٠) .

ودار الحوار بين الأمير وإبراهيم والذي انتهى بأن « حصل منه على مجابرة وتطمين خاطر ووعده أنه لا بد أن يرجع إلى بلاده مجبور الخاطر »(٤١) . وعرض الأمير أمام حاكم مصر الظروف التي دفعته للجوء إليه والصراع الذي يجري على أرض الشام ، ووضح من الحديث أن الأمير اعتمد على المساندة المصرية في شد أزره(٤٢) ، خاصة ضد أعدائه من الإقطاعيين الذين يتحينون الفرصة لسلب السلطة . واطمأن والي مصر إلى ممثل لبنان وأمر له بمرتب شهري عشرة آلاف قرش بالإضافة إلى ما يلزمه من احتياجات(٤٣) . وأجمع المعاصـرون على أنه في أثناء هذه اللقاءات جرى اتفاق على تبادل المصلحة بين الطرفين وأن محمد علي ارتاح للأمير وقال لـه « أطلب منك عهـداً على أن تكون في الحـرب إحدى ذراعي ، فعليك بعد ولدي إبراهيم أعتمد وأضع فيك ثقتي التامة الخالصة »(٤٤) ووافقه الأمير وتعاهدا ، ويذكر كامبل القنصل الإنجليزي العام في مصر بأنه في أثناء هذه الزيارة قـدم الأمير المغـريات لمحمـد علي للإقـدام على ضم الشام

ووعده بالمساعدة وطمأنه بوجود عشرة آلاف من الدروز يمكن الإعتماد عليهم[٤٥] .

وتجاوب باشا مصر للنداء ، وصدر عفو السلطان عن عبد الله باشا ومنح ولاية صيدا وصفد وبيروت ، وقد أوضح الفرمان أن ما جاء به هو لخاطر محمد علي[٤٦] . وعزل درويش باشا بعد أن ثبت عدم قدرته على ممارسة الحكم في دمشق ، وسافر الأمير بشير بصحبة القرارات الجديدة يحمل التوصية من محمد علي للوالي الجديد طالباً حماية الأمير ورعايته « والإصغاء لما يبديه لكونه مكث مدة عنده بمصر وأنه مخلص، وله وقوف على سائر خصوصياته »[٤٧]. أيضاً أرسلت التوصية من مصر إلى والي دمشق لتعزيز مركز الأمير « إن المذكور أشهر ذات في عشيرته ، فلذلك يرجوه دوام انعطاف أنظاره إليه »[٤٨] .

وفي مقابل العفو عن عبد الله باشا وعودة منصبه إليه وعزل خصمه دُفع المال الذي بلغ خمسة وعشرين ألف كيس ، وكان على عبد الله أن يدفع خمسة عشر ألف كيس للآستانة ، وسمح له محمد علي بأن يؤخر العشرة آلاف الباقية حيث قام هو بدفعها إلى حين قدرته[٤٩] ، هذا بالإضافة إلى ما قدمه حاكم مصر من أجل نفس الموضوع « أرسل عريضة تهنئة برسم الصدر الأعظم مع مبلغ ٦٠٠ محمودية ذهب بدل هدية » وأيضاً « مبلغ ٤٠٠٠ محمودية ذهب لتوزيعها على المحلات اللازمة »[٥٠] واعتذر عبد الله باشا عن عدم مقدرته على سداد المبلغ نظراً لاستيلاء من سبقه على الأموال الأميرية ، وأن ما يمكن أن يدفعه خمسة آلاف وخمسمائة كيس ويقسط عليه الباقي[٥١] . فما كان من الآستانة إلا أن أضافت خمسة آلاف كيس للمبلغ فأصبح ثلاثون ألفاً[٥٢] .

وأراد عبد الله باشا الحصول على المزيد من السلطة عن طريق باشا مصر ، فطلب إحالة يافا وغزة والرملة إليه حيث أن هذه الجهات كانت ضمن ملحقات ولاية صيدا ، فيحرر محمد علي إلى وكيله بالآستانة لتسوية هذه المسألة ، وتتم بالفعل وتدخل في نطاق الولاية[٥٣] . ويعاود عبد الله باشا نفس الطلب بضم بعض القرى المعبر عنها بنواحي التركمان والأراضي السابق

انفصالها عن ولاية صيدا وإلحاقها بولاية الشام ، ويوافق والي مصر للتوسط في ذلك[٥٤] . وأمام هذه الخدمات الجليلة كانت هناك الوعود من قبل عبد الله باشا ، فقد أعلن أن مقاطعاته هي مقاطعات محمد علي ، وأن حصن عكا هو من أقوى حصون حاكم مصر[٥٥] . ودارت المراسلات بين القاهرة وصيدا لتنم عن ارتباط الطرفين « لما ينجم عن ذلك من المزايا التي لا تخفى »[٥٦] ، ومنها يتضح الهدايا التي تبودلت وخاصة المرسلة من الشام والتي انحصر معظمها على الخيل[٥٧] .

وعندما رأى محمد علي إمكانية الإستفادة من معونة القوات اللبنانية في حربه بشبه جزيرة المورة ، وكان سبق أن أبدى الأمير بشير استعداده إزاء ذلك فيكتب إلى عبد الله باشا ويذكره بوعد الأمير له بإرسال عشرة آلاف نفر بيادة ومدى إمكان تحقيق ذلك[٥٨] ، ويكرر الطلب من الأمير « ويفاد عنه بوجه السرعة مع بذل الهمة »[٥٩] . وعلى الفور واستجابة لطلب عاهل مصر أعلنت أوامر عبد الله باشا بعد الإتفاق مع الأمير بشير وصدر المرسوم إلى الأمراء والمشايخ بجبل لبنان بجمع عشرة آلاف رجل من القادرين تحت قيادة أحد أبناء الأمير وذلك بناء على « وحدة الحال الجارية بيننا وبين سعادة والدنا الدستور الأكرم والمشير الأفخم عزيز مصر القاهرة »[٦٠] ، وبالفعل مضت عملية تجميع القوات المطلوبة وبلغت أربعة آلاف ، وفي تلك الأثناء أرسل والي مصر للكف عن الإستمرار حيث لم يعد في حاجة إليها « لأن لله الحمد عسكرنا المنصورة صارت فوق الكفاية »[٦١] .

وأصبح محمد علي ملماً بكل صغيرة وكبيرة تقع على أرض الشام ، إذ كان مؤيدوه يخبرونه على الفور بجميع الأحداث ، فعندما ينقل له عبد الله باشا الأخبار يلقى ذلك هو في نفسه « وأنه حصل له مزيد السرور من انتباه دولته وإخباره بالوقائع في وقتها ، فهكذا يكون صدق الموالاة ويرجوه المداومة على ذلك »[٦٢] .

وساند حاكم مصر مصطفى أغا بربر ـ تلبية لرغبة الأمير بشير رغم ما قام به

في طرابلس من قلاقل ـ لدى الباب العالي ، ثم كتب إلى الأمير يوصي « واللازم الآن التأكيد على الأغا بعدم المداخلة والتفوه بشيء بشأن طرابلس والتزام الأدب »(٦٣) . وكان مصطفى أغا بربر قد قبض عليه عبد الله باشا وسجنه بقلعة عكا(٦٤) ، وقد تمكن من اللجوء إلى مصر لينال مراده لدى محمد علي فأيده « وحصل منه على إكرام زايد وأمر له بعلوفات زايدة وطمن خاطره وأنه لا بد يحصل على كل ما طلبه »(٦٥) . ولم تكن الشخصيات الكبيرة هي التي تلجأ لمصر فقط بل كل من دق بابها أعطته العون ، فيتوسط باشا مصر لدى والي صيدا بشأن « طوبجي باشي قلعة القدس » الذي فر هارباً منها إلى الإسكندرية ويطلب العفو عنه وإعادته إلى منصبه(٦٦) .

وتقوت الصلة وتوثقت ، وأرسل الأمير ابنه إلى مصر بصحبة الخيل المهداة ، ورافقه في أثناء إقامته بمصر حنا بحري ، وفي تلك الأثناء ثار زعماء الدروز بجبل لبنان بزعامة الشيخ بشير ساعد ، وتحالف بيت جنبلاط وبيت عمار ضد الأمير بشير ، فطلب مساعدة محمد علي ، وبناء على ذلك تم تجهيز « ستة آلاف نفر سواري وبيادة بمهماتها ولوازمها تحت قيادة ابن أخيه طوسون بك »(٦٧) ولكن تمكن الأمير من إنهاء الإنشقاق عليه بمساعدة عبد الله باشا ، ورغم هذا أكد محمد علي « لم تزل تلك القوة تحت طلبه »(٦٨) .

وأصبح من الواضح أن حاكم مصر اعتبر الشام من شؤون مصر وأن العمل على راحتها وهدوئها يقع على عاتقه ، ولم يقتصر في اتصالاته مع الحكام ، إذ تقرب للقضاة عن طريق المال فيرسل مع مندوب أحدهم « خمسة وعشرين ألف غرش بدل هدية ويرجوه قبولها مع المداومة على مراسم الود »(٦٩) . وعندما يتسلم قاضي ولاية الشام منصبه يهنئه ويرسل له « مبلغ عشرة آلاف غرش ويرجوه قبوله مع تداول المراسلة »(٧٠) . ويعتبر نفسه منذ وقت مبكر أنه مسؤول عن راحة الأجانب ، فيبعث إلى عبد الله باشا يوصي بالإجراءات اللازمة للمساعدة وبرعاية السياح الأوروبيين ، وقد احتل الإنجليز المقام الأول وشغلت القدس الصدارة(٧١) .

وفي هذا الإطار لم ينس إبراهيم أن يبعث بالمراسلات المتضمنة الوقائع الحربية في حرب المورة إلى عبد الله باشا ويسجل لـه الانتصار ، وكمـا أعلن ليشارك في السرور[٧٢] . وفي الحقيقة ليعطيه الإحساس بأن هناك قـوة لها من النفوذ أن تقضي على أي مناوىء لها يفكر في اتخاذ طريق معاكس . واستمرت السياسة في طريقها ، فعندما تم تعيين والياً جديـداً لدمشق يسـرع محمد علي بإرسال التهاني ويطالب باستمرار الود والوئام ويكتب لعبد الله باشا ويوجهه بشأن « تبادل المكاتبات الودية بين دولتي والي صيدا والشـام بالنسبـة للجيرة »[٧٣] . وبذلك نصب حاكم مصر نفسه رباً للعائلة ومسؤولاً عنها ، هذا في الوقت الذي ينبىء فيه الوالي الجديد بانتصارات ابنه وبسالة جنده ، وكما يحلل السبب في زف تلك الأخبار وذلك حتى يموه عما في صدره « بالنسبة للخوة والمودة قد بادر بإعلان هذه البشرى »[٧٤] ويبلغه بما التجأ إليه الشريفان يحيى وعبد المطلب في مكـة وأن عملهما ضـده قد انقلب عليهمـا ويبين كيف تمت هزيمتهمـا ويعـدد القتلى والأسرى[٧٥] . وعليه انفتحت أبواب الهدايا ، فيرسـل والي دمشق إلى باشا مصر « عشرة رؤوس من الخيل »[٧٦] . ليبرهن على حسن العلاقة ، وسرى هـذا الأمر على كثيـر من ولاة الشام ، يبعثـون بالخيـل وترد مصـر بالأرز والبن والسكر والشعير « محسوبة على مراسم المحبة »[٧٧] . وشعر الولاة بما يقدمـه حاكم مصر من مساعدة لهم وكيف أن كلمته مسموعة وقوته منصورة ، فـطمعوا في المزيد ، فعندما قام الأكراد بحركاتهم المضادة ، طلب والي ديار بكر النجدة من مصر التي تمثلت أمام نظره في الأموال ، وهنا يعتذر محمد علي ويرجع عدم قدرته للمأموريات الجسيمة المحولة عليه من قبل الدولة[٧٨] .

وبذلك أصبحت مصر تمثل الحماية الكاملة للشام ، هذا في الوقت الذي استنـدت فيه على المؤيـدين والمدافعين عن وجهـة نظرهـا ، ولكن لم تستمـر الأحوال كما هي ومثلما أراد عاهلهـا ، فقد كـان بديهيـاً أن يخلق هذا الـوضع الجديد وبعد أن بدأت أقدام مصر ترسخ على أرض الشام موقفاً معاكساً يتولى السلطان قيادته ، خاصة وهو يعلم جيداً طموح واليه على مصر بل وأطماعه أيضاً والتي يمكن أن تصـل إلى إمكانيـة إسقاطـه من على عرش الخـلافـة . وهـذا

الموقف النفسي سيستمر طوال فترة الدراسة وسيكون من العوامل التي هدمت الكيان المصري حتى لا يعاوده مركز الصدارة ، وحيكت المؤامرات ووجدت الأرض الخصبة لدى عبد الله باشا الذي كان قد بدأ الحقد يزحف إلى قلبه من ناحية محمد علي لما وصل إليه من قوة ومجد وشهرة ولقدرته على تكوين العلاقات مع حكام الشام وخاصة الأمير بشير ، هذا بالإضافة إلى أنه لم يكن ضعيف الشخصية لكنه أمام محمد علي صعر خده وتنازل عما اعتبره أنه يقلل من قيمته ، وأخيراً ملأه الإحساس بأن الوقت قد حان ليسترد مكانته قبل أن يستحوذ عليها محمد علي رويداً رويداً .

وبدأت العلاقات بين الطرفين تدخل إطاراً جديداً في الشكل والمعنى لتعطي في النهاية سمة العداء ، والتحمت المسببات التي جعلت كل منهما يعلن سخطه على الآخر ، وبعد أن اختمر في ذهن حاكم مصر وسيطرت عليه الرغبة في تنفيذ مساعيه وتحقيق طموحه في الشام خاصة عندما وضع أمامه الاعتبارات التي رأى فيها سبيلاً لنجاحه إذ كان يغمره الشعور بانتصاره على الدولة العثمانية التي أصبحت مطمعاً للدول الأوروبية ، ومن ثم آمن بأن يعيد للمنطقة صحوتها ، ويفرض شخصيته عليها ، ولم يضع الاعتبار الكافي لرد الفعل الأوروبي .

وحان وقت التنفيذ ، خاصة عندما أقدم عبد الله باشا ـ مستنداً على ركيزة في إجراءاته ـ على المعاكسة ، فهو يعي منذ اللحظة الأولى ما يجري وراءه والي مصر ، وفي الوقت المناسب يحول دون تحقيق السعي حتى في مواقف الحاجة إليه ، فأثناء مباحثات العفو عنه أراد محمد علي أن يكون له حزباً داخل عكا فأرسل وفداً محملاً بالأموال لاستمالة المدينة ولكن لم تنجح المهمة إذ نصب لهم عبد الله باشا المناصب خارج المدينة(٧٩) . كما وقف عائقاً أمام وصول عقل التوت من لبنان إلى مصر بالإستيلاء عليها عنوة ليقف أمام السياسة المصرية(٨٠) وساعد على تهريب التجارة من الجمارك المصرية وتحويلها عن طريق سيناء ، وابتز التجار المصريين ، هذا بالإضافة إلى احتضانه من كان مضطراً ـ نظراً لسياسة محمد علي الداخلية في مصر ـ إلى الفرار والإلتجاء

لمنطقته(٨١) ، فهناك ستة آلاف من فلاحي الشرقية تسحبوا وعبروا الحدود إلى القدس ونابلس وغزة للتخلص من الأنظمة التي فرضها الوالي عليهم والخاصة بالسخرة والضرائب والتجنيد . واستشاط محمد علي غيظاً من تلك التصرفات ، فأعطى الأمر لابنه بإرسال القوات إلى جهات « قطية ، مغارة ، عجرون » وذلك لإقامة حد يمنع فرار المصريين إلى هذه الجهة(٨٢) ، وبعث إلى والي صيدا يبين له أهمية وضرورة العمل على إعادة الفلاحين لقراهم ويطلب التنبيه على المشايخ بتلك المناطق بعدم احتجاز أي منهم « وبأنه حال تجاسرهم على حجز المذكورين يضطر لتعيين مخصوصين لجلبهم من الفلاحين المصريين المذكورين لهنا وتأديبهم »(٨٣) ، وطلب الوعد بعدم تكرار مثل ذلك الأمر ، وطالبه بالدين الذي كان عليه أن يدفعه .

واستمرت حرب الكلمات ، وجاء جواب عبد الله باشا بأن المصريين من الرعايا العثمانيين ولهم حق الإقامة في الأرض العثمانية التي هي مفتوحة للجميع ، وذكّر والي مصر بأن تدخل كل منهما في شأن الآخر يغضب الباب العالي ، وأن عليه أن يستصدر أمراً من السلطان بشأن رجوع الفلاحين إذا أراد عودتهم ، فكان ذلك بداية الصدام بين الطرفين ، فهدد محمد علي وتوعد وأعلن أنه سيعيدهم جميعاً ومعهم عبد الله باشا(٨٤) . وحاول الأمير بشير تهدئة الأجواء ولكن كان كلا الطرفين قد أخذه التعنت والشدة ، ولم يقبل عبد الله باشا التهديد معتمداً على تاريخ عكا في الصمود إذ قال « إذا كان نابليون الأول أعظم قواد العالم عجز عن امتلاكها فهل يقدر محمد علي باشا عليها ؟ »(٨٥) ، واشتد الجفاء ووصل إلى ذروة منتهاه ، وهنا قرر حاكم مصر كسر قوة عبد الله باشا وتحقيق رغبة احتواء الشام وذلك بعد أن رتب أموره واجتذب إليه المشاعر بالإضافة إلى أنه كان واثقاً من تأييد العناصر المسيحية له وانضمامها لجانبه ، ومن هذا المنطلق أشهر سيفه ليأخذ بالقوة ما فشل في الحصول عليه بالأموال والسياسة .

وقدمت الظروف نفسها لتكون عاملاً إيجابياً في نجاح تخطيط محمد علي ، وتمثلت في الحياة التي كان يعيشها الشام ، ومعروف أن له سمعته

الخاصة ، إذ جعلت له الطابع المتميز عن المناطق المحيطة به ، فاستراتيجيته وطبوغرافيته وأهميته الدينية ، بالإضافة إلى تاريخه أعطاه نوعية جديدة أثرت في تكوينه البشري ، فضم بين جناحيه التنوع العنصري واللغوي والعقائدي ، وهناك بجوار العناصر السامية ، الأكراد والسريان والأتراك والبشناق والكريتيون والألبان والأرمن والأوروبيون(٨٦) . ونتج عن ذلك الخليط اختلاف في اللغة والدين والعادات والتقاليد ، وكان من الصعب على هذا المجتمع أن يربطه سياج من الوحدة الطبيعية ، لذا فتحديد الوجود البشري يعتمد على التقسيمات الدينية التي أصبحت المقياس للحصر في هذه المنطقة ، فالديانة تحتل مركزاً مرموقاً مثلها مثل الجنس في مصر الذي ينتسب تبعاً لميلاده كتركي أو عربي ، بعكس الأمر في الشام ، فالتركي والعربي على قدم المساواة وإنما التفرقة هي بين المسيحي والمسلم(٨٧) ، وجعل هذا الاختلاف كل طائفة تتعصب لعقيدتها وبالتالي ترغب في أن تكون لها حكومتها الخاصة(٨٨) .

وقد تباينت التقارير الرسمية في رصد السكان ، لذا فكان توخي التوسط ما اتبع في هذه الدراسة ، فبلغ المسلمون ٩٩٧,٠٠٠ نسمة ، والبدو ٢٢,٠٠٠ ، والمتاولة واليزيديون ١٧,٠٠٠ ، والدروز ٤٨,٠٠٠ ، والكاثوليك والموارنة ٢٦٠,٠٠٠ ، والأرثوذكس ٣٥,٠٠٠ ، واليهود ١٧٥,٠٠٠ نسمة ، وبذلك يشكل الجميع ١,٨٦٤,٠٠٠ نسمة(٨٩) . والمسلمون السنيون كادت مذاهبهم تنحصر في الشافعي وأبي حنيفة ، وانضم تحت لواء الشيعة المتاولة والعلويون والإسماعيليون . أما الدروز فلهم من الأسرار ما يحفظونها في صدورهم وتجمعهم في إطار موحد ، ويعتبرهم البعض في عداد المسلمين بينما يرى البعض الآخر أنهم أنصاف مسلمين ، وهناك النصيريين وهم أصحاب عقيدة مختلطة تطغى عليها الوثنية(٩٠) . وتمثلت الطوائف المسيحية في الكاثوليك والأرثوذكس والموارنة ، فدخل تحت الأولى الروم والسريان واليعاقبة والأرمن واللاتين وجاهدت فرنسا في إسباغ حمايتها الدينية عليهم ، وضمت الثانية الروم والأرمن واليونانيين والأقباط والأحباش ، أما الثالثة فاعتبرت أهم طائفة لدورها البارز في المنطقة ، وأيضاً أدخلتهم فرنسا في كنفها وكان لهم

الموقف الواضح أثناء الحروب الصليبية[٩١] وأخيراً لم يكن لليهود الوجود العددي المدعم ولكنهم مثلوا دوراً واضحاً في حياة المنطقة[٩٢] .

وخلق هذا الحشد المتباين طبيعة تمثلت في العداوات والمشاغبات والمشاحنات التي فرضت نفسها على تلك الأرض لتتبلور في الفيضانات المتكررة من القلاقل وكثيراً ما يصاحبها الثورات ، فأي اعتداء حتى ولو بالكلمات يقابل فوراً بالسلاح ، يحدث هذا بين أهالي القرية الواحدة خاصة في المناطق الجبلية ، وقد يصل الأمر إلى قيام النزاع بين أخين ، فيكون كل منهما حزباً ومعسكراً يحارب به الآخر إذا ما اختلفا[٩٣] . وعلى هذا تأصل التعصب الذي لازمته الإقليمية والميول الإنفصالية ، ومما لا شك فيه أن الظروف السياسية التي خضع لها هذا المجتمع ساعدت على المزيد من النمو لتلك الأوضاع .

وبالنسبة للإدارة ، فإنه منذ بداية التاريخ الحديث خضع الشام للدولة العثمانية التي قسمته إدارياً إلى باشوية حلب وشملت ألوية أدنة ، باليس ، بيره جاك ، حلب ، عزيز ، كليس ، معرة النعمان ، باشوية الشام أو دمشق وضمت ألوية دمشق ، القدس ، غزة ، نابلس ، عجلون ، صفد ، صيدا ، بيروت ، الكره ، الشوبك ، وباشوية طرابلس واحتوت على ألوية طرابلس ، حمص ، حماة ، السليمية ، جبلة[٩٤] . وفي عام ١٦٦٠ أعيد التشكيل وأضيفت باشوية صيدا أو عكا ، وضم إليها بعض المناطق من باشويتي الشام وطرابلس ، وأعطى حكم جبل لبنان في معظم الأوقات لأمرائه حيث كان له نظامه الخاص[٩٥] .

وكان على كل باشوية وال هو في الغالب رجل عسكري تركي يمثل السلطة الاسمية للسلطان وهدفت الدولة من وراء هذا التقسيم توزيع السلطات حتى لا تعطي الفرصة لتحكم شخصية قوية ، ولكن في بعض الأحيان ونظراً للوقوف أمام ما يهدد الدولة أو لفرض سلطان بعض الباشوات يكون ضم أكثر من باشوية مثلما حدث مع أحمد باشا الجزار عندما جمع في يده حكم باشوية عكا والشام[٩٦] ، وعبد الله باشا حينما أضاف بقسوته وصلابته وصرامته أقسام نابلس

والقدس إليه وفرض سلطته الإسمية على لبنان[٩٧] ومن المفروض أن يخضع الوالي لأوامر الباب العالي فهو يمثل سلطته ، وقد تفاوت ذلك تبعاً لقوة وضعف الوالي . وبجوار الباشا كان هناك في دمشق قائد عام « مشير العرضي الهمايوني الخامس » واختص بالإدارة العسكرية[٩٨] ، وعليه إخضاع المنطقة .

وكثر السعي في الآستانة للحصول على مناصب الولاة ، وكان الثمن غالياً ، ففي تقرير لأحد قناصل البندقية يذكر أن المنصب يدفع فيه من ٨٠ - ١٠٠ ألف دوكا[٩٩] ، وما يليه من مناصب يخضع لنفس النظام ، هذا بالإضافة إلى الهدايا التي فرض عليهم تقديمها إذا أرادوا المزيد في البقاء والتوسع في السلطة ، فمعروف أن أمر تعينهم وعزلهم يصدر من السلطان ولمدة عام واحد ، لذا لا بد من التعويض بأضعاف ما قدم « وكلهم إذا جاءوا البلد الذي عينوا له يسلبون النعمة ويعرقون اللحم ويكسرون العظم »[١٠٠] أما عن الألوية ويطلق عليها سناجق أيضاً ، فهناك المتسلم ، وهو يدير اللواء ويجبي الأموال للدولة ، والمتصرف الذي يتولى اللواء على سبيل « المالكانة » أي قدمته له الدولة مدى حياته وله كل أمواله مقابل مبلغ معين من المال يدفعه سنوياً ، والمحصل ومهمته جمع الأموال[١٠١] .

ومع ضعف الدولة العثمانية ، فقدت السيطرة الكاملة على ولاياتها ، وأغراها الذهب الذي اعتمدت عليه في وجودها ، وأصبح من يجد في نفسه القوة يدخل في صراع مع رجال الدولة ويستحوذ على ما يسعى إليه ، وأحياناً لا يدوم له الحال[١٠٢] . وسادت القلاقل والفوضى بسبب سوء الإدارة وتحكم رؤساء الجند مما أعطى الفرصة لعلي بك الكبير حاكم مصر للإستيلاء على الشام ، ولكن لم يستمر له الأمر طويلاً . وانعكست الظروف السيئة على المجتمع ، فعلى سبيل المثال وقبل استيلاء الدولة العثمانية على حلب كانت قراها ٣٢٠٠ قرية فانخفض عددها في القرن الثامن عشر إلى ٤٠٠ قرية ونزل عدد سكانها من ٢٠٠ - ٣٠٠ ألف إلى ٧٠ ألفاً « وهام الفلاحون على وجوههم في المدن والجبال »[١٠٣] . وعلى نفس النمط باقي الولايات .

وازداد الحال تدهوراً ، وفرضت المظالم ، وأسهم الجزار في وجودها ، وارتفعت الأصوات تئن من جراء تصرفاته ، ولكن الغلبة له دائماً « وكان كل سنة يقتل في قلعة دمشق بدون تحقيق أناساً ، وقد قتل في إحدى السنين مائة وستين رجلاً خنقاً وذلك في ثاني سنة من ولايته »[١٠٤] . وتعددت الوقائع وكثرت الأحاديث عما ألقاه على عاتق الأهالي[١٠٥] ، وتحكم في الاقتصاد واختلفت طرُقه في ابتزاز الأموال ، وسعى لكل منفذ ليدخل منه ويحصل على ما هو ليس بحاجة إليه « فإذا وجد قتيل بأحد الأنهر فيلحقون جميع القرايا التي تشرب من ذلك النهر ويأخذون منهم مالاً عزيزاً »[١٠٦] .

هذا في الوقت الذي استمر الجنود في شغبهم واعتداءاتهم المتكررة وسلبهم ونهبهم بل وقتلهم للوطنيين[١٠٧] ، واشتدت القسوة بتعرضهم لما أقدم عليه بونابرت ، ورغم ذلك لم يخفف الجزار من سطوته ، واشترك معه باقي الباشوات في هذا الميدان ، يعملون لحسابهم ويكتنزون الذهب والفضة يضغطون في تحصيل الأموال « ويشتط العمال في طلب المال من المصادرين ويطوفون بهم في المدينة فيضطرون إلى بيع جميع ما يملكون ليكف عنهم ، ووصل الحال بالأغنياء إلى التسول »[١٠٨] .

ومضت الصراعات بين الولاة تأخذ مجراها حيث تولد التنافس والغيرة بينهما ، وأصبحت الدولة العثمانية تحرك البعض ضد الآخر ، وتمكن عبد الله باشا من اكتساب الجولة عقب حكمه لباشوية صيدا ، وظهرت شخصيته واستقل بوجوده وفرض سلطانه ، لكن ما لبث الأمر أن انتشرت الاضطرابات وتولى يوسف باشا كنج ولاية دمشق عام ١٨٠٧ ، ولم يدم له الأمر إذ انحرفت عليه الدولة وبدلته بسليمان باشا الذي ساءت الشام في عهده[١٠٩] . واستمر الحال على هذا المنوال ، وإذا تصادف وجاء وال عادل يكون نصيبه العزل . وعلى ذلك أصبحت الولايات الشامية يسودها السخط والقلق وعدم الاستقرار من جراء فساد هذا الحكم بالإضافة للحروب الأهلية وهجمات البدو والأكراد والتركمان وقلما كان الباشوات يتمكنون من المحافظة على الأمن[١١٠] .

وكانت دمشق أكثر المناطق التي عاشت الفوضى التامة ، ولها من الأهمية الاستراتيجية والدينية والثقافية والاقتصادية ، لذا وضحت فيها حركات التمرد والثورات ، ففي ٢٤ يناير ١٨٣١ قامت فيها الثورة ضد واليها داود باشا الذي فرض المظالم عليها والتي ارتكزت في كثير من الأحيان على الضرائب الجديدة ، كضريبة الصليان التي اتسعت لتشمل « عوايد متسلمين ووجوه وخدام ومصارف وغيره »[١١١] . ووزعت على الجميع ، كما ألزم بها أصحاب الحوانيت[١١٢] . وكان للباب العالي يد فيها إذ أصر عليها السلطان محمود الثاني ، وعندما رفض البعض دفعها ورضخ الوالي عزلته الدولة وعينت سليم باشا بدلاً منه ليمارس الضغط المعهود ، وفي البداية استخدم الوالي جبروتة ، فأرسل الجند فقامت بواجبها المعتاد خير قيام وعلى أثره انتفض الأهالي وقابلوا القوة بالقوة والعنف بالعنف وانتهى الأمر بنجاح الثوار في اغتيال الوالي[١١٣] . وهناك بعض الآراء تنسب هذه الحادثة إلى محمد علي وأنه أقدم عليها لتسهل له أمر دخول الشام ، والبعض الآخر يرى أن وراءها عبد الله باشا[١١٤] . لكن مما لا شك فيه أنها تعبير عن معاناة الدمشقيين من سياسة الولاة .

ولم تقل حلب عن مثيلتها في الفوضى والصراع والتشابك بين أهلها ـ وهم من الأشراف ـ والجند[١١٥] ، حكمها محمد باشا وعرف عنه بلادته وجموده وترك المقاليد للمقربين إليه وأصحاب الثروة الذين حصلوا على الرشاوى ومارسوا سلطتهم على الأهالي وأذاقوهم الذل والعذاب[١١٦] ، هذا بالإضافة إلى ما يمكن قوله بأن حلب مزقت بتعدد المذاهب فيها[١١٧] .

وفي وسط الشام خضعت نابلس لحكم الشيخ حسين عبد الهادي وهو من أهل البلاد عينه الباب العالي ليضمن هدوء المنطقة ولكن لم يمكنه عبد الله باشا من الاستقرار وربط بينهما العداء مما جعل شيخ نابلس يلوذ بحمى إبراهيم وكان له نعم الدليل ومفتاح الطريق في الشام[١١٨] . وقد ماجت نابلس بالثورات بسبب الضرائب التي طلبتها الدولة تباعاً ، وكان الولاة يتعهدون بدفعها ويقومون بجمعها وكما يحلو لهم ، والنتيجة شق عصا الطاعة عليهم[١١٩] ، ومما يذكر أنه كانت هناك ضرائب غير الرسمية لا تدخل خزينة الدولة وإنما هي للولاة وكبار

الموظفين[١٢٠] . وعلى هذا سرت الثورات في كثير من المناطق ، ففي بيروت لم تخمد إلا بعد قطع ٩ رؤوس من الثوار وإرسالها للآستانة ، وفي القدس قضي عليها وتم « فتح قلعة القدس وتأديب أهاليها الذين تجاهروا بالعصيان ضد الدولة »[١٢١] .

أما عن طرابلس ، فكانت مسرحاً لحكم فوضوي قاده مصطفى أغا بربر ، فحرض الطرابلسيين على الثورة مما ترتب عليه إسقاط الوالي التركي وقتله هو وأقاربه وأتباعه[١٢٢] ، ولكن لم يستقر له الأمر إذ نازعه عبد الله باشا مستنداً على السلطان مما جعله يلجأ لحاكم مصر ويكون عوناً لإبراهيم في إعداد وتهيئة الأجواء قبل دخوله للمدينة[١٢٣] .

وتحكم أبو غوش في الطرق بين نابلس وغزة والقدس وفرض الأتاوات على التجار بل والأشخاص القاصدين بيت المقدس ، ومن صرامته أن من يمتنع عن الدفع يسجن حتى يقوم أهله بتسديد ما عليه ثم يفرج عنه[١٢٤] . ولم تكن المراكز الشمالية في عنتاب وأدنة أحسن حالاً مما سبق ، فالحدود مفتوحة لسطو البدو لذا اعتبرت من المناطق المسلحة حيث لا بد من أن يدافع أهلها عن أنفسهم وعليه أصبحت مسرحاً للدماء[١٢٥] . ولم تقتصر اعتداءات البدو وهجماتهم على تلك المنطقة بل مارسوا نشاطهم على جميع المناطق ونهبوا المسافرين والقوافل وهددوا القرى والمزارع وسلبوا المحاصيل والمواشي[١٢٦] وكان لذلك أكبر الأثر على الأرض وخرابها والأمن واستقراره .

وإذا انتقلنا إلى لبنان نجد الأمير بشير صاحب الأمر فيه رغم تبعيتها لولاية صيدا ، وما عليه إلا أن يدفع الجزية لها ، وكان صاحب إيديولوجية متقدمة ، أراد أن يحتذي بالأمير فخر الدين المعني ، محاولاً السعي لاستيراد المدنية الأوروبية ، واتفق في هذا مع محمد علي ، ولكن لم تتح له الفرصة حيث لا يملك أن يفرض الأمر على أتباعه الذين عملوا على الحد من سلطته ، هذا وإمكانياته المادية لم تكن تساعده على تحقيق أهدافه[١٢٧] . ويحتوي جبل لبنان على ٤٥٠ ألف نسمة منهم ٣٧٠ ألف مسيحي ماروني ، ٧٠ ألف درزي ،

٦ آلاف متاولة ، ٤ آلاف مسلم[١٢٨] . وكان الأمير بشير مسؤولاً عن توريد الميري للوالي ، إما أن يقوم بجمعه بنفسه من المقطعجية والشيوخ أو يمنح أحدهم التصرف في المنطقة « مقابل دفع أموالها وعرض أمورها على الأمير »[١٢٩] . وشكل هؤلاء قوة إقطاعية ولعبوا دوراً في ميزان القوى بين الأمير ومنافسيه ، كما غالوا في جمع الأموال من الأهالي لدرجة أن الميري كان يحصل أكثر من مرة[١٣٠] . وشكلوا شوكة عانى منها حاكم الجبل الذي لم ينقذه إلاَّ التحالف مع مصر التي نصرته على أعدائه داخلياً وخارجياً .

وعانى المجتمع الشامي من النظام الإقطاعي الذي اتسعت مساوئه بعد أن أصبحت له ركيزة قوية ، واعتمد على التقسيم الطبقي ، كما ساد نظام الإلتزام ، ومعروف أن أراضي الشام تعتبر في حوزة السلطان ، وأنيطت إدارة الولاية وزراعتها للوالي ، وتعاون معه الملاك الإقطاعيون الذين تحكموا في جمع الأموال الخاصة بالميري والضرائب ، وأعطى لصاحب المقاطعة الإذن بالسجن والضرب[١٣١] ، والحق في استخدام القوة المسلحة لجمع الأموال وكثيراً ما استخدمها لأغراضه الشخصية ولطموحه في توسيع حدوده ، وله امتياز زراعة المقاطعة بأكملها وله أن يؤجرها للفلاحين ومنهم من امتدت أملاكه إلى مقاطعات عديدة[١٣٢] . وشكل العامة أدوات الإنتاج لأصحاب الإقطاعات ، يفلحون الأرض أو يرعون الماشية أو يعصرون الزيت والكروم أو يستخرجون الحرير[١٣٣] .

وتجلى هذا النظام بصورته الكاملة في جبل لبنان وفشلت مساعي حكامها في القضاء عليه أو حتى التقليل من غلوائه ، واستمر الشام يعاني من الملتزمين والمقطعجية طوال فترة الحكم العثماني ، وفرضت العبودية نفسها ، فكان الفلاحون يأتمرون بمشيئة أسيادهم ، لا يمكنهم الخروج من القرى ، وإذا تصادف وسمح لهم فيجب عليهم العودة في الميعاد المحدد لهم وإلا ردوا بالقوة ، وإما يجلدوا أو يسجنوا أو يقتلوا ، فالسيد هو الحكم وهو القاضي وهو المستبد ، والعبد يأتمر ولو مظلوماً ، وفوق ذلك فهم محملون بالضرائب فعليهم أن يدفعوا ضريبة العشر ورسم الأعياد والخميس وضريبة طواحين الماء بالإضافة

إلى ضرائب متفرقة ، وعلى هذا تراكمت عليهم الديون ، وإذا طلبوا قروضاً من التقاوى أو سلفاً حتى الحصاد ترتفع فوائدها ، كما فرضت على سكان الإقطاعات ضرائب التجارة والصناعة وضرائب شخصية على غير المسلم[١٣٤] ، واستمر النظام الإقطاعي يرتع على أرضه الخصبة حتى طعنه الحكم المصري وأنقذ الشام منه .

أما عن الاضطهاد فقد أجمع معاصرو تلك الفترة والذين سجلوا أحداثها على أن أهل الذمة لاقوا أنواعاً منه وعددوه وأظهروه بالصورة التي تتنافى مع طبيعة الإسلام السمحة ، ولكن يجب أن نضع في الاعتبار أن المجتمع على اختلاف عناصره وديانته قد عانى الكثير ، ولم يكن أهل الذمة بمفردهم والباقي يرغد في العيش ، فالقسوة سادت على الجميع وغمرتهم ، وإن حملت بين طياتها بعض الثقل على غير المسلمين ، فيقول شاهد عيان « وكانت القلاقل والثورات والاعتداءات متواصلة على التتابع ومعظمها يقع على المسيحيين وأهل السكينة من فقراء المسلمين وكان أكثرها يقوم به الجند »[١٣٥] .

ولم يحصل المسيحيون على مناصب مهمة أو وظائف عالية ، وكل ما أمكن الوصول إليه الوظائف الكتابية ، فأمسك بها الكاثوليك في عكا وصيدا وصور وبيروت[١٣٦] . ومال الجزار عليهم وقام بإجراءاته ضدهم ، فأخرج الأجانب من بيروت واستولى على كنائسهم وحولها لأغراض أخرى ، وعندما أحست الآستانة بما يقومون به في وسط هذه الأجواء الفاسدة أمرت والي دمشق « أن يقتل المفسدين من كبراء طائفة الروم »[١٣٧] . ومنع المسيحيون من شرب الخمر ومن الدخول للحمام إلا يومين في الأسبوع ، وفرض عليهم ارتداء الزي الأسود الطويل وأن « النصارى تكرم الإسلام ولا يرفعوا أصواتهم عليهم »[١٣٨] ونرى درويش باشا يعاود مرة أخرى ويصدر مرسومه بالتأكيد والالتزام بالزي الخاص وعدم التشبه بزي المسلمين ، وينذر ويهدد ويحذر من العواقب « وتنبهوا عليهم لا يلبسوا إلا ملبوس أزرق وعمامة زرقاء ونعال أسود »[١٣٩] ، كذلك منعوا من ركوب المطايا إلا بطريركهم .

وبذلك أعطيت المسببات ومهدت الأرض لإمكانية إقامة فتن طائفية ، وحدثت عدة حوادث أثبتت ذلك[١٤٠] ، مما جعل المسيحيين يقفلون على أنفسهم حتى لا يتعرضوا للأخطار « ولا يحسن الإنسان يطلع من بيته وإذا طلع تحت اللزوم إلى السوق ، فالبعض يتشلح والبعض يقطعوا قاطعيتهم أهالي البلد ، وبقي هذا الضيق على النصارى ثمانية أيام لا يقدروا يطلعوا من بيوتهم كلية »[١٤١] .

وكانت أحياناً قناصل الدول تتدخل لدى الباب العالي لتخفيف الضغط المالي الذي يقع على المسيحيين مثلما فعل القنصل الفرنسي في الآستانة عندما فرض علي باشا على « وكيل الافرنج » بالقدس فوق ما هو مقرر عليه ، فأعيد له بموجب فرمان[١٤٢] ، كذلك صدر الأمر العالي إلى عبد الله باشا بعدم تحصيل رسوم إضافية على الأرمن « النهي والتنبيه بعدم أخذ أدنى شيء من الملة لا بوجه هدية ولا عوائد ومشدد مضمونه السامي بالتحذير من المخالفة التي عواقبها وخيمة »[١٤٣] . لكن كانت هذه إجراءات وقتية وسيطر التعصب الديني على ما عداه في ظل السياسة التي فرضها الولاة . ونال القناصل نصيبهم في ذلك ، فاعتراهم التحقير والمهانة واقتصر وجودهم على المدن الساحلية ولم يتعدوها للداخل إذ حرم عليهم ذلك .

وبطبيعة الحال لم يسلم اليهود من الضغوط والمعاملة السيئة ، فقد أصدر الجزار أمره بمصادرة بعض صيارف دمشق من اليهود في حيهم ، وبينما قتل بعضهم ومات البعض الآخر في السجون نتيجة التعذيب « والذي صار بحارة اليهود مهول جداً وكبسوا البيوت وصار ضرب ونهب وشنقوا لحاماً يهودياً على باب دكانه »[١٤٤] . وجاء عبد الله باشا ليمضي في نفس السياسة « فقتل المعلم حاييم اليهودي »[١٤٥] ، وقد تعرض غيرهم لهذا « ونال مثل ذلك بعض أغنياء الأهالي على اختلاف مذاهبهم وبدأ القتل والصلب وقطع المناخير وحبس خلق كثير وجرم الأبرياء وهرب الناس هائمين »[١٤٦] ، معنى هذا أن التعذيب شمل الجميع .

وأصبح المجتمع يئن بجميع طوائفه بعد أن طفح به كيل الإستياء ، وألقت الفوضى والفساد بظلالهما عليه ، ومثل صورة بائسة في ظل الحكم العثماني شابتها المساوىء ووضحت في أركانها المظالم ، وذلك مما مهد السبل وأعطى التسهيلات لنجاح المهمة المصرية .

وبعد أن عقدت نية حاكم مصر ، وأُعدت الظروف ، وتسببت الأسباب ، كان الإقدام على ضم الشام إلى مصر ، ومضى الاستعداد على قدم وساق لتحقيق ما بيت له مسبقاً ، وأعدت الحملة المصرية في نوفمبر ١٨٣١ وفقاً للنظام الحديث الذي تكون الجيش على أساسه ، وصحبها الأسطول بعد أن أعيد تجديد بعض قطعه عقب احتراقه في نفارين وذلك لضرب الحصار على السواحل الشامية ، والوقوف أمام الأسطول العثماني ، ومنع أية اتصالات يمكن أن تتم بينه وبين الشام ، واعتمدت القيادة العليا على إبراهيم صاحب الانتصارات الحربية ، وكان قادته المساعدون على المستوى الحربي الجيد أمثال عباس باشا وإبراهيم باشا يكن وسليمان باشا وأحمد بك المانكلي ، هذا بالإضافة لوجود الخبراء الأجانب بصحبة القوات المصرية ، كذلك اصطحب إبراهيم معه حنا بحري للإستفادة بخبراته(١٤٧) . وزحف الجيش عن طريق العريش ، والأسطول سلك مياه المتوسط فوصل إلى يافا ، وبدون حرب أصبحت المنطقة من غزة إلى يافا في يد المصريين ، وأعلنت خضوعها وحضر متسلموها وشيوخها وقلدهم إبراهيم أمر الحكم وألبسهم الخلعة الدالة عليه(١٤٨) ، وغدت تلك قاعدة في السياسة المصرية أي تسليم أهل البلاد من الأتباع والمؤيدين دفة الحكم .

وفي أثناء اللقاء بين إبراهيم وأعيان يافا الذي تم في الميناء اتضح رغبتهم بل وترحيبهم بالوجود المصري وأفاضوا في شرح الإجراءات القاسية التي يقدم عليها عبد الله باشا(١٤٩) . وعقب الإستيلاء على حيفا صار اتخاذها قاعدة للأعمال الحربية وبعد أن سلمت القدس ونابلس وطبريا كان التقدم إلى عكا فحصنها واليها وحاول أن يستمد العون من أتباعه ، فكتب للأمير بشير يستنجده

ويحاول إغراءه بإعطائه المزيد من السلطة[١٥٠] ، هذا في الوقت الذي أرسل له إبراهيم يطلب منه التسليم متسامحاً حيناً ومهدداً ومتوعداً حيناً آخر[١٥١] ، لكن لم تسفر المساعي عن تحقيق الهدف .

ووقف الأمير بشير موقف المتفرج في البداية إذ كانت له سياسته ، فرغم يقينه من القوة المصرية إلا أنه لم يندفع بانضمامه إلى إبراهيم وآثر الإنتظار حتى ينجلي الموقف ولكن مالت نفسه للتحالف مع عبد الله باشا[١٥٢] ، وقد اتضح ذلك عندما تأزمت الحالة أمام عكا . وهنا أجبره محمد علي على اتخاذ الموقف الصحيح خاصة وهو يعلم ثقله وقيمة مساعدته في تلك الظروف ، فأرسل إليه يلومه على سلبيته ويدفعه للتقدم إلى عكا ويبين له أن موقفه يدل على « تقلب قلبك بين الطرفين وذلك أنه تقول في ضميرك ولا تربص حتى تنتهي مسألة عكاء » ثم يهدده بسوء العاقبة « فإن تأخر عن التوجه بمعية ابنه تبدل المحبة بالإغبار عليه وينذر بأنه إن امتثل لنصحه هذا فبها وإلا يرسل له خمسة آلايات جهادية من عسكرية مصرية ويمحو بهم أثر جبل الدروز »[١٥٣] .

وجاء جواب الأمير وأوضح خلوص نيته ، وتبع ذلك رد محمد علي بملاطفته والذي اصطحبه « جوز طبنجات ذهب وسيف ذهب »[١٥٤] . ولم يبطىء الأمير وأعلن موقفه الإيجابي مع مصر ، ولم يكتف بذلك بل نصح الشيخ حسين عبد الهادي حاكم نابلس بالانضمام لمصر ولديه الخلفيات ، وانخرط الأمير ورجاله مع إبراهيم وتوحدت الجهود من أجل إسقاط عكا[١٥٥] . وعلى الفور فوض للأمير حكم جبل لبنان فدعم موقفه ضد منافسيه ، وأمره إبراهيم بالمحافظة على الأمن والعمل على راحة الأهالي[١٥٦] . ومضى في العمل على تحقيق الهدف المصري في إطار التعاون المشترك .

وفي أثناء حصار عكا أعدت الخطط الحربية للقاء الأعداء والإستيلاء على المدن الشامية ، وقد تمكن عبد الله باشا من الإتحاد مع الجنود العثمانيين لمواجهة الهجوم المصري ولكنه فشل في ذلك وانهزم عثمان باشا والي حلب بالقرب من حمص[١٥٧] ، واستمر الحصار مضروباً على عكا في الوقت الذي

توغلت فيه القوات المصرية للداخل ، ورفض عبد الله باشا الاستسلام إلى أن تم الإستيلاء عليها عنوة بعد أن قاومت سبعة أشهر وقبض عليه ، وأعطى الأمان لأهلها وصدر أمر إبراهيم بترميم وإصلاح ما تهدم(١٥٨) . واستدعى لهذا الغرض الفنيين من مصر ولبنان ، ومما يذكر أنه عند دخول القوات قلعة عكا امتدت أيديهم للنهب رغم الأوامر المشددة بالنهي عن ذلك ، لكنهم أوقفوا فوراً وأعيد كل ما استولي عليه بغير وجه حق إلى أصحابه بعد عملية حصر دقيقة(١٥٩) .

وكانت مصر كريمة مع عبد الله باشا فاستقبل مع حاشيته بالإسكندرية كالوزراء ، وعاش في قصر وتعهدت مصر بنفقاته كما حفظت له أمواله ومجوهراته وحريمه(١٦٠) . وأبلغ إبراهيم ولاة الشام بانتصاره وبين حرصه وشفقته على الأهالي ورغبته في صيانة الأعراض والرأفة بالضعفاء(١٦١) . وتباعاً أصبحت موانى الشام كاللاذقية وطرابلس وبيروت وصيدا وصور في قبضة إبراهيم(١٦٢) . وجاء الأعيان والعلماء الذين كانوا قد انقادوا لإغراءات القائد العثماني ليعلنوا خضوعهم للحكم المصري ، فأعطاهم إبراهيم الأمان هذا في الوقت الذي كلف فيه « فرسان العرب الذين بمعيته بأن ينهبوا أموال من لم يأت لمقابلته ويخربوا ديارهم ففعلوا كما أمروا »(١٦٣) ويتضح أنه كان قاسياً على من لا يتبعه ، ومنذ اللحظة الأولى أثبت سطوته وقوته اللتين تخللتهما الرأفة أحياناً ، فنراه يخير الأسرى بين الذهاب لبلدهم أو لمصر أو الانضمام للحملة المصرية(١٦٤) .

ونظمت الخطوات ونفذت الخطط المرسومة بدقة واتقان ، ومضى كل شيء يسير وفقاً لما أعد له ، وكانت الخطوة التالية هي الاستيلاء على دمشق مفتاح الشرق ، وكما تصفها الوقائع المصرية بأنها « إحدى جنات الدنيا »(١٦٥)، وقد ساءت حالتها وسالت الدماء فيها حيث قتل أهلها «سلاح دار واليهم ومهردارة والكتخدا ورجلاً من أقارب الباشا ، وجعلوا خمسة رجال منهم مديوين لأمور المملكة »(١٦٦) . وكتب إبراهيم لأعيان دمشق ينبئهم بقدومه ، وأعلن الدمشقيون رفضهم وقرروا المقاومة ، وبالرغم من ذلك إلا أن

إبراهيم أوصى قواته بأن يخرجوا طلقاتهم للإرهاب فقط ، ولكن عند رؤية الجيش المصري بسلاحه وترتيبه ونظامه استسلموا على الفور وأمر إبراهيم أن تدخل قواته وفقاً لأسلوب معين وكان في المقدمة الأمير بشير ورجاله ، ونودي بالأمن والأمان وسلمت المدينة مفتاح قلعتها للمنتصرين ، وصدرت الأوامر للقوات بعدم الاعتداء أو النهب ، وعلى هذا كانوا يبتاعون بنقودهم ما يلزمهم ، ووفى إبراهيم عهده بحماية الأهالي بكل دقة ، وعفا عن أعيان دمشق الذين اتخذوا طريقاً مضاداً ، فعادوا إلى منازلهم آمنين بعد وساطة الأمير بشير(١٦٧) .

وتم الاستيلاء على حمص وهي من أغنى المناطق بعد معركة مع القائد العثماني وجنده انتصر فيها إبراهيم وأسر العثمانيين ، وفتحت المدينة أبوابها للمصريين ، وخرجت وفودها تهنىء وتبارك وترحب وقدمت الذخيرة لإبراهيم « فأمر بثمنها إلى أصحابها »(١٦٨) ، وذلك حتى يعطيهم الثقة في إجراءاته .

وفي حقيقة الأمر فإنه بتلك الانتصارات التي أحرزها الجانب المصري ارتفعت مكانة محمد علي وابنه ليس فقط في أعين أهل الشام ولكن أيضاً أمام أهالي آسيا الصغرى ، فوضع الجميع آمالهم عليهما(١٦٩) .

ولم يتطلب انضمام باقي المدن الشامية مجهوداً من القوات المصرية ، فتم الاستيلاء على حماه ثم حلب بعد هزيمة قوات السلطان الذي نصب محمد باشا والياً عليها وأعطاه منصب السر عسكر لبلاد الشام وأمده بالإمدادات الحربية الكافية وملكه السلطة الكاملة(١٧٠) ، ولكنه تراجع وانسحب خاصة عندما نفضت حلب يدها عن المساعدة ، فرفض أهلها السماح للمهزومين دخول المدينة أو حتى تقديم المؤن لهم ، وحصنوا القلعة والأبواب ، في الوقت الذي كانوا يعدون أنفسهم للترحيب بالقدوم المصري(١٧١) . وقد أرجع ذلك لما لاقوه من أصناف العذاب على أيدي الأتراك وما يكنونه من عداء لهم(١٧٢) . وحضر لإبراهيم قاضي حلب ومفتيها ووجهائها وعرضوا مشاكل مدينتهم وما يقاسونه من تسلط الأكراد عليم(١٧٣) ، فوعدهم خيراً ، ورتب أمور حلب « وأعاد إليها ميزان العدل والإنصاف والنظام الذي فقدته من زمن بعيد »(١٧٤) ، وجاءت الوفود من

أورفا وديار بكر تعلن خضوعها للحكم المصري ، ورحبت القيادة المصرية بذلك « قد أرسل إلى أهالي ديار بكر أمر بالموافقة على التحاقهم بالحكومة المصرية بناء على عريضة قدموها في هذا السبيل »(١٧٥) . وبذلك نستخلص بوجه عام بأن أهل الشام وجدوا في التغيير الجديد خلاص المعاناة من الحكم العثماني القاسي ، هذا في الوقت الذي كانت تتردد في الأصداء وعود إبراهيم بما ترتاح له نفوسهم والتي انصبت على نقيض الإجراءات التي خضعوا لها .

واستمر التقدم المصري ، وانسحب أمامه الجيش العثماني ، فضمت بانياس واللاذقية والسويدية وأنطاكية وبيلان والإسكندرونة وطرسوس ومضى الزحف تجاه الأناضول ثم دخول أدنة وعنتاب ومرعش وقيصرية ، ودارت المعركة على أرض قونية وانتهت بانتصار القوات المصرية وهزيمة القوات العثمانية في ٢١ ديسمبر ١٨٣٢ ، وأعقب ذلك الاستيلاء على كوتاهية ، وعليه أصبح الطريق مفتوحاً أمام القائد المصري للآستانة(١٧٦) ، وعلى طول هذا الطريق ، وفي كل مدينة يتقدم أصحاب الأمر فيها طالبين الحماية والأمان « وبعد أن كان إبراهيم وجيشه يعدون غرباء في سوريا أصبح قواد جيوش السلطان وجنودهم الغرباء بل والأعداء »(١٧٧) . وقدمت الشكاوى إلى إبراهيم من هؤلاء القوم يصفون فيها كيف أن ممتلكاتهم وأموالهم وحاصلاتهم « قد أخذت نهباً وخطفاً لعسكر اسلامبول ، وبهذا السبب هرب كل واحد من الفقراء إلى جهة من الجبال والوعور »(١٧٨) ، ويطلبون الرحمة والخلاص من أيدي الظالمين ، ولهذا قدمت المساعدات للقوات المصرية .

وبالرغم من الموقف المشوب بالحذر لمحمد علي تجاه الإفصاح بوضوح عما يكنه في صدره من ناحية السلطان العثماني إلا أنه مع خطوات التقدم والانتصار في الشام ، وما أقدم عليه السلطان جعله يميل لتحقيق ما يتحرك في أعماقه ، ويكشف الستار ، ويصبح العداء سافراً بين الطرفين ، وقد ساعدت الظروف الجانب المصري نظراً للأوضاع السيئة في الشام ، وكان لا بد من رد اعتداءات السلطان ، فأثيرت الحرب النفسية وسبقت الإجراءات الحربية ، وخاصة عندما ملك إبراهيم الزمام ، فراح يندد بفساد الحكم التركي وهذا واضح

للعيان ، فما يتفوه به كـان حقيقة واقعـة ، وهاجم السلطان محمـود ودخل من زاوية أمكن لها أن تجد المرتع الخصب وهي التركيز على ما يتعرض له الإسلام من أخطار بتسلط الدول الأوروبية وتحكمها في هذه الشخصية ، وفكر إبراهيم في إسقاط السلطان ، فطرح سؤالاً على ذوي الإفتاء « إذا كان إمـام المسلمين متهماً بعدم استقامته فهـل للمسلمين الحق الشرعي في إسقـاطه ؟ فجـاءه الرد بشرط أن يكون بإجماع ١٢ ألفاً من الأفراد »(١٧٩) . وبذلك أصبح اتجاه الحرب دينياً مقدساً ، وأن مصر المنقذة والمخلصة من هذه المساوىء .

وفي حقيقة الأمر فإن الدولة العثمانية منذ أن وطأت أقدام القوات المصرية أرض الشام استشاطت غضبـاً خاصـة وهي تعلم قوة محمـد علي من ناحيـة ، وطموحه في الإستيلاء على تلك المنطقة من ناحية أخرى ، هذا في الوقت الذي كانت فيه على يقين من ضيق إمكانياتهـا وضعفها ، فـأرسلت لواليهـا في مصر تطلب معرفة الأسباب لإقدامه والكف والتراجع ، فـوافق على شريـطة إعطائـه ولايتي صيدا والشام ، وعرض على السلطان المقابل المادي(١٨٠) . ولم يكن السلطان ليرضى بذلـك ، وهذا الـرفض لم يكن وليد اللحـظة إذ سبق وأفصح عنه . لذا كان لا بد من مـواجهة القـوة المصريـة ، فأعـدت القوات العثمـانية وتقـدمت ، وحـدثت عـدة لقـاءات حـربيـة بين الجـانب المصـري والجـانب العثماني ، ولم يسجل الأخير أي نصر له بل تعرض للخسائـر والأسر والمهـانة والفشل وأخيراً الإنسحاب ، وفي تلك الأثناء صـدرت الأوامر السلطانيـة لأهل الشام تحثهم على مقاتلة قوات عدوه ومساندة الدولة ، كما أذيعت بيانات الولاة والمنحازين للباب العالي تحت نفس المعنى(١٨١) .

وانعقد المجلس الشرعي في الآستانة ، وأصـدر حكمه بتجـريد محمـد علي وابنه من جميع الرتب والمناصب الديوانية وألقاب الشرف الممنوحـة لهما من لدن أمير المؤمنين ثم بقصاصهما مـع سائـر من شاركهمـا في الخروج عن طـاعـة السلطان ، وصـدر الفـرمـان بتـوليـة حسين بـاشـا حكم مصـر وكـريت والحبشة(١٨٢) . فرد عليه محمد علي ـ بعـد أن أعد لـه البيان علمـاء الأزهر ـ

ورماه بالكفر ووزع منشوراً في المناطق العربية وخاصة في الأراضي المقدسة طعن فيه عليه وبعدم صلاحيته للخلافة ، ووجه النداء إلى المسلمين لإنقاذ الإسلام[١٨٣] . وأصبح واضحاً رجحان كفة مصر على الدولة خاصة بعد الفوز العسكري وتعبئة شعور المسلمين ضد الخلافة القائمة ، وما قدمته الإدارة المصرية للمناطق المفتوحة من أنظمة جديدة انتشلتها مما كانت فيه وأدخلتها في إطار من المدنية الحديثة .

وارتفع شأن محمد علي وإبراهيم وصارت لهما القيادة في المنطقة ، ولم يكن هذا الوضع ليريح الدول الأوروبية التي كانت ترى في وجود الدولة العثمانية مربط طموحها ، وأسرعت روسيا تساند الدولة فأرسلت لها القوات إذ خشيت من قوة والي مصر ، هذا في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا وفرنسا تعملان من أجل وقف النفوذ الروسي في الآستانة ، فكلفت الأولى قنصلها بمصر السعي لإنهاء النزاع القائم بين الطرفين ، وكان لفرنسا ميولها لمحمد علي فحاولت حسم الخلاف ، وأرسلت مبعوثاً لهذا الغرض . وعقب ذلك جاء مندوب السلطان ليعرض على باشا مصر صيدا وطرابلس والقدس ونابلس ولكنه رفض وتمسك بالشام بما فيها أدنة ، وبذلت فرنسا مجهودها ، وتحت الضغط تم الصلح وعقدت إتفاقية كوتاهية في ٨ أبريل ١٨٣٣ ، وبموجبها أعطي لمحمد علي ما أراده وثبت على مصر وكريت والحجاز في مقابل إنسحاب القوات المصرية من الأناضول[١٨٤] .

وكان على حاكم مصر أن يدفع ٣٢ ألف كيس[١٨٥] ، ولم يكن السلطان راضياً ، رغم أنه أكبر مبلغ يصله من ولاياته ، وأصر على ٩٠ ألف كيس لكنه عاد ووافق عندما تدخلت بريطانيا وفرنسا ، وكانت ميزانية مصر في حالة عجز ، إذ ما أنفق على حملة الشام بلغ مليوناً ونصف مليون من الجنيهات[١٨٦] . وقد لجأ محمد علي إلى مختلف الطرق لسداد المطلوب منه للسلطان ، فنراه يجري عقداً تجارياً مع قنصل اليونان وأحد رعاياه بمبلغ ٢٠ ألف كيس يصرف نصفه نقداً والباقي قطناً يحدد ثمنه بالمزاد وحددت العمولة بـ ٥٪ بالإضافة إلى فرق

تحويل العملة بالآستانة[١٨٧] . هذا وكـان على الإدارة المصرية في الشام أن ترسل « بدل الهدية » للباب العـالي عقب عودة الحجـاج وليقسم على « أولياء الأمور » اعتباراً من السلطان فما دونه[١٨٨] .

وعقب الصلح مع مصر، عقدت الدولة العثمانية معاهدة هنكار اسكله سي مع روسيا في ٨ يـوليـو ١٨٣٣ ، وهي دفـاعيـة هجـوميـة[١٨٩] ، وبهـا أسبغت الحماية الروسية على الدولة ، فكان ذلك دليلاً على أنها تعد للأمر عدتـه تجاه مصر ، إذ لم يكن من السهولة أن تقر وتعترف بانتصار واليها عليها ، والتنازل عن أهم ممتلكاتها ، لكن سبق السيف العزل . وعن محمد علي فقد أثبت جدارته وقوته وشخصيته غير أنه في الوقت ذاته كان مولعاً بالحكم الوراثي فلم ينله ، أما بالنسبة للدول الأوروبية فلم ترض عن التوغل الروسي الذي أوجـدته المسـألة المصرية .

وبدأ كل طرف يعمل من ناحية ، فليست النية خالصة ، والجميع يسعى من أجل مصلحته ، وحصن إبراهيم حدود الدولة الجديدة ، فأنشأ خطاً دفاعيـاً عنـد جبال طـوروس ، وأقام المعسكـرات في الشمال حيث تكنـات القوات ، فيكتب وري القنصل الإنجليزي في حلب إلى كامبل يقول « إن كل ما في سوريا حربي وخاصة في شمالها فقد سافرت إلى أقرب موقع تشغله قوات السلطان ، فوجدت المدافع القوية التي أقامتها القوات المصرية ممتدة على طـول الحدود إلى عنتاب ، وأرى أن روحهم عالية ويفوقون قوات السلطان »[١٩٠] . وكان كل ذلك استعداداً للقاء القادم . وجرى السلطان على نفس الاتجاه ، فحشد جيشه الذي أعاد تنـظيمه الألمـان ، وتأهب لاسـترجاع الشـام في الوقت الـذي دس دسائسه داخل الأراضي الشامية يفرق ويؤلب ويوعز ويغـري ويحرض بـل ويثير العنـاصر ضـد الحكم المصري . هـذا في الوقت الـذي أرسل لـواليه لإعـادة المفاوضات على بساط البحث بشأن تنازله عن بعض المناطق في الشام ولكن لم ينجح في ذلك .

وسعت الدول لضرب سياسة محمد علي ، واحتلت بريطانيا الصـدارة ،

فلم ترتح للنفوذ المصري وجاهدت لإقصائه والوقوف أمام امتداده خاصة عندما تحكم في مفتاح الطرق التجارية سواء عن طريق الفرات والخليج أو البحر الأحمر ، وغدا في استطاعته الوقوف في طريقها إلى الهند حتى أن وري يكتب إلى كامبل يبلغه « إن إبراهيم باشا يفكر في إنشاء ٣٠ مركباً على بحيرة أنطاكية لينزلها نهر الفرات لغزو بغداد »(١٩١) ، بينما نرى كامبل يبعث بمذكرة لحكومته يشرح أبعاد الموقف وخطورته ويؤكد أن باشا مصر يسعى لبناء امبراطورية عربية تشمل مصر والنوبة وسنار ودارفور وكردفان في أفريقيا ، وشبه الجزيرة العربية واليمن والخليج والفرات وسوريا بل ويستحوذ على الخلافة ويجدد مجد الإسلام(١٩٢) .

وكانت بريطانيا قد طلبت من محمد علي في عام ١٨٣٤ أن ينشىء طريقاً من أنطاكية للفرات ماراً بحلب لخدمة تجارتها ، ويؤسس مستودعاً للبضائع في أزمير ، ويأذن لبعض الإنجليز بإقامة حياض على الفرات من الجهة التي يختارونها ، ويعين حراساً على هذه المنشآت ، ويؤمن سفن البضائع الإنجليزية من هجمات البدو ، كما أرادت نقل قطع سفينتين حربيتين من أنطاكية إلى الفرات بصحبة جنود بريطانيين ، وبناء قلعة وحصون في بيرة جك . فجاء رد حاكم مصر بضرورة استئذان السلطان ، وكانت هذه عادته حينما يريد التخلص من موقف ، ووافق السلطان ولكنه أعطى خيار التنفيذ لوالي بغداد ووالي الشام ، فمثل ذلك عقبة أمام التحقيق ، بالإضافة إلى شيوع الأمر بين الدول(١٩٣) .. وبعد جهود استطاعت بريطانيا أن تحصل على فرمان مارس ١٨٣٥ وينص على احترام الملاحة في الفرات(١٩٤) ، حيث كان كل ما تخشاه امتداد السيطرة المصرية عليه ، وهذا ما أبلغه المبعوث الفرنسي لحكومته حيث بين رغبة إبراهيم في ذلك(١٩٥) .

ووضعت السياسة المصرية العقبات أمام بريطانيا إزاء نوال رغبتها ، فرفض إبراهيم تقديم المساعدة للإنجليز في البداية ، فلم يسمح باستئجارهم للدواب ، وأصدر محافظ حلب أمراً يمنع الأهالي من تقديم المساعدة ويهدد

المخالف بمصادرة الأموال والأملاك ، ورفض متسلم أنطاكية مرور الدواب التي أجبرت على العودة ، ومنع ضباط الإنجليز من العبور وحجزت اللوازم الخاصة بهم[١٩٦] . ولكن بناء على سياسة محمد علي جاء أمره بتسهيل مأمورية الإنجليز ، فتم التنفيذ وقدمت الجمال للنقل ، كما طلب القائد الإنجليزي تمهيد الطريق الموصل للفرات واصطحاب حرس مرافق[١٩٧] ، وبذلك انتصرت بريطانيا ولكن ساءها تلك التحكمات التي فرضتها السياسة المصرية ، فرأت أن تطعن الخطة الاقتصادية لمحمد علي ، فكانت معاهدة بلطى ليمان التي قيدته في فرض الضرائب وتحصيل الرسوم الجمركية على تجارة الأجانب ، وتم سعيها بصدور فرمان ديسمبر ١٨٣٥ الذي ألغى احتكار حاكم مصر للحرير والإطاحة بالقيود التجارية التي فرضها على التجارة[١٩٨] . وتبعه معاهدة عقدت بين بريطانيا والدولة العثمانية في أغسطس ١٨٣٨ ألغت الاحتكار من جميع الولايات العثمانية ، وقد وافقت فرنسا عليها .

ومضى العمل المكثف ضد الإدارة المصرية في الشام وتحولت القنصليات الأجنبية لبؤرة نشاط في هذا المجال ، وكانت بريطانيا صاحبة التحرك الأكبر في هذا الصدد ، فبالإضافة إلى مصالحها الخاصة لم تكن راضية عن معاهدة الدولة مع روسيا ؛ لذا وضعت ثقلها لإسقاط عرش محمد علي . وأتت الثمرات أكلها ، فبجوار الثورات التي اندلعت ضد الحكم المصري ، نجد القرى وخاصة في الشمال تنضم للسلطان « إن قريتي كرات وأورول القريبتان من الحدود الكائنة في جهة نزيب قد مالت إلى العثمانيين ، فأصبحوا لا ينفذون الأوامر ويأتون من الأعمال بما يخالف رضا ولي النعم »[١٩٩] .

وجاء اللقاء الحربي بين الطرفين في نصيبين في ٢٤ يونيو ١٨٣٩ بآسيا الصغرى ، وذلك عندما تحركت القوات العثمانية لاسترداد الشام بقوة السلاح ، ومع وجود القائد البروسي الشهير مولتكه إلا أن النصر كتب لإبراهيم ، فاهتزت تحته هيبة الدولة العثمانية ، وأثار حفيظة الدول وأصبح لا بد من التدخل لوضع النهاية ، فروسيا تسعى لهذا خاصة بعد معاهدة الحماية ، وبريطانيا وضحت

سياستها ، وفرنسا ترتاح لبنود كوتاهية وتأمل في تهدئة الموقف وتميل لتأييد وجهة النظر المصرية لتقف أمام الأطماع البريطانية ، ولكن لمعارضة الدول لها ، وبعد أن وازنت أمورها ، وألحت عليها مصلحتها في لبنان نجدها تغير اتجاهها . أما عن بروسيا فهي تعمل عكس إرادة فرنسا . وأخيراً نتج عن الموقف أن قدمت الدول مذكرتها للدولة العثمانية في ٢٧ يوليو ١٨٣٩ بواسطة سفرائها بألا تقدم على اتخاذ أية إجراءات في المسألة المصرية إلا بموافقتهم[٢٠٠] .

وفي هذا الوقت اعتلى عرش الدولة سلطان جديد ، وأحس محمد علي بالموقف المضاد له ، فكتب للباب العالي يهنىء ويلاين ويطلب وضع حد لإراقة الدماء ، ويهاجم عدوه خسرو باشا ، ويخبر باستسلام قائد الأسطول العثماني[٢٠١] ، ولكن لم تجد المساعي بما يتفق مع مصلحة عاهل مصر .

وتحركت بريطانيا وأرسلت قطعاً من أسطولها لسواحل بيروت ، ووصلت قوات عثمانية إلى قبرص ، ويطلب محمد علي من عباس باشا اتخاذ الاحتياطات للمواجهة[٢٠٢] ، ولكن كانت السياسة الأوروبية أقوى ثقلاً ، وفي ١٥ يوليو ١٨٤٠ أبرمت معاهدة لندن ووقعتها بريطانيا ، روسيا ، النمسا ، بروسيا ، الدولة العثمانية ، وفيها ألزم محمد علي بإرجاع ما فتحه في الشام وشبه الجزيرة العربية وكريت للدولة والسماح له بولاية مصر وراثية وولاية عكا مدى حياته[٢٠٣] . وحددت الفترة الزمنية للقبول بعشرة أيام بالنسبة لعكا ومثلها لمصر .

ومضت الاستعدادات الحربية المصرية ، ووزعت القوات على السواحل في بعلبك وطرابلس وبيروت وصيدا[٢٠٤] . وبعد شهر من توقيع معاهدة لندن بلغت رسمياً إلى محمد علي بواسطة قناصل الدول الأوروبية الأربعة ، وبينوا له أن فرنسا لن تقدم على مساعدته حيث أن الدول مصممة على تنفيذ ما اتفقت عليه . وانتهت مهلة العشرة أيام الأولى وحضر إليه القناصل ومعهم مندوب الدولة وأسقطوا عنه ولاية عكا فثار عليهم فأعطوه العشرة أيام الأخرى لإبداء

جوابه بشأن مصر وحملوه مسؤولية الرفض[٢٠٥] . وأراد حاكم مصر مواجهة الموقف فاستدعى قوات من اليمن والحجاز ، وأرسل الإمدادات إلى عكا ، وقوى الاستحكامات على السواحل المصرية ، وأقدم على إغراء الأمير بشير حتى لا ينضم للأعداء ، فأمر بعمل نياشين له ولأحفاده وإرسال ٢٦١ كيساً لتوزيعها على رؤساء الدروز ليستميلهم إليه[٢٠٦] . ولكن نجحت المساعي الأجنبية ، ووجدت الإيجابية في تأليب الشام على الحكم المصري ، وأصبحت الأمور مضطربة ، وتسحب معظم الأهالي من أماكنهم ورحل البعض منهم[٢٠٧] ، بينما طلب البعض المعونة الخارجية[٢٠٨] .

وحاصرت قطع الأساطيل الإنجليزية والنمساوية والعثمانية السواحل ، وضربت بيروت ، واستولى الحلفاء على حيفا وصور وصيدا وطرابلس واللاذقية وعكا ويافا ونابلس ، وانحاز الأمير بشير للجانب المنتصر وقدم مساعدته له ، وكان جزاؤه النفي إلى مالطة بدون تحقيق رجائه ، وفشل محمد علي في جذب أمراء وشيوخ لبنان[٢٠٩] ، إذ فرض الواقع نفسه ، وولت القوات اللبنانية الموالية لإبراهيم الأدبار وانضمت لمعسكر الأعداء ، كما ظهرت خيانة شريف باشا حاكم الشام عندما قابل مندوب الدولة ، ونقل حنا بحري هذا لإبراهيم « فوضعه تحت اليسق بالجنزير »[٢١٠] ، بالرغم من أن شريف تصدى للقلاقل في هذه الفترة الحرجة وقابلها بالحزم والصرامة .

وأصبح إبراهيم بين أكثر من نار ، فالأساطيل تحكمت في الساحل واستولت عليه ، والفتن والاضطرابات والتمرد والانتفاضات في الداخل كان من الصعب حصرها ، والخيانة لعبت بالأهواء دورها ، وانفض المؤيدون من حوله ، وقهرت معنويات قواته ، ولم يكن من الممكن الإستمرار . وفي النهاية وبعد المفاوضات التي جرت بين القائد الإنجليزي ومحمد علي[٢١١] ، وبعد تلك الظروف الحالكة ، وبعد أن أيقن أنه يحارب الدول جميعها ، وبعد تخلي فرنسا عن المساندة ، كان لا بد من الرضوخ والاستسلام والموافقة على ما فرض عليه ، فقبل حكم مصر وراثياً ، وأصدر أمره بالانسحاب من الشام . ومثلت

العودة المأساة الحقيقية للقوات المصرية إذ فقد منها ثلاثون ألفاً غير المدنيين(٢١٢) ، ما بين الجوع والعطش والإرهاق والمرض والتعرض لهجوم البدو ووعورة الطريق . وتركت الأقدام المصرية غزة في ١٩ فبراير ١٨٤١ بعد أن عاشت على أرض الشام حوالي عقد من الزمان تركت فيه البصمات الواضحة التي سجلها التاريخ وحفظ فيه فترة غمرتها العدالة ، وسادها النظام ، وغطاها التسامح ، وصدرت عنها الأطماع الأجنبية ، وأعطتها التقدم ، ووهبتها النهضة ، وعملت على رقيها . وسرعان ما انقلبت تلك الأوضاع إلى نقيضها عقب الرحيل المصري .

هوامش الفصل الأول :

(١) Dodwell, H.: The Founder of Modern Egypt, p. 119.

(٢) P. R. O. Fo. 78, Vol. 226, Palmerston - Campbell, Feb. 4, 1833.

(٣) Rustum, A.: The Royal Archives of Egypt and The Expedition to Syria 1831 - 1841, p. 61.

(٤) Dodwell: op. cit., p. III.

(٥) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ، الجزء الثالث ، عصر محمد علي ، ص ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

(٦) كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر ، تعريب محمد مسعود ، الجزء الأول ، ص ١١٧ .

(٧) Politis, A.: Le Conflit Turco Egyptien de 1838 - 1841, p. XV.

(٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، وثيقة ٨٥ ، ١٣ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٩) Douin, G.: La Mission du Baron de Boislecomte pp. 249, 250.

(١٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، وثيقة ١١٩ ، ٢٠ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١١) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، نفس الوثيقة .

(١٢) Dodwell: op. cit., pp. 256, 257.

(١٣) Douin: op. cit., pp. 249, 250.

(١٤) Ibid.

(١٥) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ٩ ، وثيقة ١١٠٣ في محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦) سليمان أبو عز الدين : إبراهيم باشا في سوريا ، ص ٤٦ .

(١٧) Barker, E.: Syria and Egypt under The Last Five Sultans of Turkey, Vol. II, pp. 176, 178.

الكيس = ٥٠٠ قرش .

(١٨) Sabry, M.: L'Empire Egyptien Sous Mohamed Ali et La Question d'Orient, PP. 112, 113.

(١٩) Dodwell: op. cit., p. 106.

(٢٠) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ٥٢ .

(٢١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، وثيقة ٨ ، ٣ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٢) Dodwell: op. cit., p. 106.

(٢٣) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، مكاتبة منه إلى والي حلب في ٦ رمضان ١٢٤٣ (١٨٢٨) .

(٢٤) عبد الرحمن زكي : التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير ، ص ٢٩٨ .

(٢٥) Sabry: op. cit., p. 180, Rustum: op. cit., p. 63.

(٢٦) عبد الرحمن زكي : المرجع المذكور ، ص ٣٨٤ .

(٢٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٧ ، ٢ الشام ، وثيقة ٥٨ ، ٢٣ رمضان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٢٨) Dodwell: op. cit., pp. 108, 111.

(٢٩) Ibid, pp. 97, 98.

(٣٠) أمين سامي : تقويم النيل ، الجزء الثاني ، ص ٢٢٥ ، غرة رمضان ١٢٢٥ (١٨١٠) .

(٣١) نفس المصدر ، ٥ شوال ١٢٢٥ (١٨١٠) .

(٣٢) نفس المصدر ، ص ٢٢٤ ، ٢٣ شعبان ١٢٢٥ (١٨١٠) .

(٣٣) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، الجزء الرابع ، ص ١٢٧ ، أحداث صفر ١٢٢٦ (١٨١١) .

(٣٤) نفس المصدر ، ص ١٣٢ .

(٣٥) بطرس بدر حبيش : تاريخ الأمير بشير الكبير ، نشره وعلق على حواشيه الخوري بولس قرالي ، القسم الأول ، ص ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٣٦) Rustum: op. cit. p. 19. ، د . عبد العزيز سليمان نوار : وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ - ١٩٢٠ ، ص ص ٢٣٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٣٧) بطرس بدر حبيش : المرجع المذكور ، ص ص ٢٩ - ٣١ .

(٣٨) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر ، المجلد الأول ، ٢٧ ذو القعدة ١٢٣٧ (١٨٢٢) .

(٣٩) حنا بحري مسيحي حمصي الأصل حضر إلى مصر مع إخوته عندما لجأ إليها يوسف باشا كنج حيث كانوا من أتباعه ، وقد أعجب محمد علي بمقدرته ومرونته فقربه إليه واعتمد عليه .

Perrier, M. : La Syrie Sous Le Gouvernement de Me'hémet Ali Jusqu'en 1840, P. 54.

، أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : مذكرات تاريخية ، عنى بنشرها وتعليق حواشيها الخوري قسطنطين ، ص ٧٤ .

(٤٠) ميخائيل مشاقة : مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان ، ص ٨٢ ، مؤرخ مجهول : حروب إبراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول ، علق الحواشي ووضع الفهارس د . أسد رستم ، ص ٥ .

(٤١) حيدر أحمد الشهابي : لبنان في عهد الأمراء الشهابيين ، ص ٧٢٨ .
(٤٢) نفس المرجع ، ص ٧٣٤ .
(٤٣) نفس المرجع ، ص ٧٢٨ ، بطرس بدر حبيش : المرجع المذكور ، ص ٣٢ .
(٤٤) حبيب جاماني : إبراهيم في الميدان ، ص ٢١ .
(٤٥) Fo. 78, Vol. 283, Campbell - Palmerston, August 23, 1836.
(٤٦) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر ، المجلد الأول ، ٧ شعبان ١٢٣٨ (١٨٢٣) .
(٤٧) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى عبد الله باشا والي صيدا ، ٧ شعبان ١٢٣٨ (١٨٢٣) .
(٤٨) نفس المصدر .
(٤٩) نفس المصدر .
(٥٠) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى نجيب أفندي ، ١٥ شعبان ١٢٣٨ (١٨٢٣) .
(٥١) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى عبد الله باشا ، ٢٧ شوال ١٢٣٨ (١٨٢٣) .
(٥٢) نفس المصدر ، ٧ صفر ١٢٣٩ (١٨٢٣) .
(٥٣) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى سليمان أغا السلحدار ، ٢٧ شوال ١٢٣٨ ، مكاتبة منه إلى والي صيدا ، ٢١ محرم ١٢٣٩ (١٨٢٣) .
(٥٤) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى والي صيدا ، ٢٢ ربيع أول ١٢٣٩ (١٨٢٣) .
(٥٥) Rustum: op. cit., p. 20.
(٥٦) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر ، المجلد الأول ، مكاتبة منه إلى والي صيدا ، ٥ ، ٢١ محرم ١٢٣٩ (١٨٢٣) .
(٥٧) نفس المصدر ، ٧ رجب ١٢٣٩ (١٨٢٣) .
(٥٨) نفس المصدر ، ٣ رجب ١٢٣٩ (١٨٢٣) .
(٥٩) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى المير بشير ، ٧ رجب ١٢٣٩ (١٨٢٣) .
(٦٠) بطرس بدر حبيش : المرجع السابق ، ص ٥٦ ، المرسوم في شوال ١٢٣٩ (١٨٢٤) .
(٦١) نفس المرجع ، ص ٥٩ ، حيدر أحمد الشهابي : المرجع المذكور ، ص ٧٥٦ .
(٦٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر ، المجلد الأول ، مكاتبة منه إلى والي عكا (صيدا) ، ٢٦ رمضان ١٢٣٩ (١٨٢٣) .
(٦٣) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى المير بشير ، ٢٣ صفر ١٢٤٠ (١٨٢٤) .
(٦٤) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى والي صيدا ، ٢٣ صفر ١٢٤٠ (١٨٢٤) .
(٦٥) بطرس بدر حبيش : المرجع المذكور ، ص ١٩٨ .
(٦٦) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، مكاتبة

منه إلى والي صيدا ، ١٢ ربيع الآخر ١٢٤٢ (١٨٢٦) .

(٦٧) نفس المصدر ، جمادى الآخر ١٢٤٠ (١٨٢٤) ، هناك مصادر أخرى تذكر أن عدد القوات التي رأى محمد علي إرسالها عشرة آلاف ، بطرس بدر حبيش : المرجع السابق ، ص ص ٧٠ ، ٧٦ ، د . عبد العزيز سليمان نوار : المصدر المذكور ، ص ٢٧٢ .

(٦٨) نفس المصدر ، ١٧ جماد الآخر ١٢٤٠ (١٨٢٤) .

(٦٩) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى قاضي ولاية الشام السابق ، ٥ رجب ١٢٤٠ (١٨٢٤) .

(٧٠) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى قاضي ولاية الشام ، ١٧ محرم ١٢٤٥ (١٨٢٩) .

(٧١) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى والي صيدا ، ٢١ شعبان ١٢٤٠ (١٨٢٥) ، بيورلدي منه في ١٦ رمضان ١٢٤٥ (١٨٣٠) .

(٧٢) نفس المصدر ، ٢٤ شوال ١٢٤٠ (١٨٢٥) .

(٧٣) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى والي الشام ، ٢ جماد الآخر ١٢٤١ مكاتبة منه إلى والي صيدا ، ٣ جماد الآخر ١٢٤١ (١٨٢٦) .

(٧٤) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى والي الشام ، ٦ شوال ١٢٤١ (١٨٢٦) .

(٧٥) نفس المصدر ، ٢٢ شعبان ١٢٤٣ (١٨٢٨) .

(٧٦) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى رؤوف باشا ، غرة رمضان ١٢٤٤ (١٨٢٨) .

(٧٧) نفس المصدر ، أمر منه إلى حبيب أفندي ، ٧ ذو القعدة ١٢٤٢ (١٨٢٨) ، مكاتبة منه إلى متسلم طرسوس سابق ، ٨ محرم ١٢٤٥ (١٨٢٨) .

(٧٨) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى والي ديار بكر ، ١٥ رمضان ١٢٤٣ (١٨٢٨) .

(٧٩) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ٤٢ .

(٨٠) حبيب جاماني : المرجع المذكور ، ص ٢٧ .

(٨١) Rustum: op. cit., pp. 25, 26, Dodwell: op. cit., p. 108.

(٨٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، أمر منه إلى نجله إبراهيم باشا ، ٧ رمضان ١٢٤٤ (١٨٢٩) .

(٨٣) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى والي عكا (صيدا) ، ٢٧ رمضان ١٢٤٥ (١٨٣٠) .

(٨٤) Rustum: op. cit. p. 26 ، محمد كرد علي : خطط الشام ، الجزء الثالث ، ص ٥١ ، قطاوي (رينيه) ، قطاوي (جورج) : محمد علي وأوروبا تعريب ، د . الفريد يلوز ، ص ٩٥ ، كريبتس (بيير) ، إبراهيم باشا ، ترجمة محمد بدران ، ص ١٥٤ .

(٨٥) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ٩٩ .

(٨٦) د . عبد الكريم غرايبة : سوريا في القرن التاسع عشر ، ص ١٦ ، Sabry: op. cit., p. 345.

(٨٧) Dodwell: op. cit., p. 249.

(٨٨) Fo. 78, Vol 283, Mr Werry's Answers, No 27.

(٨٩) Ibid. Vol. 380, Dr Bowring, Syria, July 1899. ويؤكد مور القنصل الإنجليزي في بيروت أنهم ٢ مليون حيث أضاف إليهم بدو الحدود Ibid, Vol. 283, Mr Moore's Answers، بينما يرى بوالكنت المبعوث الفرنسي أنهم مليون ونصف ، Douin: op. cit. P. 200.

(٩٠) Fo. 78, Vol. 283, Mr Moore's Answers.

(٩١) Douin: op. cit., pp. 188, 195., Sabry: op. cit., p. 343.

(٩٢) Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au ministre, 10 Août, 1833.
عبد الكريم غرايبة: المرجع المذكور ، ص ص ١١٠ - ١٢٤ .

(٩٣) Perrier: op. cit., pp. 41, 42.

(٩٤) عبد العزيز محمد عوض : الإدارة العثمانية في ولاية سورية ، ص ص ٦٢ ، ٦٣ .

(٩٥) د . أحمد عزت عبد الكريم : التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني ، ص ١٤٢ ، Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomet au mininistre, 15 Août, 1833.

(٩٦) د . أحمد عزت عبد الكريم : المرجع المذكور ، ص ١٤٣ ، محمد كرد علي : المرجع المذكور ، الجزء الثاني ، ص ص ٣١٣ - ٣١٥ ، Sabry: op. cit., p. 330.

(٩٧) Fo. 78, Vol. 283 Colonel Campbell's Report, Syria in 1836.

(٩٨) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ٢٣ .

(٩٩) Sabry: op. cit., p. 332. محمد كرد علي : المرجع المذكور ، ص ٢٨٣ .

(١٠٠) نفس المرجع .

(١٠١) د . أحمد عزت عبد الكريم : المرجع المذكور ، ص ١٤٥ .

(١٠٢) محمد كرد علي : المرجع المذكور ، ص ص ٢٦٢ - ٣٠٢ ، الأمير فخر الدين المعني الثاني .

(١٠٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ - ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٧٥ ، ١٨ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .Sabry: op. cit, p. 331 محمد كرد علي : المرجع المذكور ، ص ٣١٦ .

(١٠٤) محمد كرد علي : المرجع المذكور ، الجزء الثالث ، ص ٨ .

(١٠٥) ميخائيل الدمشقي : تاريخ حوادث الشام ولبنان من السنة ١١٩٧ إلى ١٢٥٧ هـ

(١٧٨٢ - ١٨٤١ م) ، ص ١٣ ، محمد كرد علي : المرجع المذكور ، الجزء الخامس ، ص ٨٥ ، كلوت بك : المرجع المذكور ، الجزء الثاني ، ص ٧٦٧ .

(١٠٦) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ٦ .

(١٠٧) محمد كرد علي : المرجع المذكور ، الجزء الثالث ، ص ص ٩ - ١١ ، ١٨ .

(١٠٨) نفس المرجع ، ص ص ١٩ - ٢٠ .

(١٠٩) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ص ١٣ - ٢٩ .

(١١٠) Dodwell: op. cit., p. 107, Sabry: op. cit., p. 331.

(١١١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ، ١٩٢ ، ٢٢ ربيع أول ١٢٤٨ ، وثيقة ٢٤٢ ، ٢٨ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١١٢) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ٢ .

في الأصل حُصِّلت هذه الضريبة على الدخل والبيوت .

(١١٣) نفس المرجع ، ص ص ٧ - ١٩ .

Douin: op. cit., p. 221, Sabry: op. cit., p. 331.

(١١٤) محمد كرد علي : المرجع المذكور ، الجزء الثالث ، ص ص ٤٠ - ٤٢ .

(١١٥) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ٢٤ ،

Douin: op. cit., p. 221, Sabry: op. cit., p. 331.

(١١٦) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(١١٧) Dodwell: op. cit., p. 249.

(١١٨) Douin: op. cit., p. 224.

(١١٩) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ٩٦ .

(١٢٠) عبد العزيز محمد عوض : المرجع المذكور ، ص ١٦٤ .

(١٢١) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، مكاتبة منه إلى والي عكة ، ٤ رمضان ١٢٤١ (١٨٢٦) ، ١١ ربيع الآخر ١٢٤٢ (١٨٢٦) .

(١٢٢) نفس المصدر ، ٢٦ رمضان ١٢٣٩ (١٨٢٣) .

(١٢٣) Douin: op. cit., pp. 220, 221, 224, Sabry: op. cit., 330.

(١٢٤) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(١٢٥) Ibid.

(١٢٦) Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au ministre, 15 Août, 1833.

(١٢٧) Ibid, pp. 189 - 192.

(١٢٨) Cattaui, R.: Règne de Mohamed Aly d'Après les Archives Russesen Egypte, Tome ll, p. 76.

(١٢٩) د . عبد العزيز سليمان نوار : المصدر المذكور ، ص ٢٧٧ .
(١٣٠) نفس المرجع ، ص ص ، ٢٣٥ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ .
(١٣١) عبد العزيز محمد عوض : المرجع المذكور ، ص ٢٢٥ .
(١٣٢) بولياك : الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان ، تعريب عاطف كرم ، ص ص ١٣٧ ، ١٤١ - ١٤٣ .
(١٣٣) د . أحمد عزت عبد الكريم : المرجع المذكور ، ص ١٧٤ .
(١٣٤) بولياك : المرجع المذكور ، ص ص ١٧٣ - ١٧٥ ، ١٨٢ - ١٨٧ .
(١٣٥) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ٢٤ .
(١٣٦) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ٣٩ .
(١٣٧) محمد كرد علي : المرجع المذكور ، الجزء الثالث ، ص ص ٩ ، ٣٩ .
(١٣٨) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ص ١٥ - ٢١ .
(١٣٩) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ٢٨ ، رمضان ١٢٣٦ (١٨٢١) .
(١٤٠) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ص ٢١ - ٢٤ .
(١٤١) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ص ١٣ ، ١٤ ، (يتشلح = يسرق) .
(١٤٢) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ٣٧ .
(١٤٣) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ٤٥ ، وثيقة ١٣ ، ١٧ ربيع الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) .
(١٤٤) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ٨ ، حول نفس المعنى ، محمد كرد علي : المرجع المذكور ، ص ١٠ .
(١٤٥) حيدر أحمد الشهابي : المرجع المذكور ، ص ٨٦١ .
(١٤٦) محمد كرد علي : المرجع المذكور ، ص ١٠ .
(١٤٧) حيدر أحمد الشهابي : المرجع المذكور ، ص ص ٨٣٤ - ٨٣٦ ، أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ص ٣٦ ، ٧٣ .
(١٤٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١٠ الشام ، صورة تقرير عربي ، ٢٣ ، ١٨ جماد الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) .
(١٤٩) الوقائع المصرية ، عدد ٢١٨ في ١٤ جماد الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) .
(١٥٠) إسكندر ابكاريوس : الفتوحات الإبراهيمية في الأقطار الشامية ، ص ص ٥٠ ، ٥١ .
(١٥١) نفس المصدر ، ص ص ٥٢ ، ٥٣ .

(١٥٢) حيدر أحمد الشهابي : المرجع المذكور ، ص ٨٢٠ .
(١٥٣) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، مكاتبة منه إلى مير بشير حاكم جبل الدروز بالشام ، ٢٩ جماد الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) ، معية تركي ، محفظة ١٥ ، دفتر ٤٠ ، رقم ٧٦٦ ، ٢٩ جماد الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) .
(١٥٤) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الأول ، ص ١٠٣ ، وثيقة ٤٢ ، حوالي ١٥ شعبان ١٢٤٧ .
(١٥٥) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ص ١٠٠ - ١٠٢ ، إسكندر ابكاريوس : المصدر المذكور ، ص ص ٥٦ - ٥٩ .
(١٥٦) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ١٠٢ .
(١٥٧) الوقائع المصرية ، عدد ٣٧٦ ، ٢٥ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .
(١٥٨) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، مكاتبة عن سر عسكر باشا إلى والده ، ٧ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .
(١٥٩) أمين سامي : المصدر المذكور ، ص ٣٩٤ .
(١٦٠) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، بناء على نطقه ، ٥ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

Cattaui: op. cit., Tome Premier, p. 511, Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au ministre, 19 Juin, 1833.

(١٦١) إسكندر ابكاريوس : المصدر المذكور ، ص ص ٨٢ ، ٨٣ .
(١٦٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، صورة تقرير عربي رقم ٢٣ ، ١٨ جماد الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) .
(١٦٣) الوقائع المصرية ، نفس العدد .
(١٦٤) نفس المصدر ، عدد ٤٠٦ في ٢٠ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .
(١٦٥) نفس المصدر ، عدد ٣٩٩ في ٣ صفر ١٢٤٨ .
(١٦٦) أمين سامي : المصدر المذكور ، ص ٣٨٤ .
(١٦٧) نفس المصدر ، الوقائع المصرية ، نفس العدد ، أحد كتاب الحكومة الدمشقيين المرجع المذكور ، ص ص ٥٣ - ٥٦ ، إسكندر ابكاريوس : المصدر المذكور ، ص ٨٦ ، حبيب جاماني : المرجع المذكور ، ص ٥٩ ، ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ١٠٥ ، الخوري بولس قرالي : فتوحات إبراهيم باشا في فلسطين ولبنان وسوريا نقلاً عن تقارير كتافاكو قنصل النمسا في عكا وصيدا ، ص ٢٧ ، رقم ١٧، ١٩ يونيو ١٨٣٢ ، سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ٩٥ ، Perrier: op. cit., p. 359

Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au ministre, 20 Août, 1833.

(١٦٨) الوقائع المصرية ، عدد ٣٧٦ في ٢٥ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٦٩) Politis: op. cit., p. XIII.

(١٧٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٧ ، ٢ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٦٠ ، أواخر شوال ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٧١) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ٩١ ، ١٦ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٧٢) Douin: op. cit.

(١٧٣) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، تلخيص الوثيقة ١٨٣/٦ ، ٢٨ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٧٤) الوقائع المصرية ، عدد ٤١١ في ٣ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، حبيب جاماني : المرجع المذكور ، ص ١٠٠ ، ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ١٠٨ .

(١٧٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ٦٧/٧ ، ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٧٦) محمد كرد علي : المرجع المذكور ، ص ص ٥٣ ـ ٥٥ ، سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ص ١٠٤ ـ ١١٧ ، عبد الرحمن الرافعي : المرجع المذكور ، ص ص ٢٦٩ ـ ٢٨١ .

(١٧٧) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ١٠٢ .

(١٧٨) الوقائع المصرية ، عدد ٤١٨ في ٢١ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٧٩) Rustum: op. cit., pp. 33 - 35.

(١٨٠) Barker: op. cit., p. 179.

(١٨١) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الأول ، ص ص ٦٥ ـ ٧٢ ، وثيقة ٢٣ ، ٢٩ جماد الأول ، وثيقة ٢٦ ، ١١ جماد الآخر ، وثيقة ٢٧ ، ١٥ جماد الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(١٨٢) داود بركات : البطل الفاتح إبراهيم وفتحة الشام ١٨٣٢ ، ص ص ٢٦ ـ ٢٨ ، كريبتس : المرجع المذكور ، ص ١٥٨ ، كلوت بك : المرجع المذكور ، الجزء الأول ، ص ١١٩ .

(١٨٣) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ٥٨ .

(١٨٤) Douin: op. cit., pp. 52, 53, Le Ministre au Baron de Boilecomet, 2 Mai, 1833, Barker: op. cit., p. 196.

(١٨٥) ١٢ عن مصر ، عن كريت ، ١٨ عن الشام .

(١٨٦) داود بركات : المرجع المذكور ، ص ١١٢ .

(١٨٧) Fo. 78, Vol. 320, Campbell - Palmerston, Sept. 24, 1837.

(١٨٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٧٠ ، ٢٧ ذو القعدة ١٢٤٩ (١٨٣٤) ، وثيقة ٣٤١ .

(١٨٩) Barker: op. cit., p. 197.

(١٩٠) Fo. 78, Vol 257, Werry - Campbell, June 2, 1835, Campbell - Palmerston, June 29, 1835.

(١٩١) Ibid, Vol. 284, Werry - Campbell, Dec. 2, 1836.

(١٩٢) Ibid, Vol. 343, Campbell - Palmerston, Oct. 1, 1838.

(١٩٣) Politis: op. cit., p. XXXLLL. ، داود بركات : المرجع المذكور ، ص ص ١٣٤ - ١٣٦ .

(١٩٤) Fo. 78, Vol. 257, Campbell - Palmerston, April 22, 1835.

(١٩٥) Douin: op. cit., Le Baron de Boilecomte au ministre, 7, Sept. 1833.

(١٩٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، وثيقة ٦٥ ، ٢٨ محرم ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(١٩٧) نفس المصدر ، وثيقة ٨٧ ، ٧ صفر ١٢٥١ ، وثيقة ٢٧٤ ، ٦ جماد الأول ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(١٩٨) Sabry: op. cit., p. 390., Politis: op. cit., P. XXXVI.

(١٩٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٧/١٠٧ ، ٤ ربيع الأول ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(٢٠٠) عبد الرحمن الرافعي : المرجع المذكور ، ص ص ٣١٠ - ٣٣٣ .

(٢٠١) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، مضمون مكاتبة محمد علي باشا والي مصر إلى وزراء وولاة السلطنة السنية ، ١٣ جماد الأول ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(٢٠٢) نفس المصدر ، أمر منه إلى عباس باشا ، ٧ ، ١٢ جماد الأول ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(٢٠٣) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الخامس ، ص ص ١٤٨ ، ١٤٩ ، قرار مؤتمر لندن ١٥ يوليو ١٨٤٠ ، وثيقة ٥٥٦ .

(٢٠٤) أمين سامي : المصدر المذكور ، ص ٥٠٧ .

(٢٠٥) نفس المصدر ، ص ٥٠٨ .

(٢٠٦) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى ديوان خديوي ، ٣ شعبان ، أمر منه إلى عباس باشا ، ٢٣ شعبان ، أمر منه

إلى باغوص بك في ١٣ رمضان ، أمر منه إلى كاني بك في ١٤ رمضان ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(٢٠٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٧/١٥١ ـ ٤ ، ٨ ربيع الآخر ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(٢٠٨) د . أسد رستم : الأصول المغربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الخامس ، ص ١٣٦ ، وثيقة ٥٥١ ، ٣ يوليو ١٨٤٠ .

(٢٠٩) نفس المرجع ، ص ص ٢٤٣ ـ ٢٤٥ ، وثيقة ٦٠٤ ، سلخ رمضان ١٢٥٦ (١٨٤٠) ، الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، ص ٩٢ ، ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٢١٠) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الخامس ، ص ص ٢٦٦ ـ ٢٦٨ ، الوثيقتان ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٣٠ ، ٣١ يناير ١٨٤٠ .

(٢١١) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، منشور عمومي ، ٣ شوال ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(٢١٢) أمين سامي : المصدر المذكور ، ص ٥٠٩ ، عبد الرحمن الرافعي : المرجع المذكور ، ص ٣٥٠ .

الفصل الثاني

الإدارة والقضاء

نظراً لما كان يمر به الشام من ظروف صعبة قبل الحكم المصري ، ووفقاً للرؤية التي وضعها محمد علي نصب عينيه ، استحوذ النظام الإداري الذي ستخضع له المنطقة على الإهتمام ، فهو الركيزة الأساسية للحكم الجديد . ومن المعروف أنه إذا صلحت الإدارة نهضت باقي الأنظمة ، ومن ثم احتلت الإدارة المكانة في السياسة المصرية . وقد ارتبط القضاء بالإدارة منذ وقت مبكر ، ورغم أن حاكم مصر رغب في نقل تجربته تجاه التحديث في هذا الميدان للشام ونجح إلى حد كبير ، لكنه لم يتمكن من فك الإرتباط ، حيث آمن به لما يتفق مع التصاقه بالأوتقراطية .

الإدارة :

بدخول الشام في كنف الإدارة المصرية تبدأ مرحلة تخضع فيها لتنظيمات إدارية جديدة وفقاً لسياسة مخططة لتحقيق أهداف مرسومة بذلت من أجلها المجهودات الكبيرة ، ولم يكن من السهل مطلقاً إقامة نظام محكم تخضع له المنطقة نظراً للظروف المتعددة والتي استخلص منها تعذر إنشاء حكومة موحدة على هذه الأرض الصعبة في نوعها وطبيعة تشكيلها ، وأحست القيادة المصرية منذ البداية بمسؤولياتها في العمل على إعادة التكوين لتلك الأرض ولهذا الشعب . ووضعت الأسس وكأن الشام أصبح جزءاً من أرض النيل ، وأن مهمة مصر قد تحددت في خلق كيان آخر لهذا المجتمع .

كانت أولى الخطوات التي اتخذت هي إبعاد الصيغة العثمانية ، وعليه

كانت الإدارة هي الفاتحة ، ورئي أن يخضع التغيير للتدريج حتى لا تحدث فجوة بين القديم والحديث وخاصة في الفترة الأولى للقدوم المصري . وفي أثناء التقدم العسكري للقوات المصرية أمكن لإبراهيم أن يدرس الموقف تجاه أصحاب المناصب من أهل البلاد ، فمن رأى فيه القوة والتعاون بل والترحيب بالحكم الجديد أبقاه في سلطته ولكن وضع له الشروط التي مثلت قاعدة للنظام الإداري الناجح .

وخضعت وظيفة المتسلم لذلك ولها من الأهمية ، وصاحبها هو الحاكم المدني وله السلطات الواسعة ويتحكم في الإشراف الإداري الكامل على الموظفين ، ويتدخل في دقائق الأمور ، ويمارس سلطة القاضي ، ويعاونه المباشر ويعتبر سكرتيراً خاصاً له في الوقت الذي يزاول فيه مهنة الحسابات[١] . وبناء على ما خطط ، ومنذ اللحظة الأولى أعطيت متسلمية جنين للشيخ حسين عبد الهادي ، وموقفه المآزر يشفع له ، هذا بالإضافة إلى درايته ومعرفته ونفوذه في جنوب الشام ، لذا أصبح وعائلته من الشخصيات التي اعتمد عليها في تنفيذ السياسة المصرية . ونرى إبراهيم في بيان له من حيفا لكبار شخصيات مدينة نابلس يبين كيف دخلت المدينة في حوزة الحكومة المصرية التي صار لزاماً عليها أن تحفظها وترعاها وتعمل على راحتها ورفاهيتها ، وأن أداة ذلك تعيين « محسوبنا الشيخ محمد بن قاسم » ويعرض ما قدمه مما جعله يبقيه متسلماً على المدينة ويعهد إليه ببعض المناطق التابعة لها ، ويطلب منه « منع وزجر المعتدين واستجلاب خير الدعاء من الفقراء والمساكين وعمار البلاد وتأمين العباد »[٢] .

وعلى نفس النمط يصدر بياناً لمدينة يافا ، وأمره بالموافقة على تثبيت إبراهيم أغا متسلماً عليها[٣] ، والذي يتوسط لشاهين أغا متسلم القدس لاستمزاره في ممارسة الحكم ، ويوافق صاحب الأمر على الطلب على شريطة الرأفة بأهالي بيت المقدس والمسجد الأقصى[٤] . ولكن تبين منذ البداية بالرغم من حب إبراهيم للسلطة إلا أنه من أجل إقامة الحق قد يتناساها ، فعندما يصله من مسؤولين بالقدس بأن من ثبته متسلماً لا يتفق مع مصلحتهم لأسباب

ذكروها ، وأنهم اختاروا وكيله يوافق على ترشيحهم(٥) . ولما طلب كبار شخصيات صفد تعيين مصطفى أغا متسلماً جديداً عليهم بعد أن عرضوا شكواهم من المتسلم السابق ، يصدر الأمر بإعطائه المنصب(٦) ، كما أقدم على ذلك رجال اللاذقية وتحققت رغبتهم بتنصيب محمد أغا متسلماً عليهم(٧) .

وحضر إلى إبراهيم المتسلمون السابقون ـ صور ، صيدا ، قرى شقيف ، قرى شومر ، قرى جباع ، بيروت ـ يعلنون وقوفهم بجانبه آملين الحصول على متسلمياتهم ، ولم يردهم وصدرت تحريراته بتسليمها لهم(٨) . وعندما فوض للأمير بشير الإشراف على المدن الساحلية نصب أقاربه متسلمين عليها ، الأمير ملحم على بيروت ، والأمير بشير القاسم على صيدا ، والأمير حسن الأسعد على صور « وعين معهم أنفاراً تعاونهم لكل مدينة ماية وخمسين نفراً لأجل البوابات والقلع »(٩) . لكن لم يلبث الأمر أن سلمت لمتسلمين جدد(١٠) .

وأحياناً كان لإتمام الموافقة على الإستمرار في الوظيفة القيام بخدمات للجيش المصري وضرورة النجاح وخاصة في مناطق الحدود التركية مثل أدنة ، فقد أرسل إلى « مله منجه بوبيك » يشار إليه « بلزوم خروجه على عشائره في منطقة أطنة على الأعداء وتدميره إياهم مقابل إبقائه في وظيفته »(١١) ، وتنفذ المطلوب ، وفي المناطق التي لم يكن هناك من ينتخبه كبار الأهالي ، فالقائد يختار ويعين الشخص المناسب والذي يضمن موالاته مثلما حدث في دمشق وديار بكر(١٢) . وأعد المستخدمون لمعية المتسلمين ورصدت لهم المرتبات وفقاً للنظام المصري ، وبطبيعة الحال كانوا من الأهالي(١٣) وذلك للمساعدة في تسيير دفة الإدارة .

هذا في الوقت الذي كانت فيه العيون المصرية ترقب خاصة متسلمي عبد الله باشا ، فإذا ثبت عليهم التجسس أو العمل ضد الحكم المصري ، يقبض عليهم فوراً ويرسلوا إلى مصر(١٤) ، وإذا اتضح انحراف بعضهم عن قاعدة الإنصاف التي وضعت انتزع من وظيفته في الحال ، فأبعد فرج أغا متسلم

حماه لأنه أصبح ذا نفوذ لسيطرته على بدو المنطقة ، وهذا يشكل خطراً للحكم المصري ، بالإضافة إلى أنه « مدين للأهالي بمبالغ معلومة وهم خائفون من مطالبته بحقوقهم خوفاً من نفوذه »[١٥] . وجاء الدور على مصطفى أغا بربر متسلم طرابلس وقد أحيلت له المتسلمية بناء على تلك الخلفيات التي ربطته بالجانب المصري وخدماته التي قدمها له وموقفه الإيجابي تجاهه ، لكنه حاد عن الحق ، وحاول أن يستغل علاقاته وصلاته لحساب مصلحته الخاصة ، فتعددت الشكاوى من جوره وظلمه واحتكاره « إنه ضابط له أشجار زيتون وكروم » وتم التحقيق في هذا الأمر[١٦] ، هذا بالإضافة إلى فرضه على الأهالي ضرائب من صنعه فاستحق تنفيذ العقاب مع من شاركه « وإجراء العدل فيهم حتى يكون ذلك عظة وعبرة لغيرهم »[١٧] . وانتهت نتيجة أعماله السيئة بإقصائه عن متسلميته وتعيين بديلاً له .

وهذه الأوضاع جعلت حاكم عام الشام يرى تنصيب مصريين أكفاء في تلك المناصب خاصة في المناطق المهمة والحساسة حتى يضمن الكفاءة والعدل والخبرة لأن التجارب أثبتت أن الهيكل الوظيفي القائم مهما بدل وغير فإنه يحمل الطابع القديم ، فيكتب لمحمد علي بذلك والذي رفض مبيناً « أن أعمال المتسلمين ليست أعمالاً فنية كالصناعة والزراعة ، وإنما هي أعمال إدارية يستحسن أن تعهد إلى أحد وجوه البلد فإنه يعرف طبيعة البلد وتقاليد سكانه ويتصرف في الأمور طبقاً لها »[١٨] . وبذلك تتبين المبادىء الأساسية التي أقامتها مصر بشأن المحافظة على القومية الشامية ، هذا من ناحية ولفهم أصحاب البلاد بأحوالها من ناحية أخرى .

ومن أجل رفع راية الحق كثرت الإفادات التي وزعت والتعميمات التي نشرت والنصائح التي وجهت لهؤلاء المسؤولين لتؤكد بأن أعمالهم « تتطلب كثيراً من الجهود والإستقامة واليقظة . . . والتجنب من الإخلاد إلى الملذات والشهوات مع التحذير من عاقبة المخالفة »[١٩] . واستمرت سياسة عزل المتسلمين حتى من كان مقرباً ومرضياً عنه من القيادة إذا التوى عن الطريق المرسوم يستبدل « توجه إبراهيم باشا إلى عكا وعزل منيب أفندي وأرسله إلى

مصر وسلم مكانـه الشيخ عبـد الهادي »[٢٠] ، وأقيـل محمد بـك متسلم بياس وحددت إقامته ، وجاء في حيثيات عزله « إنه أقدم على إقتراف أفعال غير مرضية لكونه من العشائر أصلاً ، ومن عاداتهم المألوفة قديماً أنهم يعمدون إلى مثـل هذه الأفعال كـالاعتداء على بعض الجهـات وإرهاق بعض الأشخـاص . . من أجل هذا ارتأينا عزله من منصبه وإلزامه الإقامـة في بيته ، وعينـا رستم أفندي متسلم نزيب سابقـاً متسلماً لبيـاس لأنه اكتسب منـذ زمن إلمامـاً بأصـول تلك الديار »[٢١] .

لذا كان إبراهيم دائماً في حالة شك تجاه هؤلاء الرجال وتزعزعت الثقـة فيهم ، وواصـل إقـدامـه على مختلف الـطرق من أجـل تقـويم وتـطهيـر هـذا المنصب ، فتوعد وأنذر ثم أنزل العقـاب واتخذ الصـرامة في الحكم عليهم ، ويعطينا فارن القنصل الإنجليزي في دمشق صوراً من نشاط الحكم المصري في اكتشاف الفساد بين هؤلاء ، وإنزال العقاب بأصحاب تلك الجرائم[٢٢] .

وما جرت عليه السياسة المصرية تجاه المتسلمين طُبق على وكـلائهم ، فنرى أن هناك من ثبت في وكالته بناء على طلب أهالي المتسلمية مثلما حدث مع عبد القادر أغا وكيل متسلم طبريا ، وكانت الموافقة تتم إذا أجمع الرأي على ذلك[٢٣] . وبالنسبة للمشايخ فقد حدد إبراهيم مهمتهم « يتعاطوا أمور الأحكام وجباية الأموال وإنصاف المظلوم من الظالـم ورؤية دعاوى كافة الأهالي على نهج الشرع الشريف بإبطال البـاطل وإحقـاق الحق المستقيم »[٢٤] ، وقبلوا وقدمـوا ولاء الطاعة ووعدوا بإتمام المرغـوب[٢٥] . وقد روعيت وبكـل صدق رغبـات الأهالي حتى إذا تصادف ومـال أحد المشـايخ عن الخط كـانت تلك الرغبـات شفيعة له في البقاء ، فعلى سبيل المثال إلتمس أهالي قرية « نجران » من قرى حوران بأن يبقى عليهم شيخهم « فحرر لهم قايمقام بك تذكرة وطمنهم بـأن لا يغير عنهم شيخهم بل المقصود أن لا يحصل منه مغايرة ولا قباحة »[٢٦] .

وعندما يمـارس الشيوخ جبـروتهم ترتفـع أصوات الأهـالي تعلن رفضها وبالتالي يرفعون من شياختهم ويجرى التحقيق معهم « لأن ظلم الرعايا مخالف

للإرادة السنية »[٢٧] . وإذا كانت القرية تحتوي على أكثر من عنصر يكون اختيار الشيوخ وفقاً للنسبة ، فقرية « جينه » نصفها من المسيحيين والنصف الآخر من الدروز ، فعين لها شيخان واحد على كل طائفة[٢٨] . وأحياناً كان ضغط المشايخ على الفلاحين يصل إلى حد تسحبهم من القرى كما حدث في قرية « عقربا » وعندما تحقق من تصرفات شيخها عزل وأقيم آخر[٢٩] .

ومضت التحريات عن هؤلاء المشايخ ، تلك التي اتضح منها غير الأمين ومثير الفتن والمتعصب[٣٠] وذلك للتمكن من انتقاء العناصر الطيبة ، وقدرت الظروف ودرست لدرجة تقصي الأحوال عن قرب ، فحتى المناطق التي لم يتقدم أهلها بشكاويهم بشأن مشايخهم خوفاً منهم ، جرت فيها بعض التنظيمات وذلك لرفع أي ظلم أو غدر أو اعتداء من قبلهم ، فبالرغم من أن شيخ مشايخ قرى عكا وصفد يقوم بمهماته بنفسه وينتقل بين القرى إلا أن المسؤولين أيقنوا أنه في الغالب يخشى الفلاحون بأسه فلا يجرأون على رفع مظالمهم ، لذا عين بجواره معاون وكاتب تقرير لتسجيل الوقائع[٣١] ، لكي تكون هناك بينة على كل ما يقدم عليه من خطوات .

هذا في الوقت الذي اكتسبت فيه الإدارة المصرية من لديه الميل في التعاون معها فجذبته لها وأبعمت عليه وألبسته الخلع[٣٢] ، وعملت على كسر النفوذ الإقطاعي والذي مثلت صورته الطبقة المتحكمة ، ودخل بعض المشايخ فيها ، فتمكنت من درء خطرهم وحررت من وقع تحت استبدادهم ، وأصبح الخضوع للدولة رأساً . ولكن رغم المجهودات التي بذلت من أجل تسيير عجلة الإدارة باختيار أجود العناصر إلا أنه استمرت نقاط الضعف موجودة لذا لم تهدأ حركة التغييرات والتبديلات ، تلك التي كانت السمة الرئيسية التي سار على دربها إبراهيم ، فيذكر لنا كامبل ذلك التجديد الذي لم ينته وكيف أنه حد من المساوىء ، وأن القابضين على زمام المسؤولية ملأ الرعب قلوبهم من القائد المصري وأصبحوا يعملون له حساباً كبيراً[٣٣] .

ورأى القائد العام ضرورة وجود مسؤول لإدارة الشام ، ورغم أنه كان كفئاً

لأن يدير إمبراطورية بأكملها ، ولكن وضع نصب عينيه العمل الحربي الذي ينتظره ، ولم يكن من الممكن وفي بداية الوجود المصري بالشام أن يسلم الأمر إلا لمن لديه القدرة على فرض سيطرته على تلك المنطقة المتعددة الأشكال والمختلفة الألوان في إطار النظام الجديد الموحد ، وعرض إبراهيم على الأمير بشير تحميله لتلك المسؤولية ولكنه أبدى عدم استعداده ، فأحالها على صديق مصر حنا بحري مؤقتاً ريثما تتم عملية الإختيار والتي فضل أن تمده مصر بها ، وأرسل إلى أبيه بهذا الطلب وبين الدافع « ولا يمكنني أن أقوم بإدارة البلاد لبعد الشقة بينها وبين أدنة ولكثرة أعمالي العسكرية »[٣٤] .

ووجد إبراهيم أن يتخذ دمشق مركزاً للحكم المصري ومقراً لذلك الحاكم « ولما كان هذا القطر واسع الأرجاء ، كما أن عاصمته دمشق مدينة كبيرة عرف سكانها بالتزور وقلة الأدب معرفة النار على علم فلا بد لإدارة حكومته من شخص عاقل مدبر » ، وحددت مهامه « لا بد من إرسال من يراد إرساله والتنبيه عليه بألا يكون همه الآن إحداث إيراد جديد بل يترك الأمر على حالته الراهنة وإنما يعتني بإدارة شؤون الحكومة والأهلين وفقاً لقواعد العدل وتحقيق الأمن والضبط والربط في البلد »[٣٥] . وأخيراً وقع نظره على الملائم « وأرى أن يقوم بهذه المهمة من أتباعكم البك كتخداكم ، لذلك أرجو أن ترسلوه على جناح السرعة ليتولى إدارة شؤون البلاد كي لا تتعطل المصالح »[٣٦] .

وبناء على ذلك أصدر محمد علي أمره إلى شريف بك ـ كتخداه وحاكم الصعيد ويمت له بصلة قرابة ـ بتعيينه حاكماً على « جميع إيالة بر الشام وأمورها الملكية » باستثناء جبل لبنان ولقب « حكمدار عربستان » ، وبين له أن هذا الأمر جاء بناء على « استحسان ابنه سر عسكر باشا »[٣٧] . وسجل والي مصر في قرار التعيين الأسس التي كان على الحاكم الجديد السير على هديها وقد أعطت مثالاً واضحاً لشكل الحكم المصري ، وانصبت على العمل للصالح العام ، وإقامة النظام التام ، وإجراء الحق والعدل ، ومراعاة العادات والتقاليد والإنصاف في تحصيل الأموال ، وحماية أصحاب الحاجة وغير القادرين ورفع الأعباء عنهم ،

والمساواة بين أفراد المجتمع فقيرهم وغنيهم ، ومنع الأذى والضرر ومعاقبة المنحرفين وتقويمهم[٣٨] .

وعلى هذا المنهج سافر شريف للشام ، ووصل طرسوس في أواخر أكتوبر ١٨٣٢ حيث كان اللقاء مع القائد ، وتم الإتفاق على القواعد الرئيسية وانتقل بعدها الحاكم العام إلى مقره بدمشق ، لكن هذا لم يمنع أن استمر طواف وإشراف إبراهيم على طول البلاد وعرضها بعد أن اتخذ له مقاماً ومقراً في أنطاكية والتي اختارها « لأنها تقع وسطاً بين أدنة والبلاد العربية وأقرب إلى الحدود فيكون الإشراف منها على مصالح جميع الجهات أسهل »[٣٩] ، هذا بالإضافة إلى ما تجمعه من سمات خاصة بالمناخ الملائم .

وكان شريف صاحب تجربة إدارية ناجحة في مصر ، مستقيماً ومحباً للفضيلة ، عادلاً ومنصفاً ، صارماً وشديداً ، وأدرك منذ اللحظة الأولى أنه لنجاح إدارته لا بد من بتر المساوىء دون رحمة أو شفقة ، ولم تخف يده عن المذنبين بل قست وبطشت ، وأعلن أنه لن تستقر أوضاع دمشق إلا بعد قطع رقبة شهرياً[٤٠] . لذا كان ينتهز بعض الأحداث ليسيطر على الموقف ويعمل على تحطيم صفة التمرد ، وذلك بعد أن قام بدراسة عميقة لصفات السكان ، فنراه ينفذ حكم الإعدام علناً على اثني عشر قاتلي سليم باشا حتى يسود الخوف نفوس الآخرين[٤١] . واستمرت سطوة الحكومة وتعددت إجراءاتها ، وأصبحت تجرى العقوبات أمام أعين الجميع ، وأتت نتائجها ، فتغيرت الظواهر العدوانية ، وكان ذلك نجاحاً للإدارة الجديدة ، ويذكر تقرير بريطاني بأن صفات شريف « جعلته الشخص المناسب ليقضي على تعصب سكان دمشق وأن الفضل يرجع إلى طرقه في إحلال الأمن والهدوء »[٤٢] . لذا استحق ترقيته لرتبة « أمير الأمراء »[٤٣] .

وفي البداية عمل من أجل إقامة إدارة موحدة تخضع للمركزية المطلقة ، ولكن مع تعدد الصعوبات التي واجهتها في سريان الأوامر على جميع أنحاء البلاد ، واستمرار القلاقل والإضطرابات والثورات جعل من الأفضل عمل

تقسيمات إدارية تخضع لها المنطقة . وفي حقيقة الأمر فقد تعددت هذه التقسيمات حيث أنها تعرضت للتغيير والتبديل أكثر من مرة ، وقسمت الشام إلى ست مديريات يتولى كل منها مدير ، حلب بعد أن فصلت عن دمشق وأدارها إسماعيل بك ابن عم إبراهيم ، وطرابلس وحكمها نائب عن شريف ، وأدنة وطرسوس وعين عليها أحمد باشا المنكلي وخلفه خورشيد باشا ، وصيدا والقدس ونابلس تولاها الشيخ حسين عبد الهادي ، وغزة سلمت لسيد مصطفى ، ويافا للقائد إبراهيم بك(٤٤) . وخصص للمدن الرئيسية محافظون هم حكام عسكريون وجدوا بجوار السلطة المدنية لإحكام التنظيم والإدارة(٤٥) .

وأصبح شريف صاحب الكلمة في تسيير شؤون الإدارة ، لكنه بطبيعة الحال كان ينهي الأمور إلى إبراهيم الذي انصاع لأوامر محمد علي(٤٦) ، وكان عندما يترك شريف دمشق للقاهرة يقوم بمهامه في الإدارة حاكم دمشق بالتعاون مع حنا بحري(٤٧) ، ورغم أن حاكم الشام يدين بمركزه لاختيار إبراهيم إلا أنه عندما ربطت السلطة والصلة بينهما وجد التعارض بين الطرفين وعلى هذا فلم يكن القائد يحمل الحب لهذا الحاكم(٤٨) ، وخاصة عندما تشعبت مهام الإدارة وألقى على عاتقها أعباء التجنيد الإلزامي ، فلم يكن شريف غيوراً في هذا الأمر حتى أن إبراهيم شكاه إلى محمد علي « الواقع أن الباشا المشار إليه عبدكم الناشىء في تربيتكم منذ نعومة أظافره ، فهو رجل متعلم قادر على تصريف الأمور وإنجاز الأعمال ولكن في الشؤون الكتابية لا في مثل هذه المصالح ، فإنه يبدو من تصرفاته فيها أنه سوف يتسبب في تأخير المشروع »(٤٩) .

واستمر النظام الإداري على ما هو عليه ما عدا بعض التعديلات الطفيفة ، فسحبت عكا من صيدا وتبعت شريف مباشرة ، وللصلة التي تربط صيدا ببيروت تولاها سليمان باشا نظراً لخبرته في معاملة الأجانب وخاصة التجار ، فكان له النشاط الملحوظ في هذا الجانب ، وقد نالت صيدا إهتماماً مبكراً من إبراهيم حيث كان يوازيها مع دمشق فيقول لأبيه « لما كانت إيالة صيدا قطراً جسيماً مثل الشام وتحتاج إدارتها إلى شخص كفء يتفضل إذن بإرسال من يراد إرساله إليها

بسرعة »[٥٠] وتم تحقيق ذلك بعد فترة واختير الرجل المناسب .

وأعطيت الإدارة المالية إلى حنا بحري المعروف بليونة عريكته ومرونته ، وهو صاحب العلاقات الودية مع مصر والخبرة التامة بالبلاد ، ونجح في مهامه « وكان يعامل الرفيع والوضيع معاملة لا تفاوت فيها ويعطي كل ذي حق حقه »[٥١] . ومع أن ذلك المنصب الذي حصل عليه له من الأهمية والصعوبة ما كان يؤهله لجلب من يمسك بزمامه من مصر إلا أن ما سعت إليه الإدارة المصرية بإشراكها أهل البلاد في أمور الدولة هذا من ناحية ، والتسامح الديني ووأد التعصب من ناحية أخرى جعل تلك الأوضاع الجديدة تنم على أن ما اتبع هو نموذج للإدارة الصالحة ، هذا في الوقت الذي قدمت فيه تلك العناصر خدماتها والتي هي في كثير من الأحيان في صالح الحكم المصري . واستمرت هذه السياسة ، فركز على منح السلطة للمتعاونين مع النظام القائم من أصحاب النفوذ في مناطقهم والحرص على ألا تخرج من أيديهم ، فأصبحت شبه وراثية والمثل على ذلك أسرة الشيخ حسين عبد الهادي ، فكان طبيعياً أن يقدم الإخلاص للحكومة الجديدة .

وبذلك يمكن القول بأن الإعتماد على العنصر الشامي كان له ثقله في ميدان الإدارة ، ولم يغز الموظفون المصريون الشام ، ولم يستخدم إلا القليل منهم في حالة عدم وجود بديل من أصحاب البلاد أو تكون مهمته تعليمية ، فيطلب حنا بحري صيارفة مصريين من ذوي القدرة « لتدريب الصيارفة والمعلمين على أداء مهمتهم »[٥٢] . كذلك كان التركيز على الكتبة وخاصة الملمين بالحسابات[٥٣] . ويبدو أن أمر العثور على موظفين على درجة من الكفاءة شكل صعوبة فيرسل شريف إلى أحد رجال المعية يكرر الرجاء في إرسال موظف لديه الخبرة « ليستعين على تمشية الأمور والتحريرات »[٥٤] . وعندما اشتدت الحاجة يستعجل « إرسال ٤٠ شخصاً من الكتبة ذوي العفة والمعرفة لتخصصهم بمعرفته على فروع الولاية لتسوية الحسابات المتأخرة وتنظيم سير الأعمال الحسابية على قاعدة » ويأمر محمد علي « بانتخاب هؤلاء الكتبة من كتاب دواوين مصر وفروعها الخالية من شوائب الإختلاس وتعيينهم

وتفهيمهم بأن يسلكوا سبل الإستقامة وإلا تكون عاقبتهم وخيمة ، وإرسالهم على قدم السرعة »[٥٥] . وعليه ينجلي أن السياسة الإدارية المصرية حافظت على شعور أهل الشام ولم تغمر الإدارة بعنصر وردته بل عملت على احترام الذاتية القائمة في إطار ما خطط له .

وفي نطاق برنامج الإدارة المصرية الخاص بإقامة مجتمع أمين ، كان لا بد أن يكون قابضو زمامه أصحاب أياد طاهرة ، وليس من السهل العثور على مثل هؤلاء حيث أن الظروف التي عاشها المشرق وفساد الحكم العثماني جعل من النادر أن يكون هناك قائمون على الأمر شرفاء ، لذا بذلت الحكومة جهدها في الإصلاح ، وفرضت العقوبات وقست على هؤلاء لعل الردع يعطي الإحساس بالخوف من الإقدام على ما يسيء إلى المجتمع .

وتصدرت الرشوة المكانة الأولى ، فكان لا بد من محاربتها ، فصدرت التعليمات بالنهي عنها ومن بين بنود قرارات تعيين المتسلمين المقتضى إطاعتها والخضوع لها والتي نصح بها « إياك من الطمع وتدني النفس . . احذر من أن تمد يداً لأخذ شيء كلياً أو جزئياً بنوع الطمع والرشوة وما يشابهها »[٥٦] . ومع وجود تلك التنبيهات حدث ما يغايرها ولكن كانت التصرفات مرصودة ومحسوبة بالإضافة إلى العمل على التشجيع بالجهر بالواقع ، فنرى أهالي الناصرة وقراها يشكون من متسلمهم لممارسته الإستغلال وتعاطيه الرشوة ويطلبون العدل ، ومن الملاحظ أنهم من أهل الذمة ، ومن ثم يُطلب للتحقيق معه[٥٧] .

وبناء على أمر إبراهيم اختص مجلس الشورى بنظر قضايا الرشوة التي اتهم فيها المتسلمون[٥٨] . وعند الإدانة يتم العقاب وينفذ على الفور ، إذ كان هذا المرض يقلق إبراهيم ودائماً موضع شكواه حتى أنه سمح بإعدام من يثبت عليه هذا الجرم[٥٩] . لكن أكثر أنواع العقاب الذي انتشر هو السجن والإقصاء من الوظيفة التي استغلت لخدمة الغرض ، فقد عزل متسلم يافا لثبوت تهمة الرشوة عليه « مد يده إلى أموال الرعايا » فصدر أمر إبراهيم « بفك متسلمية المدينة عنه وفوضناها لعهدة صداقة محسوبنا الشيخ محمود عبد الهادي »[٦٠] .

أيضـاً كان هنـاك بعض من المسؤولين قد اقتـرفها معتمـداً على علاقتـه بالمتسلم ، مثلما حـدث مع إبـراهيم أغا وتفكجي بـاشى في طرابلس عنـدما تسلموا جمركها كتب فيهما الأهالي وبينوا تعـاطيهما للرشـوة(٦١) . وأمام هـذه التصرفات تتقرر الإدانة ، فحين ثبت أن ملتزم جمرك يافا مرتشياً أحيل الجمرك على غيره(٦٢) . وفرضت العقـوبات ولم يعف أي مسؤول منهـا حتى ولو كـان صاحب مركز ، فقد أرسـل رئيس كتبة مجلس شـورى دمشق إلى عكا سجينـاً لحصوله على الرشوة ، ويؤكد فارن لحكومته أن هذا المصير سيستمر ولن يتوقف حتى تتم الإستقامة وتسود الطهـارة والنزاهـة(٦٣) . كما أبـطل الحكم المصري تلك العادة التي كان يُقدم عليها الأعيان فيما سبق بأن يقدموا في شهر رمضان في دمشق وحلب الهـدايا للولاة والحكـام إذ اعتبـرهـا إبـراهيم نـوعـاً من الـرشـوة والنفاق(٦٤) .

وبذلك أوقف تيار الرشوة حيث من الصعب القول بأنها انتهت ، ويقـول كامبل أنها اضمحلت وخاصـة بين الضباط وداخـل المحاكم(٦٥) ، بينمـا يرى باركر أنها أصبحت غير معروفة لتلك العقوبات الصارمة التي وضعت لها(٦٦) ، وأخيراً هناك من أيد وجود بعض حالات محدودة منها تتم بطريقـة سريـة(٦٧) ، وعلى أية حال فإنه حد من انتشارها وبالتالي فقد ندرت .

أما عن الإختلاس فجرت المحاولات للقضاء عليه ، وحُقق مع من أقدم عليه من المتسلمين فقد أرسل إبراهيم منـدوبه ليقـوم بذلـك مع متسلم يـافا ، وسحبت سلطته وعهدت إلى أعضاء مجلس الشورى(٦٨) ، وأجرى التحقيق مع متسلم غزة لاتهامه باختلاس ألفي كيس(٦٩) . ومن الواضح أن أمر الإختلاس لم يكن محظوراً ، ففي مكاتبة من إبراهيم إلى حنا بحري يوبخه على تقاعده في هذا الشأن ويتضح منها ثورته على هذا المرض ويبين « أن اليغمة والإختلاسات زائدة عن الحد »(٧٠) . وكان الكتبة على رأس المختلسين(٧١) ، بسبب توليهم العمليات الخاصة بالحسابات حيث يتاح لهم المجال ، ولم يمنع العقاب بعض كبار المسؤولين من الإختلاس ، فعندما ثبتت التهمة على حاكم حـوران أرسل إلى سجن عكا(٧٢) ، أيضاً حورب التزوير وحقق مع مرتكبيه خاصة الذي ارتبط

بضريبة الفردة ، فهناك من أقدم على إسقاطها عن أشخاص في مقابل الحصول على الأموال ، وكانت العقوبة السجن[٧٣] .

وبالنسبة للإبتزاز واستغلال أصحاب المراكز فقد حورب إذ كانت القيادة يقظة وكثيراً ما ضربت على الأيدي غير المستقيمة ، فيسجل وري من دمشق عن إجراءات إبراهيم يقول « إن سموه منذ أن وطأت قدماه هنا شغل أساساً بالتفتيش على إدارة المدينة ومراكزها ، وأجرى حركة تجديد وعاقب كثيراً من الموظفين ، فأقصى البعض عن العمل وخفض درجات البعض حتى أنه حكم على أحد مساعدي شريف باشا بالسجن خمس سنوات في سجن عكا »[٧٤] . وكثيراً ما كتب إبراهيم إلى القاهرة يشكو الموظفين لسوء تصرفاتهم ، وإهمالهم في أعمالهم ، واستغلالهم لنفوذهم واهتمامهم بمصالحهم الخاصة ، ويبين أنه بدل حاكم اللاذقية وخفض من عدد الموظفين في حلب ، وأنه دائم التنقل والحركة لتقويم الإعوجاج[٧٥] .

ورغم ذلك فقد نجح البعض في ألاعيبه وطرق السبل الملتوية ليحصل بها على أغراضه ، فإسماعيل بك حاكم حلب أعماه حبه للمال عن المبادىء ، فقد اشترى لنفسه احتكارات المدينة ودخل في منافسة مع الحكومة ، وتحول الأمر إلى أن أصبح التاجر الوحيد واستغل سلطته لتحقيق منافعه الشخصية ، حتى إنه زرع أراضي له خضراً وفاكهة وبقولاً وسوق إنتاجها للتجار بالمزاد ولم يسمح لغير الذين اشتروا منه أن يبيعوا ما عندهم إلا بعد أن يتم بيع سلعه[٧٦] .

أما عن المتسلمين الذين سلكوا هذا الطريق ، فضيق الخناق عليهم ، فالبعض كان يأخذ ما يسمى « عوايد » على الإلتزامات ، والبعض فرض الهدايا التي تقدم سراً وجهراً[٧٧] ، والبعض إصطنع حيلاً للسلب والنهب وتعددت أشكالها وأقدم عليها متسلمو القدس وغزة ويافا وصور وبيروت وصفد ، واستاء إبراهيم وبلغ أباه وطالب بالشدة والعقاب القاسي « حتى يقلع هؤلاء المتسلمون عن ظلمهم ويسلكوا سبيل العدل والإنصاف »[٧٨] ، والبعض ألزم بالخيل

« متسلم طبريا مادد يده ومتظلم الرعايا بأشيا وخيل » فصدر أمر إبراهيم بفرز حساباته ومعرفة ما أدخل عليها وسؤاله عن الزيادة وإرجاعها إلى أصحابها[٧٩] . واتضح أنه أخذ من أهل الناصرة ٦,٠٠٠ قرش فوق المطلوب منهم ، فما كان من إبراهيم إلا أن أصدر حكمه على المتسلم بالأشغال الشاقة في عكا لمدة عام[٨٠] ، وأقدم متسلم القدس على طلب الأموال من غير وجه حق ، وأشبع أغراضه النفسية على حساب الأهالي ، ومما يذكر أن هذا المتسلم من عائلة أبو غوش المشهورة بالإبتزاز ، فحُقق معه ، وارتبطت الإدانة بالعزل الفوري من منصبه[٨١] . وجاء من خلفه ليمارس نفس النشاط ، فبعد ثبوت تهمة اغتصابه خيولاً من البدو يصدر عليه الحكم بإرساله إلى أبي قير ثلاث سنوات[٨٢] . ولم يقتصر حال المتسلمين على ذلك ، فهناك من داس بأقدامه على الفقراء ، فمتسلم صفد فرض على أهلها ما عرف باسم « الخدمة » وعاث فرسانه بالبلاد ، فأرسل إبراهيم مندوباً لتقصي الحقائق ، فأقام في صفد خمسة عشر يوماً ، وقام بعملية جرد واسعة واستجوب الأهالي ، وبعد إثبات التهمة عليه جلد بالكرباج وأرسل إلى سجن عكا ليقضي فيه ستة أشهر مع الأشغال الشاقة ، وطلب عزله في التو واللحظة « لكي يسمع ذلك سائر المتسلمين ويكون عبرة لهم »[٨٣] .

وعن باقي الإداريين فروقبوا ، ومن يثبت عليه « أخذ النقود من الأهلين ظلماً » يدخل تحت العقاب ، ومن الملاحظ أنه لم يكن يتحامل على هؤلاء ، فهناك مدعون وشهود ، لذا حول كثيراً من هذه القضايا للمحكمة الشرعية[٨٤] . وصُدت تصرفات بعض من وكل إليهم أمر التحصيلات ، فمن يقبض أكثر من المقرر اغتصاباً وزوراً ، يعاد إلى أصحابه ويسأل عن أسانيده التي اعتمد عليها في القدوم على هذا الفعل ، ويطلب منه ألا يأخذ ما ليس له به حق ، ويُهدد إذا خالف[٨٥] . ومن الملاحظ أن فرض العقاب الصارم لم يكن في كثير من الحالات يتحكم به عقب الفعلة الأولى إذ كانت تترك فرصة للإصلاح . وألمت الحكومة بكافة الأمور ، فلما حصَّل « مأمور كشف » عشرة قروش على كل قرية ، طُلب منه إرسالها لخزينة الميري « لأجل بعض الفحص والتدقيق تسترد الدراهم إلى أصحابها »[٨٦] . وعندما اتسعت ذمة شيخ حارة وحوت بعض

الـدراهـم ، وطـالـب صـاحبهـا بهـا صـدر الأمـر « بتحصيلهـا لـه على الـوجـه الشرعي »[٨٧] .

ولم تترك الإدارة من مارس القسوة في حكمه ، فلمـا تبين لها أن متسلم منتشا أساء معاملة الأهالي ولم يراع حقوقهم وتسلط بظلمه عليهم حتى أنه بعث بعض فرسانه « قتلت كثيراً من الناس ، فجدعوا أنوفهم وصلمـوا آذانهم » وجه إبراهيم أمره بالقبض عليه وقتله في الحال وهدد من يحميه[٨٨] . وعندما يتملك الحقد داخل بعض النفوس بسبب المنافسات على المركز وكيد كل طرف للآخر بتصرفات شاذة وتطاول سفيه ينعكس على حالة الأهالي ، يرسل على الفور من يجتمع بالمتنازعين للتحقيق وإدانة المعتدي[٨٩] .

وبـذلـك كـانت القيـادة سـاهـرة على المصـالـح لا تـدع شـراً إلاّ وتقضـي عليـه بـالـطريـقـة التـي رأت فيـهـا العـلاج ، وإن اتـسمـت بـالقسوة والصـلابة والشـدة والصرامـة في كثير من الأحيـان غير أنـه في بعض الحالات قرنت التصرفات ببعض النواحي الإنسانية ، فعلى سبيل المثال حينما تم عـزل متسلم القدس إشتكى حـاله وقلة مـاله والتمس مـا يقوم بـه ، فطلب إبراهيم فحص حالته المالية ووفقاً للنتيجة يكون العطاء ، فتقرر له معاشاً شهرياً يعادل نصف مرتبه[٩٠] . فكان هذا من اللمسات الطيبة للحكم المصري الذي جاهد من أجـل خلق إدارة قويـة حازمـة بعيدة عن الأغـراض والشهوات ، في الوقت الذي عمل فيه على كسر النظام التركي وجموده وقصوره وفساده وتحيـزه وتعصبه وسيئاته وفوضويته .

وحمل الحكم المصري نموذجاً للنظام الإداري المتكامل ، وكان من بين دعامته إنشاء مجالس الشورى اتباعاً للسياسة العامة التي رأت أن يكون شكـل الحكم متغيـراً عن سابقـه في الـوقت الـذي يحصـل في النهـايـة على تحقيق المطلوب . وقد تمثل في الإحتواء والإمتصـاص واستجلاب المحبـة والإحترام وضمان الولاء خاصة من كبار الشخصيات بـدون تمييز في العنصـر أو الدين ، وإعطاء الإحساس بالمشاركة في إدارة البلاد ، وضمان التصرف الملائم في إطار

طبيعة المنطقة ، وعدم تسلط الحكام والحد من ممارسة ضغوطهم . كل هذا يجعل للحكم المصري الركائز القوية ، ويكتب له النجاح في تحقيق أهدافه وتخطيطه من خلال تلك المؤسسة التي تمثلت في هذه المجالس ، في الوقت الذي يعطي فيه صورة مشتملة لتعاون مشترك فعال من أكبر قوى في المجتمع ، وهذا أمر لم تعهده الشام من قبل ، وأخيراً لذلك الشكل الذي يوحي بالإقتداء بالأنظمة الأوروبية .

وكانت البداية في دمشق ، وهذا أمر طبيعي فهي عاصمة الشام ، لدرجة أنه أحياناً يطلق على دمشق لفظ الشام ، واختارتها القيادة المصرية لتكون المركز ومن هنا صدر أمر إبراهيم في يونيو ١٨٣٢ بتكوين مجلس شورى دمشق ، وجاء اختيار أعضائه ـ ٢٢ عضواً ـ من الشخصيات صاحبة المكانة في المجتمع ، ومن خلال استعراض أسمائهم نجد منهم البكوات والأفندية وذوي البيوت والأكابر والأعيان والشيوخ والتجار وبينهم مسيحي وآخر يهودي . وعلى هذا صدر أمر التشكيل ، وحمل إبراهيم الأعضاء المسؤولية وأكد أنه يتبع القول الكريم « وشاورهم في الأمر » ، وعليهم أن يقتادوا بما ورد عن الرسول ﷺ « كل راع مسؤول عن رعيته » وبين لهم واجباتهم « النظر في أمور الرعية وأحوالها بما فيه الراحة والرفاهية من كل الوجوه ، وذلك لا يحصل إلا بنشر بساط العدل والإحسان » ثم وكل إليهم السلطة القضائية للحكم في القضايا المدنية والتجارية ، وشجعهم على إبداء الرأي صراحة والمناقشة ، وإبعاد الخوف أو الأغراض ، وعدم التحيز أو المراعاة لكبير أو صديق ، وعند الإجماع يتم التنفيذ ، وأخيراً يحذرهم « وكل من حابى أو داهن أو أخفى رأيه لعلة ما أو لعدم نقض كلام من هو أعظم منه فيكون خالف أمرنا وجرى ضد راحة الرعية ، وبذلك يكون أوقع نفسه تحت الملام من جانبنا ، ومرسومنا هذا سند منا لكم وحجة منا عليكم ، فاتقوا الله في أعمالكم وأحكامكم واغتنموا ثواب الرعية وخطة الخدامة ، هذا ما التزم ننهيكم به فاعتمدوه غاية الإعتماد والحذر من الخلاف »[٩١] . كما أنيط للمجلس اختصاصات مالية انصبت على الضرائب

وعقود الإلتزام وأخرى شملت المسائل التجارية بأنواعها ، وأيضاً العلاقات العامة .

وأحيل إلى حنا بحري الذي كان بمثابة الرئيس والرقيب على المجلس إجراء التنظيمات والقيام بتنسيق أعماله(٩٢) ، حتى يسير على هدي برنامج تكون له نتائجه الطيبة ، وأعطى إبراهيم تعليماته بضرورة اتباع رأي المجلس في جميع الشؤون(٩٣) . وأصبح مجلس الشورى يمثل أداة الحل والربط ، فعندما تأخرت مرتبات الموظفين التجأوا إلى المجلس يطالبون بصرف مرتباتهم(٩٤) . واتسعت مهامه فيبين حنا بحري بأن المجلس لم يكن ينظر إلا في دعاوى الديون والمشاحنات فأصبحت تقدم له التقارير لدرسها ، وندب له كاتب يقوم بتحرير القرارات التي لم تكن تحرر قبل ذلك ومسجل يسجلها ، وطلب ختماً لتوثق كتاباته لتأخذ الطابع الرسمي ، وعين له مترجماً(٩٥) ، وذلك لتفند جميع الأمور المعروضة وتسجل بالصورة التي يعيها الجميع . وعلى هذا كانت الأعمال والتقارير تنقل بكل دقة وإتقان ، وقد ساعد وجود الحاكم العام في بعض الجلسات على تسهيل الأمور المعروضة واتخاذ القرار الصائب « ولم يكن شريف باشا مطلق التصرف بالحكومة أو مميزاً عن أعضاء مجلسه بل كان كواحد منهم »(٩٦) .

ولم يترك المجلس يسير وفق رغبات ومشيئة أعضائه إذ روقب بكل حذر ، فإذا حدث تهاون أو إهمال يكتشف ويصدر لهم البيان « تقتضي المصلحة رؤية الأمور في حينها ، ويلاحظ أن حضرات أعضاء المجلس لا يراعون المواعيد في حضورهم المجلس ، والبعض يتأخر جداً مع العلم بأن هذه الحركة مغايرة لرضا ولي النعم وعليه يحسب أن يحضر حضراتكم المجلس الساعة ٨ ولا يتأخرون بدون عذر »(٩٧) . وكان إبراهيم يقوم بنفسه بالتفتيش ، وعندما ظهر له عدم الإكتراث وتأخر الأعمال ، أمر الأعضاء بعدم مغادرة المجلس عدة أيام حتى يتم النظر في الموضوعات المعطلة(٩٨) . ونراه يشكو من حنا بحري صاحب المسؤولية والسلطة على المجلس ، إذ وصل إلى أن الذي يوافق عليه يعمل

به ، وما يعترض عليه يعاد للمجلس للنظر فيه مرة ثانية ، وله الحق في تعديل القرارات أو إلغائها(٩٩) .

ومثل مجلس شورى الشام الصدارة ، فهو المرجع لباقي المجالس التي أنشئت على نفس النمط في كل مدينة لها من الأهمية ولا يقل عدد سكانها عن ٢٠,٠٠٠ نسمة ، ولكل مجلس رئيس منتخب ، ويتراوح عدد الأعضاء من ١٢ ـ ٢١ حسب أهمية المدينة ، وتمثل فيه الطوائف إلا إذا كان سكان المدينة مسلمين ، وتمتعت تلك المجالس بكثير من الحرية ، وجميع الأعمال وخاصة التي تمثل صعوبة يرفعها حاكم المدينة إلى المجلس ليبدي رأيه ، وفي النهاية يكون الأمر لإبراهيم فإما التنفيذ أو الرفض وفق ما يراه(١٠٠) .

وتعددت المجالس ، واتسع نفوذها ، ووقفت أمام تعنت أصحاب السلطات ، وشجعها إبراهيم وساندها ونبه المسؤولين وخاصة المتسلمين بألا يقوا في أي عمل دون مراجعة المجلس « وإذا تلقى (المتسلم) مكاتبة من أي جهة كانت فليعرضها على المجلس فوراً ، وليقض مصالحه وأعماله جميعاً بمعرفته ، وإذا حاد إلى التزوير في هذا الشأن يعلم الله أنه قد بلغ السكين الأعظم »ثم يوضح « ها نحن قد أنشأنا هنا في بر الشام مجالس وجعلنا شؤون البلاد كلها يفصل فيها بمعرفة هذه المجالس ولا نسمح للمتسلمين بالتدخل أصلاً »(١٠١) .

وأصبحت محاضر الجلسات تسجل وترسل شهرياً إلى دمشق ليراجعها حنا بحري وينقحها ، ولمجلسي دمشق وعكا حق إعادة النظر في قرارات المجالس ، وإذا حدث خلاف يرفع الأمر للقاهرة(١٠٢) وكان محمد علي شغوفا دائماً لأن يقف على أمور إدارته في الشام ، فأمر بإرسال محاضر مجلس دمشق يومياً ليكون على بينة ، كذلك وصلته مضابط جلسات مجلس حلب تباعاً(١٠٣) .

وضرب مجلس شورى بيروت مثلاً ناجحاً ، بلغ أعضاؤه اثني عشر مسلمين ومسيحيين من كبار شخصيات المدينة ، وأثبت شخصيته وقوته

« والمتسلم لا يبديء بشيء إلا بما يبرز به الحكم من ديوان المشورا بموجب كتاب منه إلى أرباب الديوان »[١٠٤] ، ووضع المجلس قواعد سار عليها ، فعين وقتاً معلوماً يومياً لحضور الأعضاء وتسجيل الأسماء وفقاً لوقت الوصول دون النظر إلى المرتبة أو المكانة ، ووضع جدول أعمال يومياً حتى تنتهي فيه المسائل المعروضة ، وإذا تبقى منها لليوم التالي ، فعلى الأعضاء الحضور مبكراً ليتم الإنتهاء منها ، وعند العرض يبدي أولاً الخبير بالأمر رأيه ثم يعرض الأعضاء ملاحظاتهم ، وحرم عليهم الخروج عن الموضوع إلى حديث خاص ، هذا ويجري تسجيل ما يقرره المجلس في مضابط الجلسات وتراجع وإذا استحسن بعض التغييرات في الملخصات تتم وتوثق[١٠٥] . وأرجع ذلك إلى حاكم المدينة « محمود نامي » الذي أوفده محمد علي لتلقي تعليمه في فرنسا فتأثر بالأفكار المتقدمة .

وفي النهاية وبعد هذه الدائرة الواسعة كانت المركزية تفرض نفسها ، والكلمة المطلقة في النهاية هي السائدة حيث اتبع خط بونابرت ، الإستعانة بالأكفاء والعمل على المشاركة مع تطبيق مبدأ « الشورى للجماعة والتنفيذ للفرد »[١٠٦] . ولكن يمكن القول أن هذه المجالس قدمت خدماتها في إطار إمكانياتها ، وكانت مظهراً جديداً لإدارة نشطة خضعت لها الشام .

أما عن الموقف تجاه لبنان ، فقد ربطت العلاقات بين القيادة المصرية والأمير بشير الذي كان عاملاً مساعداً لنجاح السياسة المصرية في الشام ، إذ أظهر طاعته وامتثاله ، فكتب يقول « إنه مملوك خاص للدولة المصرية منذ أمد وخادمها قديماً وجديداً ، ظاهراً وباطناً ، وأنه لا ريب في أن يكون أتباعه مطيعين لها منقادين خاضعين »[١٠٧] . وعليه قام بدور فعال في تهدئة المنطقة أثناء الزحف المصري « جعل يركن الناس ويؤمنهم لتحصيل الراحة والسلامة ، وأن بدء قدوم هذه الدولة السعيدة راحة وأمن على الناس ، ثم أنه استعمل المخابرة والمكاشفة بجميع الأطراف والجوار باطناً بصور مختلفة ، فظهر له أن الجميع قابلين الكلمة »[١٠٨] . وذلك من أكبر الخدمات التي قدمت للحملة المصرية ، فكان لا بد من إرضائه ومساندته .

وأعطيت السلطة للأمير بشير في جبل لبنان ، وفوض لعهدته « رؤية كافة مصالح بلاد الإيالة وإدارتها ، ويكون له أمراً ناهياً عليها من كلي وجزئي بمقتضى المصلحة وما فيه الخير والعمار للبلاد » ، وأُعلن للمتسلمين والمشايخ « بأن يعتمدوا ختمه بالتحريرات التي تتوجه منه كما يعتمدوا أوامرنا »[١٠٩] . ورغم شيخوخته إلا أنه نشط في تحركاته وعنى بكل شيء واهتم بكل أمر ، وحقيقة شكل موقفاً مخلصاً للإدارة المصرية ، وجاءت التقارير لتفيد وتثبت ذلك[١١٠] ، حيث يتفق هذا مع مصلحته ، في الوقت الذي نظر فيه إلى مصر على أنها حاملة لواء المدنية والنهضة في الشرق وآمن بدورها في المنطقة .

وأُعتُمد على الأمير بشير ، فأنيط إليه في البداية اختيار متسلمي المواني ، فحينما عزل متسلم بيروت « بسبب البطالة الحاصلة منه في تأدية الخدمات المطلوبة » رأى تنصيب أسعد طوقان ولكنه رفض فتم تعيين بديلاً له[١١١] . ولما قامت الإضطرابات في صيدا والتي كان وراؤها القاضي والمفتي ، عزل قاسم عن متسلمية صيدا « لعدم إدارته بأمور الأحكام الموافقة للأصول » وأعطاها للأمير سلمان ، وأعيد التشكيل الإداري لمتسلمية حوران والدروز والجيدور وإربد وذلك « لضبط البلاد »[١١٢] .

وتدريجياً حصرت سلطة الأمير بشير على منطقته وأصبح له الإستقلال الداخلي لإدارة لبنان حيث تركت له « إمارة الجبل » كما كان من قبل ، وهي المناطق الجبلية التي تحد طولاً بطرابلس بين صيدا وصور وعرضاً بالبحر المتوسط ما عدا المدن الواقعة على الساحل وتشمل طرابلس وبيروت وصيدا ، وفي الجهة المقابلة تمتد لسهول بعلبك . وقسمت إلى عشر مراكز ، وكل مركز يحكمه أمير من العائلة ، وشملت ٥٠٠ قرية ، وكل قرية يحكمها رئيس يختاره أمير المركز من أصحاب الثروة ، وهذا في مقابل أن يدفع الأمير بشير للإدارة المصرية ١٣٠٠ كيس كجزية سنوية ثم خفضت إلى ٨٠٠ كيس إعترافاً بخدمته لوقوفه بجوارها ضد الدروز . ومما يذكر أنه كان يورد قبل الحكم المصري نصف هذا المبلغ ، ووصلت إيراداته ٤٥٠٠ كيس حصيلة الضرائب من أهل لبنان[١١٣] ولم تتدخل الإدارة المصرية في شؤونه طالما ينفذ بنود إتفاقهما .

وهذا الوضع منح الأمير بشير القوة والسطوة والهيمنة بعد أن اعتمد على القيادة المصرية ، ونجح في التخلص من معارضيه « فعمل حيل كثيرة وخداع حتى أمكنه يحوش بعض إمارة من بيت شهاب ومن أمراء المتن ، فمسك سبعة إمارة وتبعهم نحو خمسين نفراً من خواصهم وأتباعهم والإمارة قيدهم وأرسلهم لعكا ، ومن هناك أرسلوهم للإسكندرية والباشا هناك أرسلهم إلى بلاد السودان »[١١٤] ، وصفت له الأجواء ومارس سلطاته كما يحلو له ، ولم يجتث الإقطاع من منطقته حيث وجد الإحتواء من عائلته ومؤيديه ، كما كانت لبنان هي المنطقة التي لم ينشأ فيها مجلس للشورى ، وعليه فازداد تحكم الأقلية في الأغلبية . هذا بالإضافة إلى الضغوط التي مارسها الأمير بشير من أجل الإستحواذ على الأموال بمختلف الطرق « واشترى أرزاقاً كثيرة وأملاكاً ، ومن إطالة أملاكه بالحكم جمع مالاً غزيراً ، ولا يوجد غنياً نظيره بالجبل »[١١٥] .

وخلقت هذه الحالة نوعاً من النفور بين شريف الحاكم العام وصاحب الإدارة على الشام ـ ما عدا جبل لبنان ـ وبين الأمير بشير حتى أن الأخير لم يقدم على اللقاء به أثناء وجوده بدمشق[١١٦] ، وانتهز شريف الفرص للتحرش به فانتزع سلطة أمراء حرفوش في بعلبك وأمراء شهاب في حاصبيا وراشيا ، فثار أمراء حرفوش وتزعم لواءهم الأمير جواد ، وتخفى عن شريف ولجأ لأمير جبل لبنان وطلب منه التوسط للعفو عنه ، ولكن شريف قتل الهارب مع أتباعه ، فاستاء الأمير بشير بعد أن أرسل شريف إليه يعلمه « إنه لا شفيع عنده أمام مصلحة الدولة ، والشريعة تقضي على كل من يعبث بعقاب صارم ، وليس أمام الشريعة أمير ولا صعلوك »[١١٧] . ولكن ذلك لم يؤثر على العلاقات بين الأمير بشير ومحمد علي وابنه فاستمرت على ما يرام إلى أن رجحت كفة أعداء مصر ، فانضم إليها الأول ولكنه لم ينل ما كان ينتظره .

وأخيراً فرغم بعض الثغرات التي اعترت الإدارة المصرية إلا أنها لم تقلل من قيمتها ، ولنا أن نسجل لها النجاح إذا وضعنا الظروف التي عاشتها سواء الداخلية أو الخارجية ، فالشام منطقة تموج بالعناصر المختلفة والعبادات

المتعددة والعادات والتقاليد والقوانين المتنوعة ، فلم تصادف الوحدة في حياتها التي أمضتها في حروب وقلاقل وفتن واضطرابات مزقتها وكادت تقضي عليها ، زد على ذلك ما أقدمت عليه الدولة العثمانية تعاونها الدول أصحاب المطامع ، وتلك المؤثرات التي حاربوا بها الحكم المصري وانعكاساتها على المجتمع ، ورغم تلك الصعوبات إلا أن الإدارة المصرية صمدت ونفذت ما سعت إليه وحققت ثورة إدارية فعالة .

القضاء :

خضعت الشام للنظام القضائي العثماني الذي أسس على قاعدة الشريعة الإسلامية ، وهيمن عليه شيخ الإسلام ، وتبعه قاضيان ، قاضي عسكر الروملي ، وقاضي عسكر الأناضول ، وكانت الشام من نصيب إشراف القاضي الأخير ، وتعين في دمشق وحلب والقدس قضاة رئيسيون ـ أحياناً أطلق عليهم مفتين ـ ولهم سلطة الصلة المباشرة بشيخ الإسلام ، ولكل قاض منهم نواباً ، وهم قضاة أقل درجة منه ، يختارهم وفقاً لرؤيته ويعينهم ولهم أن يصدروا الأحكام باسمه في مناطقهم(١١٨) ، وعلى هذا الأساس شيد الهيكل القضائي .

ومثلت المحكمة الشرعية مصدر السلطة القضائية ، ومارس القاضي النفوذ فيها ، وفي القضايا الكبيرة يعاونه اثنان أو أكثر من العلماء ، ومفت أو نائب عنه وكاتب عدل ليسجل الأحكام(١١٩) . وشكل قاضي دمشق أهمية إذ تمتع بنفوذ كبير واتسعت سلطته ولم تعد قاصرة على الحكم في القضايا إذ شارك في الإشراف على سير الإدارة في الولاية(١٢٠) . ومع أنه من المفروض أن يتمتع القاضي بالحصانة ضد العزل والنقل وتنزيل الرتبة لكن لم تطبق هذه القاعدة ، وأصبحت الآستانة تولي القاضي مركزه لمدة سنة ، ولكن أحياناً تصل المدة إلى عشر سنوات وذلك تبعاً لطرقه الخاصة التي يتبعها ليستمر في الولاية القضائية(١٢١) . ولم يتقاض القاضي ونوابه رواتب ثابتة بل أجرهم من رسوم القضايا التي ينظروها والتسجيل الذي يقومون به ، وتراوحت بين ١ ، ٢ وربع٪ من قيمة المدعى به(١٢٢) .

ويمتد اختصاص المحكمة الشرعية أساساً على المسائل المدنية والتجارية والجنائية ، ولكن أحيل الإختصاص الأخير للباشا ومندوبه « الكخيا »[١٢٣] ، والتصق بالمحكمة النظر في الأحوال الشخصية ومسائل الميراث والدعاوى العينية والعقارية والأوقاف ، هذا بالإضافة إلى التسجيل ، وأعطى لصاحب الدعوى حق اختيار المحكمة التي تتراءى له والقاضي الذي يرتاح إليه[١٢٤] ، ويرفع المدعي مذكرته ويحكم فيها القاضي معتمداً على المصدر القانوني الأصلي وهو القرآن الكريم وبجواره الشريعة الإسلامية ، وساد الشام المذهبان الحنفي والشافعي والأخير هو أكثر مرونة في معاملاته ، وسمح للمسيحيين بحضور جلسات المحكمة الشرعية كمستمعين ولا تقبل شهادتهم إلا في حالة عدم وجود شهود مسلمين . ووجد حق الإستئناف أمام قضاة المدن الرئيسية إلا أنه كان نادراً في حدوثه[١٢٥] .

وعانى النظام القضائي من الفساد والفوضى ، فتعيين القضاة لم يكن يخضع للكفاءة أو المؤهلات وإنما وفقاً للمقابل ، وأصبح ذلك مصدراً لثراء الأعلى واستغلال الأدنى ، وعلى هذا كان الباب مفتوحاً ، فيروي شاهد عيان أن الهدايا ترسل للقضاة قبل صدور الأحكام ليقوى التأثير ويقول القاضي الذي يعد الأمر عادياً « لقد اشتريت وظيفتي ودفعت الثمن غالياً فكيف لا أعيد ما دفعته إلا من المتاقضين ، الذين لهم حق الإستئناف إذا لم يقبلوا حكمي »[١٢٦] . والمدعي والمدعى عليه يسلكان هذا الطريق ولنفس القاضي علَّ أحدهم يفوز بحكم على الثاني ، ويبرر القاضي قبوله بأنه باعَ العدالة فقط ولكنه لم يعط قراراً غير أمين للمال الذي حصل عليه[١٢٧] . كذلك تأثرت أحكام القضايا الجنائية بالرشوة التي يدفعها المجرمون[١٢٨] ، وبالطبع إلى من يمتلك سلطة الأحكام . ومما زاد من المساوىء الإعتماد على الشهود الذين يجلسون على المقاهي ليعرضوا ذممهم لمن يريد الشراء[١٢٩] .

وأتسم النظام القضائي العثماني بسطوة القضاة الأتراك الذين انتهجوا القسوة والصرامة في تطبيق العقوبات التي لم تثبت على حال ، هذا رغم مرونة

الإسلام ، إلا أن القائمين على الأمر لم يتبعوها فكانت النتيجة فوضى شاملة إجتاحت القضاء بعد أن تأثر بظروف الضعف العامة التي أحيطت به .

وجاء الحكم المصري صاحب أول تجربة لتحديث القضاء في المنطقة بأسرها ليحمل معه عوامل التقدم والرقي وإقصاء القديم بكل مساوئه ووضع قواعد النظام القضائي الحديث بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية ، وكان أمامه إتجاهان ، العمل على إصلاح الوضع القائم والذي تمثل في وجود المحاكم الشرعية ، وإيجاد سلطة قضائية أخرى تشاركها اختصاصاتها ، وتكون لها من الأصول المدنية الأوروبية الحديثة . وعن هذا الطريق أمكن في وقت قصير إمتصاص تجربة مصر وإقامة تنظيم قضائي له الطابع الجديد .

كان من الصعب إلغاء التبعية القضائية للآستانة ، وخاصة أن اتفاقية كوتاهية قد أعطت الدولة حقها المعهود في تعيين القضاة على نفس المنوال السابق للحكم المصري ، لذا مضى العمل في إطار ذلك ، فاختصت السلطة التنفيذية بإصدار الأحكام في القضائية الجنائية(١٣٠) . وكان أهم ما أقدم عليه التدخل في أمور المحاكم القائمة ، وذلك بعدم السماح بالنظر في القضية المدنية إلا بعد عرض مذكرتها على الحاكم الذي عليه أن يصدر الإذن للقاضي بالحكم فيها بعد دراستها وكتابة ملخص لموضوعها ، وعن أحكام القضاة ، فمهما كانت طبيعتها تعرض مع أوراقها على الحاكم قبل التنفيذ ، وله الحق في أن يقرها أو يعدل عنها(١٣١) .

وبذلك أخضع القضاة للسلطة الإدارية وأصبحوا مراقبين في أحكامهم قلقين على مراكزهم بعد أن سلب منهم ما كانوا يتمتعون به من إمتيازات ، وفرضت عليهم الإرشادات والتنبيهات حتى لا يحيدوا عن الحق والإنصاف بعد أن طرحوهما جانباً ، ومما لا شك فيه أن الخلط بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، وسيطرة الأولى على الثانية سلاح مصوب على رقبة القضاء ، ولكن بالنسبة للظروف التي كان يعيشها قبل الحكم المصري كان ولا بد من التسلط عليه حتى لا يكون هناك أي مجال للعبث بالعدالة .

ومنذ اللحظة الأولى إستخدمت الحكومة المصرية الشدة مع القضاة الذين اتخذوا موقفاً معاكساً لها ، فعقب فتح عكا أُعدم قاضيها « لتحريض الناس على الفتنة على خلاف ما ينتظر من أمثاله من إسداء النصح بالتمسك بأهداب الهدوء والسكينـة » ، وذكـر في نفس الـوقت « أن لـه أولاد يستحقـون العـطف والرحمة »(١٣٢) .

وبعـد أن كان القضـاة الرئيسيـون يعينـون بـاقي القضـاة أخـذت الإدارة المصرية على عاتقها هذا الأمر ، وأحيـاناً تتم مشـاورتهم ، فعندمـا تعين قاض جديد لعكا أخذ رأي « مفتي أفندي القدس الشـريف »(١٣٣) . وحرص القـائد على اللقاء بالقضاة ، فعقب صدور قرار تعيين القاضي يلتقي مع إبراهيم ليشكر الأول الثاني ويدعو له ، وينصح الثاني الأول بتنفيـذ الأحكام الشـرعية(١٣٤) . وركز القضاة في تعاطي أحكامهم على المـذهب الحنفي ، وروعيت إجراءات النـظام الـذي كـان متبعـاً قبـل الحكم المصـري فيمـا يختص بخـطوات سيـر الدعاوى(١٣٥) .

وأصبحت تصرفات القضاة وحركات نوابهم مـرصودة في إطـار البرنـامج المعد ، وأعطي هذا الحق للمتسلمين ، فإذا مـال أحدهم عن الصـواب يكون البلاغ عن حالته قد وصل أولي الأمر ، فتأتي الشكوى ضـد نائب يـافا « بعـدم نظرته للحقوق » وأنه « لا تقوم أفعاله بمقام العدل والقبول إذ هذه الرتبة الشريفة هي مظهر الحق والفضل وشأن أربابها الأمانة التامة بالسر والعلانية » ، ويطلب تعيين غيـره « فمن الضرورة تنصيب عـالم أمين يتقي الله ورسولـه ويشـرع بين الناس بالحق ويقضي بالإنصاف كما أمره الله »(١٣٦) .

وعلى ذلك فقد حدثت الإحتكاكات بين القضاة والمتسلمين ، مثل ذلك النزاع الذي وقع بين قاضي صيدا ومتسلمها ، وكل منهما له حزبه ، وكاد الأمر يتفاقم وخاصة أن جانب القاضي له من القوة ما اضطر الأمير بشير إلى استخدام الردع « جهزنا نحو مائتين نفر ووجهناهم لصيدا زيادة على المائة نفر الموجودة تقوية لولدنا وإرهاباً للبلدة لأجل دوامها »(١٣٧) .

ومع روح الإفصاح عن الرأي ، ووفقاً لما أعلنته الحكومة وأذاعته بين رعاياها باتباع طريق الحق والعدل يشكو أهالي « نوشهر ، اركوب » من قاضيهم ويتهمونه « بالإرتشاء وإثارة الفساد وأنهم أصبحوا لا يطيقون ظلمه وعدوانه » ويلتمسون عزله وتعيين غيره « وترك موضع الاسم على بياض ليصطفوا لهم قاضياً باتفاق الرأي »(١٣٨) ، معنى هذا المشاركة الفعالة في اختيار القضاة . وتصدر الأوامر لتعيين القضاة ، ومما نلاحظ أنها جاءت « بناء على رغبة الأهلية »(١٣٩) ، فكان ذلك تحقيقاً لسياسة الدولة في إقامة العلاقة الطيبة والرضا الذي يربط بين الطرفين والإطاحة بعديمي الأخلاق من المرتشين والفاسدين والمبتزين .

ولم تبخل الإدارة المصرية على القضاة ، فعندما أرسل قاضي القدس مصحفاً هدية لمحمد علي أعاد رسوليه « مزودين بمبلغ من النقود كبدل هدية ويرجو أن يتقبله القاضي محسوباً على ما بينهما من علاقة الود »(١٤٠) . ولما قل إيراد محكمة القدس الذي تمثل في رسوم القضايا والتسجيل ثم العوائد السنوية التي كانت تدفعها الكنائس في القدس وتقدر بـ ٣٣ ألف قرش ، وحينما أعفت الدولة الكنائس من ذلك تولت خزينتها دفعها(١٤١) ، إلى جانب ما أطلق عليه « الإكرامية السنوية » واعتاد ولاة دمشق وصيدا تقديمه لقاضي القدس قبل الحكم المصري استمر أمره ، فيذكر إبراهيم لأبيه أنه خصص ٨ آلاف قرش من الخزينة لهذا الغرض(١٤٢) . وترسل المعية السنية من مصر تطلب « كشفاً عن مقدار ما يعطى من الإنعام على رجال قضاة القدس الذين يقدمون عرائضهم إلى مصر »(١٤٣) . كما نرى أنه عندما حضر من الآستانة قاض لدمشق ومارس عمله سبعة أشهر أرسل إلى مصر يعرض سوء حالته المالية ، ويبين أن ما يحصل عليه من المحكمة لا يفيه بمتطلباته ، فتبعث إليه مصر بمبلغ ١٠ آلاف قرش ولتابعه ١٥٠٠ قرش(١٤٤) . وصرفت الدولة المرتبات للقضاة حتى لا تلجئهم لاستعمال الطرق الملتوية ، فأعطي لكل قاض ما بين ١٠ ـ ١٥ كيساً سنوياً(١٤٥) . ومن الملاحظ أنه كان عند تعيين قضاة الآستانة في الحال يعلنون ولاءهم للحاكم المصري ، كما يتضح أن هذا المنصب قد شغل لمدة عام فقط(١٤٦) .

وبذلك يتبين نوعية العلاقة التي ربطت بين الطرفين ، فبعد أن كان القاضي مسيطراً على الشؤون القضائية وغيرها أصبح موظفاً لدى الدولة ، وانحصرت اختصاصاته وحددت ، وأصبحت الأحكام العادلة التي خرجت من المحاكم ملموسة ، ومنها ما صدر ضد المتسلمين ، ففي قضية مرفوعة من أحد أهالي طرابلس على متسلمها لاغتصابه أرضه جاء الحكم لصالح المدعي بعد ثبات حقه ، وقد نالت هذه القضية الإهتمام الكبير من أصحاب الأمر ، فأعطاها شريف العناية ، وطلب حكم الشرع الشريف الذي فرض نفسه[١٤٧] ، وهذا الحكم إتفق مع الحق حيث ثبت أن المتسلم أغار على حقوق الكثيرين ، وجرى التحقيق في الدعاوى ، ومنها ما صدر فيه حكم القضاة لصالح الحكومة[١٤٨] ، وبطبيعة الحال إنعكس أثر هذا على الأحكام .

ووفقاً للسياسة التي سعى من أجل تحقيقها بإدخال المدنية والمرونة من ناحية وخدمة أهداف الحكومة الجديدة من ناحية أخرى ، كان لا بد من أن يخلق بجوار النظام القضائي التقليدي الذي تمثل في المحاكم الشرعية سلطة قضائية أخرى تساير متطلبات الإتجاه الجديد ، وتمثلت في ذلك الإختصاص الذي منح لمجالس الشورى بالمدن الشامية والتي بدىء تأسيسها بمجلس شورى دمشق ، فوكل إلى أعضائه البرنامج القضائي ليسيروا على هديه ويطبقوه على الأهالي والذي ارتكز على إعطاء الحق وتطبيق العدل في الأحكام « وأن تسمعوا دعاوى الناس جميعاً ، فالدعوى الشرعية تحولوها إلى الشرع الشريف المطهر ، والدعوى السياسية تنظروها برأيكم حيث كل منكم يرى رأيه ويتكلم به جهرة لدى أرباب المجلس ، والذي يتفق الرأي عليه أنه هو الصواب يحكم به ويقدم تقريره لمتسلمنا لكي ينفذه ويمضيه »[١٤٩] . وعلى هذا أصبح مجلس شورى دمشق بمثابة محكمة عليا ترفع إليها القضايا ، ووفقاً لنوعيتها يتم النظر فيها[١٥٠] ، وأعطي للمجالس الحق في أن تستأنف أمامها أحكام المحاكم الشرعية[١٥١] ، وذلك لتتحكم السلطة التنفيذية عن هذا الطريق فيها .

وتمتع الحاكم بسلطة قاضي الإحالة ، فعند عرض القضايا عليه له

التصرف في إحالتها للجهة المختصة حسب نوع القضية ، فإذا اختصت بالأحوال الشخصية وتطلب فيها حكم الشرع أو بالملكية أحالها على المحكمة الشرعية ، وإذا خرجت عن تلك الصفة أحالها على مجلس الشورى ، وإذا كانت القضية لا تحتاج للإحالة وليس فيها من التعقيدات القانونية نظرها بنفسه وأحياناً يحيلها على المتسلم الذي تتبع القضية منطقته(١٥٢) .

وعليه أصبح مجلس الشورى ينظر في جميع الدعاوى المدنية ، واستحوذت القضايا التجارية بأنواعها كالتموين والتسعيرة وتوريدات الجيش وتحديدها وأثمانها ، واختص أيضاً بمسائل الإلتزام والعقود مع الحكومة وما يتعلق بالميري ، وأصبح يدعى له أعضاء من التجار نظراً لخبرتهم في هذا الميدان(١٥٣) ، وهذا الأمر متبع في مصر ، كذلك نظر المجلس القضايا الخاصة بالأعمال الأوروبية فسهل الأمر لها بعد أن كانت تعرقل من ديوان لآخر(١٥٤) . ومما يذكر أنه عند المداولة في أمر يتطلب رأياً شرعياً يستدعى القاضي الشرعي إلى المجلس للأخذ برأيه في المسألة المعروضة(١٥٥) .

وأحكام مجالس شورى المدن الصغيرة مثل كليس وعنتاب وأنطاكية تراجع أمام مجلس شورى حلب ، ومثل مجلسا دمشق وعكا درجة إستئناف لباقي المجالس ، وأحكام مجالس شورى المدن الكبرى تعرض على شريف الذي له الحق في الحفظ والتعديل ، وهناك حق إستئناف القضايا أمام إبراهيم وخاصة قضايا حلب إذ كانت له يد مباشرة للإشراف على المدينة لضعف شخصية حاكمها(١٥٦) . وأخيراً فهناك استئناف أمام محمد علي(١٥٧) ، لكن لم يطرق هذا الباب .

وأساساً لا يتقاضى أعضاء مجلس الشورى مرتبات على أعمالهم كما هو الحال في كليس وأنطاكية ، وفي بعض المدن الرئيسية لهم أجور رمزية تراوحت بين ٢٥٠٠ ـ ٥٠٠٠ قرش سنوياً(١٥٨) ، هذا ولم تكن توجد رسوم تدفع لرفع القضايا أمام هذه الجهة ، أما المحاكم الشرعية فحددت رسومها بـ ١٥٪ من قيمة المدعى به ، وبالنسبة للقرارات فهي بدون مقابل(١٥٩) . واقتنع المتقاضون

بعدالة مجالس الشورى التي أخذت مجراها ، وأرجع القناصل والكتاب الأجانب السبب لطبيعة التكوين المرنة التي بعدت عن التحيز بعد أن مثلت فيها الطوائف المختلفة(١٦٠) ، وهذا أمر جديد على الشام إذ مع الحكم المصري حصل أهل الكتاب على حقوقهم كاملة حتى إنه أصبح لهم حق المشاركة في السلطة القضائية .

أما عن طريقة ممارسة هذه المجالس لأحكامها فمثلت تقدماً ملحوظاً في المجال القضائي ، فمنذ إعلان إبراهيم لتأسيس مجلس دمشق ووضع قواعده الأساسية ، تحتم على الأعضاء الاجتماع في المكان المخصص لهم بعد مغرب كل يوم ، والتداول فيما يعرض عليهم من القضايا وإصدار الحكم يكون باتفاق الآراء ، ويقدم مع حيثيات الحكم إلى والي المجلس ـ القائمقام ـ الذي يقوم بتنفيذه وإرسال صورته للقيادة(١٦١) . وسجلت محاضر مجلس شورى دمشق وضمت القضايا التي تناولتها موقعاً عليها من الأعضاء(١٦٢) .

ومن خلال الإطلاع على تلك القضايا تبيَن أن هناك جزءاً كبيراً حوِّل على المحاكم الشرعية حسب الأسس الموضوعة لذلك ، وما تبقى صدر الحكم فيه ، والذي لم يكن ينطق به إلا بعد التحقيق الكامل وإحضار أطراف النزاع ودراسة أبعاد الموقف كاملة حتى في أصغر القضايا ، فعلى سبيل المثال رفعت إمرأة قضية أمام المجلس بأن شخصاً وزوجته وأولاده تهجموا عليها في بيتها وقذفوها وضربوها ، فطلب الجميع ، وأجري التحقيق(١٦٣) . ومنها ذلك الفلاح الذي رفع دعواه لشرائه كرم عنب من آخر ولم يسلمه له بل جناه من غير وجه حق(١٦٤) . وحكم في القضايا الخاصة بالنواحي الاجتماعية ، فنرى جارية ترفع دعواها تشكو من جور سيدها « فحرر قائمقام بك تذكرة لمشايخ واختيارية قرية حرستا لكي يرسلوا المذكور لتنظر دعوى الجارية »(١٦٥) . كذلك نظر في قضايا الرشوة التي اتهم فيها مسؤولون ، ويأتي الحكم مع الحق(١٦٦) ، وفي إطار الحكم في القضايا كان رفع يد المستغلين ، فحينما أقدم أحد أهالي قرية « داعل » على زواج إحدى فتيات قرية « ريمة » ودفع مهرها لأخيها ، وعند أخذها عارضه شيخ قريتها إلا بعد أن يحضر له « ماية قرش وخمس ذبائح

وعبايتين وحمل شعير وحمل برغل » فرفعت الدعوى لمجلس دمشق وصدر الحكم « بتسليم الحرمة لزوجها . . وفي أيام سعادة أفندينا ولي النعم الدستور الوقور المعظم ما يصير جرم »(١٦٧) .

كانت هذه بعض النماذج للقضايا التي عرضت على مجلس دمشق لنلمس المساهمة الفعالة في حل المشكلات القائمة بين الأفراد ، هذا وعندما يحدث التأخير أو التأجيل للقضايا يشكل ذلك مثار قلق لإبراهيم ، فيثور على المسؤول عن المجلس لإهماله ، ويقوم بالضغط على الأعضاء لينظروا في القضايا المعروضة على وجه السرعة(١٦٨) . ومن هنا كانت السلطة المركزية حريصة على الصالح العام ، ساعية لإنهاء الخلافات وإعادة الحقوق إلى أصحابها .

هذا ويجب أن نضع في الإعتبار أن القائمين على أمر العدالة لم يكونوا معدين قانونياً ، فمعروف أنه ليس هناك قضاة قانونيون داخل هذه المجالس ، فبحكم تكوينها إقتصرت على الذوات وما يشابههم الذين ليست لديهم الدراية بهذا الفن سوى أنهم اكتسبوا خبرتهم عن طريق العمل والتجربة خاصة في المواد التجارية ، وساروا وفقاً لتلك القوانين المعلنة والمطبوعة والتي كانت توزع على رجال السلطة وتحمل التعليمات الجديدة الصادرة من القاهرة ، وترسل على شكل منشورات إلى المجالس لكي يهتدوا بها في أحكامهم(١٦٩) .

أما بالنسبة للعقوبات فقد حُد من تعسفها الذي كان سائداً في العصر العثماني ، وسُعي في أن تحذو حذو القانون الفرنسي(١٧٠) وعن عقوبة الإعدام ، فأعطي لشريف حق فرضها وشاركه في هذا الأمر سليمان باشا وخسرو باشا ولكن يجب أن يصدق عليها إبراهيم قبل التنفيذ وله حق الموافقة أو الإعفاء(١٧١) ، وإن كانت هناك حالات جرت دون اتخاذ تلك الخطوة(١٧٢) ، وعلى أية حال فإنه ندر استعمالها عدا تطبيقها على الثائرين ، فيذكر لنا القنصل الإنجليزي في حلب أنه لمدة سنتين ونصف لم تتم إلا ثلاث حالات اثنان منهما ثبت أن أصحابهما جاسوسان للسلطان ، أما الحالة الثالثة فهي خاصة بخمس من أكراد الجبل هجموا على سكان وسرقوا وقتلوا ، ويرجع النقص إلى أن

الصرامة والشدة تلقي الرعب في قلوب المرتكبين للجرائم فيقلعوا عنها . كذلك لم تمتلىء السجون بالأعداد الكثيرة لنفس السبب ، ولكن عقوبات الجنح كانت واضحة لمرتكبي الرشوة ولمن يسيء المعاملة من الضباط أثناء الخدمة وللأشخاص غير المتعاونين في تنفيذ الأوامر العليا ، وحكمها فترات متفاوتة تبعاً لحجم الجريمة مع الأشغال الشاقة بعكا(١٧٣) . وكان الضرب بالكرباج والعصا من العقوبات الشائعة ، وأنيط تنفيذه إلى المأمورين وشيوخ البلد(١٧٤) ، ويصبح الضرر ظاهراً عند إساءة الإستعمال ، وغالباً فإن توكيل التنفيذ للسلطة الإدارية كثيراً ما يشوبه هذا الأمر . لكن على وجه العموم فإن معدل الجريمة انخفض نظراً للإجراءات التي أقدم عليها الحكم المصري .

وعن القضاء في لبنان فقد كان مبسطاً ، إذ أعطى الأمير بشير سلطته للأمراء في المراكز التي كانوا يحكمونها والذين بدورهم نصبوا على كل قرية حاكماً من أغنيائها له أن يحكم فيها ، ويقرر الأمراء الحالات الجنائية ، وهناك محكمة رئيسية تتكون من ثلاثة قضاة يعينهم الأمير بشير أحدهم درزي والإثنان مارونيان(١٧٥) .

أما قضاء أهل الذمة ، فقد منحت الدولة العثمانية الولاية القضائية للرؤساء الدينيين على طوائفهم بمقتضى فرمانات خاصة ، كما كان لأهل الكتاب الحرية في الخضوع للقضاء الشرعي(١٧٦) حيث أنه أساساً هو صاحب السلطة القضائية في البلاد الإسلامية .

وبالنسبة للقضاء القنصلي فاعتمد على الإمتيازات الأجنبية التي أعطتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية وفقاً للمعاهدات ، إذ صرحت للأجانب بالرجوع إلى قناصلهم في منازعاتهم الشخصية والمدنية والتجارية والجنائية . وما ينشأ من منازعات مع الأهالي فالأمر للمحاكم المحلية بحضور مترجم القنصل ، ولكن مع ضعف الدولة العثمانية وتسلط القناصل اتسعت الإمتيازات وتخطت القواعد ، ولم يعد الأجنبي يمثل أمام تلك المحاكم حتى في القضايا الجنائية ، وأصبح الوطني لا يستطيع أن يقاضي الأجنبي إلا أمام القنصل التابع

له هذا الأجنبي[١٧٧] . واستمر هذا الوضع في عهد الحكم المصري ، وأساء القناصل ممارستهم للسلطة القضائية ، وباعوا العدالة لمن يدفع الأكثر[١٧٨] ، وحاولت الإدارة المصرية الوقوف أمام تلك الإمتيازات ولكنها لم تتمكن من النجاح .

وأخيراً يمكن القول أن النظام القضائي الذي عاشته الشام أثناء الحكم المصري قد أثبت وجوده ، وكان أول تجربة لإسباغ حماية الدولة على الأفراد ونوع - إن جاز لنا التعبير - من الديمقراطية لإشراك فئات وطوائف مختلفة فيه ، حقيقة أن الإختيار أنصب على أصحاب الثروة لكن لا بد من قياس الأمور بمعايير الفترة الزمنية التي عاشتها ، فهؤلاء هم العارفون بظروف المجتمع والمسموعون لدى المسؤولين ، وفوق ذلك فإنهم أصحاب الكلمة على ذويهم ، ومن خلال ممارستهم لهذا العمل زفعوا المعاناة وإن لم يلغوا الأعباء عن الأهالي ولكنهم حددوها ونظموها ، ثم إن وجودهم في هذا الميدان قد قضى على السلطة الجائرة للقضاة الشرعيين وقت أن كانوا متحكمين في القضاء بمفردهم ، والذين اتخذت الإجراءات للقضاء على المساوىء التي تغلغلت فيهم قبل الحكم المصري ، وبتحديد مسؤولياتهم تحسنت النتائج بعد أن أنهى تحكماتهم وجمودهم لكن في الوقت نفسه أعطيت لهم الحقوق في كل ما يختص بالأمور الشرعية التي لا يفقهها غيرهم وإن كانت السلطة التنفيذية تدخلت في شأن أحكامهم رغبة منها في تحقيق سياستها ، وعدم قدرتها على التفرقة بين السلطتين الإدارية والقضائية ، وعلى اعتبار أن السلطة الحاكمة يجب أن تكون المهيمنة على كل أمور الدولة .

هوامش الفصل الثاني :

(١) Perrier: op. cit., p. 56.

(٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، الشام ، ١٤ ، ١٥ جماد الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) ، د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الأول ، ص ٧٥ ، وثيقة ٢٨ ، ١٥ جماد الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٣) نفس المصدر .

(٤) محافظ الجهادية ، محفظة ٢ ، رقم قديم ٥٥٥ ، ٢ جماد الأول ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٥) نفس المصدر ، ٢٦ جماد الأول ١٢٤٧ (١٨٣١) ـ المسؤولون : قاضي المدينة ، المفتي ، نقيب الأشراف ، العلماء ، الأعيان .

(٦) نفس المصدر .

(٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٣٠ ، ٥ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨) نفس المصدر ، محفظة ٥٦ ، الشام ، ترجمة المكاتبة رقم ٥١ ، ٣ ، ٧ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٩) مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ص ٢٣ ـ ٢٧ ، غرة جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٠) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(١١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٣١ ، ١٦ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٢) نفس المصدر ، تلخيص الوثيقة التركية ٧/٦٧ ، ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، حيدر أحمد الشهابي : المرجع المذكور ، ص ٨٦٥ ، مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ١٦ .

(١٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، ترجمة وتلخيص الوثيقة ١٧٤ ، تقرير عسكري ، ٢٥ ـ ٢٧ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٤) نفس المصدر ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، ١٤ ، ١٥ جماد الآخر ، ٧ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) ، علي أغا متسلم بيروت ، سليمان أفندي متسلم صيداً ، أحمد أغا متسلم جباع .

(١٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، وثيقة ١٠ ، ٢ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٣٧ ، ٤ شعبان ، الوثيقة ١٥٠ ، ١٨ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، ملخص مضمون التقرير المؤرخ في ٢٥ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص مستوف للوثيقة ٦١ ، ١٥ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، تلخيص التقرير ٩٨/١٠ ، ١٣ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٠) مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ٣٨ .

(٢١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٤١ ، ٢٢ شعبان ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٢٢) Farren: La Syrie Sous L'Administration de Méhémet Ali, p. 447.

(٢٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، وثيقة ٤٢ ، ٢ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٢٤) محافظ الجهادية ، محفظة ٢ ، رقم قديم ٥٥٥ ، ٢٠ شوال ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٢٥) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، صورة تقرير عربي ، ٢٥ ، ٢٧ جماد الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٢٦) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٢٤ ، ١٣ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٧) نفس المصدر ، محفظة ٥٦ ، الشام ، صورة المكاتبة العربية ٨٥ ، ٢٤ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ملخص الوثيقة ١٩٥ ، ٢٧ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) ، تلخيص بنود بعض التقرير رقم ٧٦ ، ١٨ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٢٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٥٦ ، ٨ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص المضبطة ٤٤ ، ١٦ ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٣٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، وثيقة ١٠٦ ، ١٥ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ملخص الوثيقة ١٩٥ ، ٢٧ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٣١) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٩٠ ، ٢٢ ، ٢٣ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٢) معية تركي ، محفظة ١٦ ، دفتر ٤١ ، ترجمة الأمر ٢٣ ، ١٩ جماد الأول ١٢٤٧

(١٨٣١) ، الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، أمر منه إلى حبيب أفندي ، ٢٠ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٣) Fo. 78, Vol: 283, Campbell-Palmerston, Feb. 18, 1836.

(٣٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ٢٥٦/٢٩ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٥) نفس المصدر ، ٢٤ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٦) نفس المصدر ، ٢٩ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٧) أمين سامي : المصدر المذكور ، ص ص ٤٠٤ ـ ٤٠٨ ، أمر منه إلى قوله لي محمد شريف بك الكتخدا بمصر ، ١١ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٨) الوقائع المصرية ، عدد ٤٥٥ ، ٢٥ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٣٧ ، ٢٦ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٤٠) Dodwell: op. cit., p. 250, Sabry: op. cit., p. 334.

(٤١) Douin: op. cit., Le Baron de Boilecomte au ministre, 20 Août, 1833.

(٤٢) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٤٣) معية تركي ، محفظة ٢٧ ، دفتر ٦٢ ، أمر ٧٩ ، ٨ ربيع الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٤٤) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٤٥) Sabry: op. cit., p. 334.

(٤٦) Cattui: op. cit., p. 63.

(٤٧) Fo. 78, Vol. 315, Farren-Palmerston, March, 1837, No 17.

(٤٨) Perrier: op. cit., p. 53, Cattaui: op. cit., p. 63.

(٤٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٥٧/٢٥ ، ١١ رمضان ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(٥٠) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٦٠/٥ ، ٢٤ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٥١) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ١٠٢ .

(٥٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، مكاتبة ١٨٧ ، ١٤ جماد الأول ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(٥٣) معية تركي ، محفظة ٢١ ، ملخص الوثيقة التركية ٣١٠ ، ٢٧ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، محفظة ٣٢ ، دفتر ٧٤ ، ترجمة الإفادة التركية ١٠٤٩ ، ٢٠ جماد الأول ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٥٤) محافظ بحر برا ، محفظة ١٨ ، رقم ٤ ، ٧ جماد الآخر ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٥٥) أمين سامي : المصدر المذكور ، أمر منه إلى ديوان خديوي ، غرة ربيع الآخر ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(٥٦) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلدان الثالث والرابع ، ص ٢٣٨ وثيقة ٤٧٤ ، ٦ ذو الحجة ١٢٥٤ (١٨٣٩) .

(٥٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٨٧ ، ١٢ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٥٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة وتلخيص الوثيقة ٢٠٦ ، ٢٠ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٥٩) د . أسد رستم : إدارة الشام ، دراسة في كتاب ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ، ص ١١١ .

(٦٠) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ٣٥ ، وثيقة ٨٧ ، ٢٣ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٦١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام تلخيص الوثيقة التركية ٦/٣٣ ، صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٥٠ ، ٧ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٦٢) نفس المصدر ، وثيقة ١٦٤ ، ١٩ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٦٣) Fo. 78, Vol. 315, Farren-Palmerston, August 21, 1837.

(٦٤) Ibid, Vol. 283, Campbell — Palmerston, April 15, 1834.

(٦٥) Fo. 78, Vol. 342, Part 2, Campbell — Palmerston, May 14, 1838.

(٦٦) Barker: op. cit., p. 204.

(٦٧) Dodwell: op. cit., p. 252.

(٦٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٦٤ ، ١٣ شعبان ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٦٩) نفس المصدر ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٣٣/٢٦ ـ ١ ، ١٨ جماد الآخر ١٢٥٤ (١٨٣٨) .

(٧٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، وثيقة ٩٤ ـ ١ ، سلخ رجب ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٧١) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، ترجمة وتلخيص الجزء التركي من الوثيقة ٥١ ، ٦ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٣ ، ٧ الشام ، ترجمة وتلخيص الجزء التركي من الوثيقة ٥١ ، ٦ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٣ ، ٧

الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٣٢ ، ٢٩ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢)

(٧٢) Fo. 78, Vol. 315, Farren-Palmerston, August 21, 1837.

(٧٣) معية تركي ، محفظة ٣٢ ، دفتر ٧٤ ، ترجمة الأمر التركي ٩٩٧ ، ١٢ جماد الأول ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٧٤) Fo. 78, Vol. 341, Werrey-Campbell, Sept. 28, 1838.

(٧٥) Ibid, Vol. 282, Campbell-Palmerston, Feb. 18, 1836.

(٧٦) Perrier: op. cit., pp. 53, 54.

(٧٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ترجمة بعض بنود التقرير ٩٠ ، ١٧ ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٧٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٣٣ ، ١٦ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٧٩) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٩٠ ، ١٨ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨٠) Sabry: op. cit., pp. 349, 350.

(٨١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٨ ، ١٣ محرم ١٢٥١ ، ترجمة الوثيقة التركية ٤٦ ، غرة رجب ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٨٢) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى حبيب أفندي ، ٢٨ صفر ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٨٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة جزء من التقرير ٥١ ـ ١٨ محرم ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٨٤) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص الوثيقة ٣٣ ، رمضان ـ ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٨٥) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٤١ ، ٣٠ جماد الأول ١٢٤٨ ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٧٢ ، ٨ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨٦) نفس المصدر ، محفظة ٥٧ ، ٢ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٩٥ ، ٤ شوال ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٨٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، وثيقة ٣٢ ، ٥ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تقرير ٢١ ، ٥ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٨٩) نفس المصدر ، محفظة ٥٦ ، الشام ، صورة الوثيقة ٩٩ ، ٧ ، ٨ شعبان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٩٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٤٦ ، غرة رجب ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٩١) محافظ الجهادية ، محفظة ١ ، رقم قديم ٥٥٧ ، مجلس دمشق ، أمر من إبراهيم باشا السر عسكر ، ١٥ صفر ١٢٤٨ ، محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٥٥ ، ٢٣ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، ملخص مضمون العريضة المرفوعة إلى جناب السر عسكر من الخواجة حنا ، رقم ٢٦/٧ ، ٤ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩٣) محافظ الجهادية ، محفظة ١ ، رقم قديم ٥٥٧ ، ٢١ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، تلخيص الجزء التركي من الوثيقة ٦٢ ، ٨ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩٥) نفس المصدر ، تلخيص وترجمة الوثيقة ٥٣ ، ١٥ ربيع الأول ١٢٤٨ ، صورة الوثيقة العربية ، ١٦٥ ، ١٦ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩٦) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ١١٠ .

(٩٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ترجمة المضبطة رقم ٢٩ ، مجلس الشام ، ٧ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٩٨) Fo. 78, Vol. 341, Werry-Campbell, Sept. 28, 1838.

(٩٩) Sabry: op. cit., pp. 348 — 349.

(١٠٠) Perrier: op. cit., pp. 57 — 59.

(١٠١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٦ ، ٢٣ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٠٢) Sabry: op. cit., p. 348.

(١٠٣) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى باغوص بك ، ٢٧ رمضان ١٢٥٢ (١٨٣٧) .

(١٠٤) مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ٣٧ .

(١٠٥) نفس المرجع ، ص ص ٣٧ ، ٣٨ .

(١٠٦) Sabry: op. cit., p. 345. داود بركات : المرجع المذكور ، ص ١٤٤ .

(١٠٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، الشام ، ترجمة الوثيقة ٣٦ - ١ ، تقرير ٢٧ جماد الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(١٠٨) محافظ الجهادية ، محفظة ٢ ، رقم قديم ٥٥٥ ، ١٩ شعبان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .
(١٠٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٧ ، ٢ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٧ ، ٣ رمضان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .
(١١٠) معية تركي ، محفظة ١٥ ، دفتر ٤٠ ، رقم ٧٩٨ ، ١٤ شوال ١٢٤٧ (١٨٣٢) .
(١١١) محافظ الجهادية ، محفظة ٢ ، رقم قديم ٥٥٥ ، ٢٠ شوال ١٢٤٧ (١٨٣٢) .
(١١٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٥٨ ، ١٩ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) ، صورة الوثيقة العربية ١٦١ ، ٢٠ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .
(١١٣) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.
(١١٤) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ١٠٢ .
(١١٥) نفس المرجع ، ص ١٠٦ .
(١١٦) داود بركات : المرجع المذكور ، ص ١٥٤ .
(١١٧) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ص ١١٣ ـ ١١٥ .
(١١٨) Fo, 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit., Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., د . عبد الكريم غرايبة : المرجع المذكور ، ص ٥٢ .
(١١٩) Perrier: op. cit., p. 65.
(١٢٠) عبد العزيز محمد غوض : المرجع المذكور ، ص ١١٢ .
(١٢١) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.
(١٢٢) Perrier: op. cit., p. 64.
(١٢٣) Ibid, p. 64.
(١٢٤) د . عبد الكريم غرايبة : المرجع المذكور ، ص ٥٤ .
(١٢٥) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit., Vol. 280, Dr Bowring, op. cit., Perrier: op. cit., pp. 61 — 65.
(١٢٦) Ibid, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.
(١٢٧) Ibid.
(١٢٨) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ٢٤ .
(١٢٩) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.
(١٣٠) Ibid.
(١٣١) Ibid
(١٣٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ٥/٩٧ ، محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٣) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ١٦ ، ٣ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٤) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، تلخيص الوثيقة ١٨٧ ، ١٩ ربيع الثاني ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٥) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، وثيقة ٦/٣٢ ، ٦ صفر ١٢٤٨ ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ٨/٢٦٤ ، ٢٧ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ـ ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٧٥ ، ٢٠ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٧) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ٩٣ ، ١٣ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ملخص الوثيقة ١٨٧ ، ٢٥ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٣٩) نفس المصدر ، تلخيص بنود التقرير ٧٦ ، ١٨ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٤٠) معية تركي ، محفظة ١٥ ، دفتر ٤٠ ، رقم ٨٢٢ ، ٩ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٤١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام تلخيص الوثيقة ١٤ ، ٦ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٤٢) نفس المصدر ، تلخيص الوثيقة التركية ٤٤ ، ٢٨ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٤٣) معية ، تركي ، محفظة ٢١ ، ملخص تلخيص الوثيقة التركية ٣٥٣ ، ١٥ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٤٤) محافظ بحر برا ، محفظة ١٨ ، رقم ١٨ ، ٢٧ رمضان ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(١٤٥) Sabry: op. cit., p. 348.

(١٤٦) محافظ بحر برا ، نفس المصدر ، رقم ٤٢ ، ١٥ جماد الآخر ١٢٥٢ (١٨٣٦) ، محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٥/١٥٥ ، أواخر جماد الآخر ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٤٧) د . عبد العزيز سليمان نوار : المصدر المذكور ، ص ص ٢٩٢ ـ ٢٩٩ .

(١٤٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٧٧ ، ٢٢ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٤٩) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام صورة الوثيقة العربية ١٥٥ ، ٢٣ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٥٠) محافظ الجهادية ، محفظة ١ ، رقم قديم ٥٥٧ ، ١٥ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٥١) Fo. 78, Vol. 283, Mr Farren's Answers, No 10, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٥٢) Ibid, Cattaui: op. cit., p. 64, Dodwell: op. cit., p. 252.

(١٥٣) Fo. 78, Vol. 283, Mr Farren's Answers, No 10, Vol. 280, Dr Bowring, op. cit.

(١٥٤) Perrier: op. cit., p. 59.

(١٥٥) Ibid, p. 64.

(١٥٦) Fo. 78, Vol. 283, Mr Werry's Answers, Mr Farren's Answers, No 10, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٥٧) Ibid, Perrier: op. cit., p. 58.

(١٥٨) Fo. 78, Vol. 283, Campell, Report, op. cit., Farren's Answers, No 10.

(١٥٩) Ibid, Farren's Answers, No 10, Werry's Answers, Vol 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٦٠) Ibid, Dodwell: op. cit., p. 252.

(١٦١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٤٨/٥ ، ٢٢ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦٢) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، تلخيص الوثيقة ٧ ، غرة ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦٣) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، نفس المصدر .

(١٦٤) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، وثيقة ٧٨ ، ٩ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦٥) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٣ ، ١١ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة وتلخيص الوثيقة ٢٠٦ ، ٢٠ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٦٧) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة المكاتبة العربية ١٣١ ، ١٤ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦٨) نفس المصدر ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٣٣/٢٦ - ١ ، ١٨ جماد الآخر ١٢٥٤ (١٨٣٨) .

(١٦٩) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٧٠) Dodwell: op. cit., p. 257.

(١٧١) Perrier: op. cit., p. 66.

(١٧٢) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit. Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٧٤) Perrier: op..cit., p. 67.

(١٧٥) Fo. 78, Vol. 283, Compbell's Report, op. cit.

(١٧٦) Sabry: op. cit., p. 348.

(١٧٧) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٧٨) Fo. 78, Vol. 321, Campbell-Palmerston, Oct. 13, 1837, No 26.

الفصل الثالث

السياسة الماليّة

وفقاً للإلتزامات المالية التي وضع والي مصر نفسه أمامها ، كان لا بد من إدارة مالية حازمة يمكن لها أن تغطي متطلباته بكل سرعة ودقة ، وتأسست هذه الإدارة وأمسك بزمامها حنا بحري الذي لقب « مدير عموم حسابات ولايات بر الشام » فكان بمثابة وزير للمالية ، وله في الإخلاص والوفاء خلفية ، وفي المهارة تجارب ، وفي الذكاء والبداهة ما لا يشهد لغيره ، فأصبح أهلاً لهذا المنصب وموضع ثقة من القيادة المصرية التي كرمته ولم تبخل عليه ، فأعطته المكانة والهيبة والتقدير والمكافأة وفوضته في « سن النظامات لحكومة سوريا على النمط الحديث »[1] .

وامتدت المسؤولية لحنا بحري على الشام كله ، فعليه أن يعد الميزانية ويغطي احتياجات الجيش ويعمل على زيادة الإيرادات وفقاً لما يراه وتحقيقاً لهدف الإدارة المصرية فساعدها فيه بحكم سلطاته المالية من ناحية ، ولدوره في مجلس شورى دمشق الذي ترد إليه الحسابات[2] من ناحية أخرى . وبطبيعة الحال ، كان لإبراهيم النشاط في العمل على إضافة الأموال والحرص على زيادتها ، فهو دائم التنقل والتحرك والتفتيش على مصادر الإيراد[3] ، هذا بالإضافة لتوليه القصاص من المنحرفين .

وتم تنظيم الإدارة ، فأعطيت مالية حلب إلى جرمانوس بحري وله خبرة في أعمال الحسابات ، ولديه المواهب التي تمتع بها أخوه ، ومنح مطلق الحرية في تصرفاته[4] . وعين مباشرين بجوار المتسلمين مسؤولين عن الحسابات

لتحصيل الأموال الأميرية وصرف المرتبات ، وهم تابعون رأساً لحنا بحري[٥] . واستعين بالموظفين ممن سبق لهم العمل في هذا المجال « الذين كانوا كتاباً عند عبد الله باشا حيث معرفتهم في الأموال الأميرية والمداخيل »[٦] . ومن الملاحظ أن غالبية العاملين في شؤون الحسابات كانوا مسيحيين وذلك لدرايتهم بهذا الفن[٧] ، ولكنهم لم يتمكنوا من تغطية العمل الجديد للضغط ولاتساع مناطق الشام حيث إن « بنادرها وثغورها ومقاطعاتها التي يمكن تكليفها بتقديم الحساب مترامية الأطراف ومتعددة الأنحاء » وعليه طلب كتبة من مصر ، هذا بالإضافة إلى أن الكتبة الموجودين « الذين عهدت إليهم الحسابات يجهلون أصول الكتابة المصرية »[٨] ، كما أن درجة الكفاءة العالية لم تكن متوفرة فيهم[٩] . وأخيراً لتلك المساوىء التي تغلغلت فيهم ، فمنهم من حولوا عليهم التزامات القرى فأعفوها من « التكاليف الميرية » ، وفرضوا عليها لحسابهم مقطوعيات السمن والغلال مضاعفة[١٠] ، فقد اشتكى أهالي وشيوخ « تبنين وهونين » ، وانتدب كاتب قبطي من كتبة الآلايات للتحقيق « وحبس من يثبت عليه الجرم »[١١] .

وسرى الإختلال في الحسابات ، وفقدت الدقة التي تتطلبها وذلك بناء على اعتبارات متعددة ، إذ امتدت الأيدي للرشوة[١٢] ، التي هي مفتاح الثروة غير المشروعة رغم القسوة التي اتخذت ضدها والعقاب الذي فرض على مرتكبيها ، كما أن الإختلاس توغل بين بعض الموظفين كالمباشرين[١٣] ، ثم عدم كفاءة بعض المتسلمين واستخدامهم لطرق ساعدت على الفوضى أثناء تجهيزهم أموال الميري[١٤] ، ونظراً للنظام المالي الخاص بالتحصيل المتبع في الشام والذي اختلف من ولاية لأخرى ، فالأموال بعضها قمرية والبعض الآخر مارسية ، وحساباتها ليست على نسق واحد ، كذلك الأموال غير مربوطة باعتبار أنها سنوية فيتم تحويل جديد في كل سنة أي أن الأموال على قدر الفدان المزروع في تلك السنة ، وهناك بعض قرى يؤخذ قسم من محصولها باعتبار الكيل الموجود في الجرن بعد حصد المزروعات ودرسها ، وقدر الفرق الزمني بشهرين ، وأصبح من الصعب أن تقاس أموال الشام على أموال مصر ، لأن

الأخيرة مربوطة ومحددة وليس فيها من الإختلاف أو المناقضة ، أيضاً ما كان متأخراً على بعض الولايات من أموال خلق الارتباكات[١٥] . وبذلك اكتنفت الإدارة المالية الصعوبات القائمة من ناحية ، والضغط المتواصل الذي أقدم عليه المسؤول المالي من أجل الحصول على المزيد من الأموال لملء الخزانة التي كان عليها أن تغطي تلك النفقات المطلوبة من ناحية أخرى .

وعن الميزانية ، فقد بُذلت المحاولات وجرت المساعي من أجل تحقيق السياسة المالية المرسومة في تجميع أكبر قدر من الأموال ، فارتفعت الإيرادات ، ففي عام ١٢٤٩ (١٨٣٣) وصلت إلى ٦٦,٠٠٥,٠٠٨ قرشاً ثم ازدادت في عام ١٢٥٠ (١٨٣٤) إلى ٧١,٦٨٤,٤٩٩ قرشاً ، وفي عام ١٢٥١ (١٨٣٥ /١٨٣٦) انخفض الإيراد إلى ٤٣,٨٧٩,٣٠٠٠ قرش ، وفيه خفضت جزية الأمير بشير مقدار ٢٥٠,٠٠٠ قرش[١٦] .

وكان الإيراد موزعاً على مدن الشام ، وجاءت دمشق في المقدمة وتلتها حلب ثم صيدا وتبادلت الأرقام مع السنوات بين طرابلس ويافا وأدنة ، واشتمل على الضرائب بأنواعها ما بين ميري وخراج وفردة وضرائب متنوعة ورسوم جمركية .

أما المصروفات فقد تعددت أشكالها ، وانفتحت لها الأبواب الكثيرة ، فهناك جزية السلطان التي حددت قيمتها بالدولارات بدلاً من القروش[١٧] . وبلغت ١٥,٠٠٠ كيس بالإضافة إلى خراج يحول للسلطان يقدر بـ ١,٧٢٦ كيساً ، وما تطلبه تكاليف الجيش ومصلحة الحرب والمعسكرات والتحصينات والتجنيد الإجباري ٥٢,٥٠٠ كيس ، أما الإدارة المدنية فقدرت مرتبات أصحاب المراكز والموظفين بـ ٤,٨٠٠ كيس ، وخصصت الاعتمادات للقضاء والطرق والمدارس بحوالي ١,٥٧٠ كيساً ، وصرف على تحصيل الإيرادات ١,٢٥٠ كيساً فيكون إجمالي المصروفات لعام ١٨٣٥ /١٨٣٦ هو ٧٦,٨٤٦ كيساً أي ٣٨,٤٢٣,٠٠٠ قرش[١٨] .

وما لبث أن ارتفعت المصروفات وازدادت النفقات نظراً للظروف التي

عاشتها مصر في الشام ، فالعلاقة مع الدولة أرغمتها على أن تواصل الهدايا من ناحية وتستعد لخوض الحرب ضدها من ناحية أخرى ، وذلك الجيش الذي كانت مصروفاته تتزايد ، وتلك الثورات التي استنفدت المبالغ ، وأخيراً السياسة العامة التي اتبعت في الشام لخدمة تحقيق الأهداف الخاصة بالتقدم بأنواعه : لذا كان على مصر أن تخرج منها الإمدادات لسد هذه المتطلبات التي اتسعت وتضخمت ، فلم يقل ما كانت مصر تقدمه عن ٧,٥٠٠ كيس في السنة ، وقد صرح محمد علي بأن امتلاكه للشام لم يفد خزانته[١٩] ، وأصبح العجز واضح المعالم في ميزانية الشام ، وكان لا بد من تغطيته عن طريق مصر ، فقامت بالمهمة وتحملت الأعباء فيقول لوران القنصل النمساوي بالاسكندرية « إن التضحيات التي قام بها المصريون في سوريا لا يمكن حصرها »[٢٠] . وهذا هو الصدق بعينه .

وبالنسبة للضرائب ، فقد شكلت ثقلاً هاماً في مالية الدولة ، إذ تمثل مورداً أساسياً في إيراداتها ، ولذا وجهت العناية والاهتمام بها لزيادة دخلها ، وتعددت الضرائب التي فرضتها الدولة العثمانية على ولاياتها . وفي الشام وجد الميري ، والعشور والخراج والجمارك ، وهذا في حد ذاته كان إلزاماً معقولاً ، ولكن مع سياسة الولاة المستبدة خضع الشام لسياسة ضريبية لها طابعها القاسي ، اتسمت بالقوة والظلم والتحكم والتحيز والإبتزاز والأطماع في مقابل أن يثرى أولي الأمر على حساب أصحاب البلاد[٢١] .

ومنذ أن دخلت الشام في حوزة مصر ، كان عليها أن تبدأ مرحلة جديدة في نظامها الضرائبي ، ولا ينكر أحد أنه مع بناء مصر الحديثة وضعت الأنظمة التي جندت كل الموارد من أجل سياسة واليها ، ومثلت الضرائب منبعاً اعتمد عليه في تنفيذ مشاريعه ، لذا استمرت الحاجة للأموال ، تلك التي من السهل لسلطة حاكمة قوية أن تفرضها على محكوميها لتحصل عليها بأية طريقة . ومن المعروف أن ضم الشام وما واكبه من صعوبات استهلك الكثير من الموارد ، فلا بد من التعويض هذا من ناحية ، ولذلك التخطيط الجديد للنهوض بالشام ونقلها

من عهد بائس إلى آخر يسوده الازدهار والتقدم في جميع الميادين من ناحية أخرى ، جعل التركيز على الرغبة في طلب الأموال .

ومع بداية الحكم المصري جاءت التصريحات والوعود لتعلن رفع المعاناة عن الأهالي الذين كانوا في حالة نفسية سيئة يلتمسون النجاة على أيد منقذة ، وتدارك إبراهيم الحالة ، ومحاولة منه للتقرب إليهم أسرد تلك المميزات التي سيتمتعون بها تحت الحكم الجديد خاصة وهناك الخلفية المعروفة عن الأداة التي يعتمد عليها حاكم مصر ومنها فرض الضرائب إذ يسجل إبراهيم لأبيه « لما وصلنا عكا وجدنا طائفة الدروز وسكان البلاد الشامية يكرهون مصر كراهية شديدة منشؤها ما يرونه ويسمعونه عن المتاعب التي يعانيها الفلاح المصري وخوفهم من أنهم سيكونون إما اليوم أو غداً عرضة لتلك المتاعب »[٢٢] . وعليه أصدر إبراهيم مرسومه إلى متسلمي الشام جميعهم يركز فيه على النظام الضرائبي الجديد ، ويوضح مساوىء حكم الولاة السابقين التي فرضت غلى الأهالي « كثرة التوزيعات التي تتحصل منهم عن مصاريف الحكام وعوايد وغيره » ويبين أسلوب الحكم الجديد الذي سيطبق عليهم « صار واجب وفرض عين التشبث باستحصال أسباب راحتهم وعدم غدرهم بمنع هذه التوزيعات عنهم وإبطالها بالكلية » ، ومنع ضريبة الصليان وهدد من يخالف التنفيذ من المسؤولين « وكل من تجاسر ووزع شيئاً مثل هذا على الرعايا فيكون خالف أمرنا ووقع تحت الملام »[٢٣] .

وارتاح الجميع لتلك القواعد الرسمية التي وضعت « وبسطوا أياديهم بدوام هذه الدولة العادلة والفلاحون قالوا إن افندينا دفع عنا المستجد بمدة عبد الله باشا ، وأبقى علينا ما كان من مال وعبودية بمدة ولاة الشام السالفين وفرحوا واستبشروا »[٢٤] . وبدىء في تحصيل الضرائب الأميرية الأساسية المفروضة من قبل الحكم المصري ، ولكن لم يستمر الحال على نفس المنوال ، إذ أن الحاجة إلى الأموال جعلت من الصعب الإبقاء على حجم الإيرادات وخاصة أن الظروف تطلبت حتمية البحث عن منابع أخرى للضرائب .

ومثلت ضريبة الميري أهمية بالغة ، وهي ضريبة عقارية خاصة بالأراضي ، فرضت على الشام بعد فتح السلطان سليم لها ، واستمرت ويختلف مقدارها وفقاً لقيمة العقار ، وبالتالي فهي غير ثابتة من منطقة لأخرى ، لذا خضعت للزيادة وفق أهواء الحكام(٢٥) . وقد أعيد تحديدها مع الإدارة المصرية حيث اعتبرت الأساس المالي للميزانية ، وقدرت في معظم الأحيان عن طريق استخدام ثورين وقياس حرثهما من المساحة في ثماني ساعات في اليوم(٢٦) ، وعلى هذا قدرت قيمة الإنتاج والذي ربما يكون ضعيفاً ، وأعطت هذه الطريقة الفرصة للتحايل والإختلاس ، إذ أن قياس المساحات كان مختلاً . وعندما يُبلغ حاكم الإقليم بتحصيل الميري وفقاً لما حدد له فعليه أن يحصل المبلغ المطلوب من القرى ، وبالتالي كل متول على قرية يتولى هذا الأمر(٢٧) ، فعلى سبيل المثال ما يتحصل من حلب ٣٠٠,٠٠٠ قرش وهو يقسم على قراها المختلفة ، وعند التوزيع اختلفت الحالات المماثلة ، فبينما يقدر على مساحة قرية ٢,٠٠٠ قرش تكون نفس المساحة لثانية ٢,٥٠٠ قرش ولثالثه ٣,٠٠٠ قرش(٢٨) .

وعلى ذلك كانت الضريبة مرتفعة على بعض الأراضي مما نتج عنه اضطرار البعض لتركها والرحيل عنها(٢٩) ، هذا بالإضافة إلى أن أية غرامات ألزم بها الفلاحون ووقع على عاتقهم سدادها(٣٠) ، والميري يورد أموالاً أو غلالاً وفقاً لرغبة الإدارة وطلبها(٣١) ، وإذا كانت أموالاً فإنها تحصل بالقروش ، وساءت الأوضاع عندما خفض سعر العملة فأصبحت الضريبة شبه مضاعفة(٣٢) ، ومما يؤخذ على الإدارة أنه في بعض الأحيان وفي وقت مسيس الحاجة للحبوب فرضت أن يورد الميري بها ، فيذكر فارن لحكومته أنه « عندما ارتفعت أسعار الأذرة وكانت مخازن الحكومة بها ما لا يقل عن ٢,٠٠٠ أردب أمر شريف بتوريد الأذرة ورفض قبول الميري نقداً حتى من القرى التي هبطت محاصيلها لدرجة أنها لا تكفي لتقاوي زراعة الأراضي في العام المقبل »(٣٣) . وتراكمت الضرائب الأميرية ، وتوالت عرائض الأهالي للمسؤولين تطلب مزيداً

من التأجيل « لما هو باق عليهم غلال لأنبار الميري »[٣٤] ، نظراً لظروف كان أهمها الجراد وغلاء الأسعار .

وأضيف إلى ذلك ضريبة سنوية أخرى فرضت على الأشجار ورتبت تدريجياً ، ووضعت لها المواصفات ، فالصغيرة التي لا تحمل السيف لا يؤخذ عنها ، والتي تحمله يدفع عليها بارة ، والتي يكون غلظها ضم أصبع اليد الأبهم مع السبابة وطولها قامة يؤخذ منها بارتان ، والأغلظ ٤ بارة إلى ٦ بارة ، وكل عشرة أشجار عنب بارة ، وشجرة الجوز عشر بارات ، وخرج المأمورون لتعداد أشجار القرى للتطبيق[٣٥] . وعن أشجار الزيتون ، فيدفع عليها ضريبة قرشين وعشرين بارة أضيف إليها بارتان على كل قرش لمساحة قدر مسطحها بخمسين قدماً ، ومنذ زراعة الشجرة وقبل أن تثمر تدفع الضريبة بدون انتظار نتيجة ثمارها ، ولذلك أثره الضار على الفلاحين الذين قابلوا هذا الإجراء إما بعدم الإقدام على غرس الأشجار ، أو بالإهمال والنتيجة معروفة ، أو بالعمل على تحطيم الإنتاج بتقليع الأشجار قبل أن تورق[٣٦] .

وقدر ميري الحرير وفقاً لإنتاج الشرانق ، فأوقية البيض تعطي رطل حرير ، وقد اختلف تقدير الضريبة من منطقة لأخرى ، ففي بيروت كانت ٣٣ قرشاً وفي لبنان ١٠٠ قرش . وقد امتصت الضريبة $\frac{١}{٨}$ عائد الإنتاج ، بينما بلغت المصاريف $\frac{٥}{٨}$ وذلك لارتفاع أجور الأيدي العاملة ، وشكل الباقي ربح المالك الذي لم يتعد الربع[٣٧] ، هذا ومما يذكر أن تلك الضريبة كانت تحصل مقدماً لمدة عام[٣٨] .

أما الضريبة العشورية ، فكانت على الأراضي التي تمتلكها الحكومة واستغلها الملاك في مقابل دفع ١٠٪ من إنتاجها ، وقد ارتفع إلى ١٥٪ ثم إلى ٢٠٪ ، وعلى المستثمر لتلك الأرض تجهيز ما يلزمها من بذور ومواشي وآلات ، وعند جني المحصول تسدد الضريبة للحكومة وما تبقى ينصف بينه وبين الفلاحين[٣٩] .

وبالنسبة للجزية التي فرضها الخليفة عمر بن الخطاب على أهل الذمة

بالشام ، كان فيما سبق يتم تحصيلها بمقتضى فرمانات من الباب العالي ، وترسل إليه بعد جمعها للصرف على خصوصيات السلطان ، وتراوحت بين حوالي ١٥ ـ ٦٠ قرشاً تبعاً لثروة الفرد ، ولكن القائمين على الأمر أساءوا وسيلة التحصيل كعادتهم[٤٠] . وسارت الإدارة المصرية على طريقة التقسيم ، فأوجدت ثلاث درجات ، الأعلى تدفع ٤٨ قرشاً ، والأوسط ٢٤ قرشاً ، والأدنى ١٢ قرشاً ، وخرجت التعليمات « كل إنسان تأخذوا جزيته حسب حاله »[٤١] ، كما وضع لها نظام بشأن جمع جزية كل طائفة على حدة ، وإعطاء المسددين إيصالات بالإستلام ، وأعفي منها القساوسة والرهبان « والأتباع المستخدمين عند الافرنج »[٤٢] .

وتأتي ضريبة الفردة « الرأس » ، وقد أوجدتها الدولة العثمانية في وقت الحرب ، واستحدثتها الإدارة المصرية وأدخلتها إلى مصر ، وعندما ألحت حاجة محمد علي للأموال لمواصلة الحرب ضد الدولة العثمانية ، ولتلك النفقات التي تطلبها وجود هذا الحشد من القوات ، ولموازنة الدخل بالمنصرف ، وأخيراً لعدم تفاقم الحال فرضت ضريبة الفردة على الشام ، ولم تكن معروفة فيه ، ودفعها الذكور من السكان ، عن كل فرد من سن ١٤ سنة وحتى سن ٦٠ سنة ، ما بين ١٥ ، و٥٧٧ قرش وفقاً للمقدرة المادية[٤٣] وتبعاً لذلك قسمت إلى شرائح متباينة[٤٤] ، وقد رئيَ جعل حدها الأقصى ألف قرش ولكن لم يتم التنفيذ[٤٥] .

وكان على المسؤولين أن يوردوا المبالغ المطلوبة التي تدفع لهم إجمالاً ثم يتم التقسيم على الأفراد ، وفرض الإلزام فيها بدأ سن استحقاق الدفع ، ومن يتوفى أو يجند إلزامياً لا تسقط عنه ، فالأعداد محسوبة وفقاً للتعداد ـ الذي أجري بكل دقة ونظام رغم صعوبته لإهمال تقييد المواليد والوفيات فيما سبق الحكم المصري ـ لا ينقص منها عدد وبالتالي يتحمل باقي الأفراد المبلغ كاملاً[٤٦] . وكثيراً ما ازداد عدد الغائبين والمفقودين إما بسبب تلبية طلبات الحكومة ، أو المهاجرين خارج الحدود ، أو الهاربين للحمايات الأجنبية[٤٧] .

ويذكر فارن أن عدد الذين دفعوا الفردة في دمشق ١٨,٥٠٠ عام ١٨٣٤ ، وفي العام التالي نقص العدد إلى ١٤,٥٠٠ ، والذي يليه نزل إلى ١٢,٨٤٠ أي وصلت النسبة إلى ٣٠٪[٤٨] ، ورغم ذلك حوسبوا على العدد الأول ، وبلغ معدل الفرد ١٠٠ قرش ، بينما كان في حلب ٨٨ قرشاً ، وطرابلس ٨٠ قرشاً ، وبيروت ٩٠ قرشاً[٤٩] وبالنسبة للأمير بشير فقد قرر مبلغاً ثابتاً ، وجبى الضريبة بمعدل ٥٠ قرشاً[٥٠] .

ومما يؤخذ على هذه الضريبة أن الأغنياء لم يدفعوا أكثر من الحد الأقصى ، وهو بالموازنة مع ثروتهم نسبة ضئيلة ، في الوقت الذي كان فيه الحد الأدنى عبئاً على العامل قد يصل إلى نصف دخله ، ولكن أحياناً كانت الأحياء التي توجد بها نسبة عالية من الفقراء المضجعين تجرى الترتيبات بين أصحاب الثروة بحيث يعفى الفقراء من هذه الضريبة ويتولى القادرون دفع ما يزيد عن ٥٠٠ قرش حتى يكتمل المبلغ المحدد لهم[٥١] ومما يذكر أنه قد أعفي من تلك الضريبة رجال الدين والموظفون المدنيون والعسكريون[٥٢] .

وهذا الوضع الجديد على المجتمع خلق استياء وعدم رضا انتشر بين الأهالي وخاصة المسلمين الذين اعتبروا الفردة جزية فرضت عليهم ، زد على ذلك ثقل وطأتها وطريقة فرضها عليهم ، ومما زاد من الأمر ارتباكاً ، ولشدة الرغبة في تحصيل المزيد من الأموال لتجديد الحرب مع الدولة تم جبايتها عن سنتين دفعة واحدة[٥٣] ورصد لضريبة الفردة صرافون ومباشرون بالإضافة إلى الكتبة ، وعقب الدفع يتم تسليم الإيصال المختوم[٥٤] وخضعت المسألة لتنظيم كامل ورقابة صارمة ، وفرضت على أهل الذمة الذين يدفعون الجزية ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يخضع فيها الأهالي لضريبة موحدة ، ومثلت ثقلاً في الميزانية إذ بلغت ٢٥,٥ ألف كيس قدر بحوالي ثلث الإيراد ، ورفعت حصيلة الضرائب إلى ٥٠٪[٥٥] .

وفرضت ضريبة الإعانة على الموظفين أصحاب المرتبات الكبيرة التي تزيد عن ٥٠٠ قرش بمعدل مرتب شهر والذين لديهم الإعفاء من ضريبة

الفردة[٥٦] . وأضيفت عدة ضرائب أخرى ، فهناك ضريبة نسبتها من ٥ ـ ١٥٪ من القيمة فرضت على نقل الملكية وعوائد أملاك المنازل والحوانيت والمبيعات ، كما فرض على كل نول حرير ٣٠٠٪ وأيضاً ضريبة حصلت على الصناعات المحلية في شكل رسم إنتاج ، وضرائب على الصابون والملح والطباق والزيت والحدائق والمنافع العامة والحيوانات من غنم وجمال وخيل وبغال ، والأسمال والأغذية الجافة والفاكهة[٥٧] . وكذلك على الطواحين « على مدخول كل ألف غرش خمسة وأربعين غرش »[٥٨] ، ولكن هذه الضريبة الأخيرة رفعت عن نابلس في عام ١٨٣٥[٥٩] . وفي المناطق التي لم تجب منها الفردة مثل أدنة صدر الأمر « باستيفاء قرش عن كل أقة حين يبيع محصول القطن »[٦٠] ، كما وجدت ضريبة الصليان في حلب وأنطاكية وأدنة وطرطوس ، ووقعت على كاهل الفقراء[٦١] . وفُتش على كل مورد حتى أوقاف الحرمين الشريفين تقرر « تحصيل ما يخص الحكومة من ريعها »[٦٢] أيضاً ألزمت الأملاك الموقوفة بدفع الأموال الأميرية ، وكان ذلك جديداً على الأهالي[٦٣] . كذلك تم الاستيلاء على قرى ومزارع وبساتين عبد الله باشا وجمعت محصولاتها لجانب الميري[٦٤] .

وأجبر عرب منطقة بلقا على دفع ضريبة الغنم والزيت ، ولم يكن ولاة الشام السابقين بقادرين على جبايتها ، وعندما بدت منهم المعارضة والتمرد أرسلت قوة عسكرية « لأجل تحصيل ٦,٠٠٠ رأس غنم ، ٦٠٠ مد سمن ، ٣٥ رأس خيل من الجياد الأصايل »[٦٥] . وعلى حدود الصحراء وعبر طريق القوافل تغير الوضع الضريبي ، فارتفعت ضريبة الميري ٢٥٪ بينما أبطلت ضريبة المرور التي كان يفرضها البدو حلت محلها ضريبة الفردة ولكن بنقص ربع القيمة[٦٦] .

وخلقت ضريبة جديدة على النبيذ والمشروبات الروحية بعد أن صرح بتداولها علناً في الخمارات التي أنشئت أملاً في الحصول على المال الذي كان الحكم في حاجة إليه ويبحث عنه في كل مكان ، وتغاضى عن التعاليم

الإسلامية في هذا الشأن ، فكان ذلك صخرة عثرة في سبيله رغم حصر مناطق البيع والتداول في أحياء الأجانب البعيدة عن سكنى المسلمين[٦٧] . وساد الخلل نظام تلك الخمارات[٦٨] ، ومثل التزامها عبئاً على أصحابه ، كما استاء المسيحيون واليهود الذين كانوا يتاجرون في الخمور بعد أن منعوا واستولت الحكومة على ما لديهم منها مع آلات صنعها ومواعين حفظها[٦٩] . ورغم هذه التضحيات والسعي لإيجاد أموال عن هذا الطريق لتشكل جزءاً من الدخل ، إلا أن الضرائب في هذا الشأن لم تبلغ حصيلتها إلا ٥٩٠ ألف قرش في عام ١٨٣٤[٧٠] . ويرجع ذلك إلى تمتع المتحكمين فيها بالامتيازات الأجنبية وبالتالي فهم لا يدفعون الضرائب . وكان الأثر واضحاً على الإيرادات[٧١] ، لذا فتعتبر تلك الضريبة غير منتظمة نظراً لذلك التقييد . وعلى هذا فلم يكن هناك إقبال من الملتزمين على خمارات الشام ، فيبلغ شريف كبير معاوني الخديوي بأن مزادها رسا على طالبين بمبلغ ٣٥٢,٥٠٠ قرش وأن « الملتزمين يقدمون عرائض يشكون فيها الخسارة وعجزهم عن تسديد المبلغ »[٧٢] . وهكذا كانت ما تأمل عليه الحكومة من أموال عن هذا الطريق وضحت من أجله لم يحقق لها ما سعت إليه .

ومع طرق جميع الأبواب ارتفعت الضرائب وزادت ، وهناك بعض الإختلافات بين العهدين العثماني والمصري ، فعلى سبيل المثال في دمشق كانت حصيلة الميري من ١١ ـ ١٢ ألف كيس فأصبحت ٢٠ ألفاً ، وبينما ألغيت ضرائب فرضها الولاة السابقون قدرت من ٢ ـ ٥ ألف كيس حصلت الحكومة المصرية ١٠ آلاف كيس من الفردة[٧٣] . وبعد أن كانت حلب تورد ٨ آلاف كيس صار يتحصل منها ٤٠ ألف كيس[٧٤] . وبذلك عمم توزيع وتحصيل الضرائب بانتظام وخضع لها جميع الأهالي ، الفقير منهم وهم الغالبية ، وأصحاب الثروة التي اعتبروها مذلة لهم ، فإن كانت لها حسنة فقد وجدت المساواة بين قوى المجتمع بدون تمييز أو تحيز .

وخضع نظام الضرائب للإلتزام عن طريق طرح الدولة تحصيل الإيرادات للمزايدة ، ويتولى من يرسو عليه الإلتزام ويوافق على الشروط المبينة جباية

الأموال الأميرية وتوريدها لخزينة الحكومة وذلك لمدة عام[٧٥] . ومع بداية الحكم المصري تمت الموافقة على إبقاء بعض الملتزمين في مناصبهم كما كانوا فيما سبق[٧٦] . ومما يذكر أنه كان هناك أجانب من أصحاب الحمايات شغلوا هذا المنصب ، فنرى فيليب كتافاكو يعرض للإدارة الجديدة « أنه له بقايا طرف الفلاحين في طبريا والقرايا التابعة لها من مال التزام البلاد التي بعهدته » ويلتمس المساعدة فتمت في حينها[٧٧] .

ولم يكن إبراهيم راضياً عن وجود هذا النظام وأراد إلغاءه وجباية الضرائب بواسطة موظفي الإدارة « فقد تيقنت ما يلقاه الأهالي من الظلم والجور والأذى والخسارة من الملتزمين »[٧٨] . كما طلب الأهالي ذلك ، فيقدم أهالي إحدى القرى « إعراض لسعادة أفندينا حكمدار بك يستدعون به كف يد الملتزمين عنهم ويوردوا المال والمطاليب التي على القرية »[٧٩] . ولكن لم يتغير الحال واستمرت مسؤولية التحصيل في أيدي الملتزمين ، ومنذ البداية ضغط عليهم من أجل توريد الأموال كاملة ، فصدرت إليهم التعليمات التي أجبرتهم على تحصيل الميري القديم والحديث « وأنه إذا حاول أي واحد من الملتزمين أن يتشبث بأسباب الإعتذار عن تقديم البقايا بدعوى أنها ما زالت في ذمة الفلاحين فإنه سينوب أحد الكتبة ليقوم بإجراء تحقيق في هذا السبيل »[٨٠] . كذلك جمع الملتزمين الذين عرف عنهم طرق الإحتيال « لأجل كسر غرش الميري الذي بذمتهم »[٨١] وشدد عليهم بضرورة التوريد ، وطلب إبراهيم من شريف المراقبة والتفتيش بنفسه للإطلاع على تلك الأمور[٨٢] ، ونزل المتسلمون إلى القرى لمتابعة التحصيل خاصة التي يبدو منها شيء من القصور[٨٣] . ونتيجة لذلك سعى الملتزمون لإرضاء الحكومة بتسليم متطلباتها في أوقاتها ، ولإرضاء أنفسهم باتباع الوسائل المختلفة من أجل مصلحتهم .

وتحكم الملتزمون في القرى ، وأصبحوا أشباه سادة « فمأكول الملتزم ورجاله وعليق دوابهم ومأكول معارفهم الذين يمرون عليهم أثناء السفر جميع هذا على حساب الأهالي ، وليس بإمكان هؤلاء أن ينقلوا غلالهم من البيادر ما

لم يأمر الملزم بذلك ، فقد تبقى هذه الغلال على بيادرها حتى موسم الخريف وتتعرض للتلف والفساد من جراء سقوط المطر »[٨٤] . وأصبحت الحسابات التي تربط الملتزمين بالفلاحين تسيطر عليها الفوضى من ناحية ، والإستغلال الذي أقدم عليه الملتزمون وظلمهم وجورهم من ناحية أخرى حيث استولوا من الفلاحين على المزيد حتى أنه بعد أن دفعوا ما فرض عليهم رأى الملتزمون إلزامهم بما هو عليهم للخزينة « وتكرار توزيع المال المذكور على الرعايا يوجد دثارهم وخراب المقاطعة ، وأن ذلك غير موافق للرضا العالي »[٨٥] . وكان ذلك يتم بالإتفاق بين المتسلمين والملتزمين ، فطلب حنا بحري الحسابات ليطالعها ، وأرسل كاتباً إلى حماه ليبحث ويدقق في حالة الفلاحين « لتحقيق حسابهم بالإستقامة مع الملتزمين لأجل راحتهم »[٨٦] .

وعندما كان يجرى التحقيق ويتبين غدر الملتزمين بالأهالي يسحب منهم الإلتزام ويعطى لآخرين وتصل تلك الإجراءات إلى إبراهيم ليتبين « أن الأموال التي كان الملتزمون السابقون يغتصبونها من الأهالي بوسائل شتى قد منعت ورفع عن الأهالي ظلمهم . . . فاكتسبنا به دعوات الأهالي الصادقة »[٨٧] ، ولما رأت الحكومة أن تزيد من المبالغ المطلوبة لم توكل الأمر إلى الملتزمين بل جعلت الإرتباط مباشرة بين المسؤولين وشيوخ القرى وسكانها الذين تعهدوا بالدفع وفضلوا ذلك على أن يدفع الملتزمون ويتولون أمر التحصيل ، وقد بلغت تلك الزيادة من ٤٠٠ ـ ٥٠٠ كيس على المقاطعة[٨٨] .

وأنيط أمر تحصيل ضريبة الفردة لمجالس الشورى ، فتولت توزيعها ، ولعبت بها الأيدي حيث أن الفرق بين الحدين الأدنى والأقصى كبير ، وعلى هذا كان تحصيلها يخضع وفقاً للمصلحة فاستغله مشايخ الأحياء ورؤساء القرى وذلك وفقاً للوسائل التي يستخدمها الدافع[٨٩] ، ومن قصر منهم في أداء المبلغ المطلوب الذي كلف به تفرض عليه عقوبة السجن[٩٠] . وقد حدثت بعض الإستثناءات بشأن التخفيف عن المناطق الفقيرة ، فعلى سبيل المثال منطقة « حاصبيا » لم تقدم ما طلب منها من مال الفردة ، فأرسل عنها مندوب وشرح

لشريف الأوضاع المالية للمنطقة فتم « التنازل عن طلبه الأول إلى معدل ينوب الفرد ثلاثون غرشاً »[٩١] .

وفي زمرة الإلزام والتحصيل أقدم بعض المتسلمين على فرض ضرائب وفقاً لرغباتهم لمجرد إشباع هوايتهم في تطبيق الظلم وللإستفادة المادية من وراء ذلك ، مثلما حدث من متسلم طرابلس والذي كان يعتمد على العلاقة التي تربطه بالقيادة المصرية ، فما كان منه إلا أن فرض ضريبة العقوبات سميت أيضاً ضريبة الجرائم ـ ثم ضريبة المقطوعية وتم تحصيلها ولكن لم يستمر الأمر ، إذ ألغيتا وخضع المتسلم وشركاؤه للعقاب ، وحلل تصرفه بأنه « من المتعذر سياسة وتربية أهل طرابلس بالضرب والقتل إلا إذا سلبت المال من أيديهم ونهبته »[٩٢] ، كذلك فإن هذا المتسلم قطع أشجار بعض القرى وصادر غلالها ويعلل « أن الأرض السبخ نفعها لجهة الميري أكثر من وجود الشجر »[٩٣] ، وقد أقدم على ذلك لأن بعض من تلك الأراضي كانت قد أعطيت له من قبل الحكومة السابقة ثم نزعتها منه وزرعها أهلها ، ولكن جاء الحكم بعد إجماع الرأي على اعتبارها « من خاصة الحكومة المصرية » وبلغت وارداتها ٦٠٠ كيس[٩٤] . بينما نرى البعض الآخر من المتسلمين يجور على الأهالي عن طريق التلاعب في الأوزان عند تسليم محصولات الميري ، ويجرى التحقيق معهم[٩٥] . ويتقدم الأهالي ـ وخاصة الفقراء ـ على الجهر بالقول ، فتعددت الشكاوى من متسلميهم « لأننا فقراء جداً والمتسلم متقل علينا كثيراً »[٩٦] ، فتسمع نداءاتهم وينظر في أمرهم .

وعلى ذلك كان القائمون على أمر الضرائب في أحيان كثيرة يعملون على زيادة ثقلها حتى تضاعف إرهاق الناس وضاقوا بها ذرعاً ، كما أنه يجب تسجيل السلبيات التي اتبعتها الحكومة في طرقها من أجل جباية الضرائب ، فهي أحياناً تتبع طرقاً كانت موجودة ، فعندما سأل متسلم اللاذقية شريف عن أهالي النصيرية الذين أبطأوا في دفع الأموال الأميرية ووالوا اعتداءاتهم ومارسوا السرقة ، وأنه فيما مضى كان يوضع بعض منهم داخل السجن رهينة المطلوب لحين سداده يوافق شريف ويطلب معاملتهم بما جرت العادة[٩٧] . وعلى نفس

الطريق طلب متسلم غزة من حنا بحري بأنه نظراً لما هو مقرر على الأهالي للميري من غلال وحتى يتم الدفع يوضع « عسكر بالقلعة التي قرب القرايا حيث هكذا سبقت العادة »(٩٨) ، وتتم الموافقة .

ويبلغ شريف المعية السنية بمجهوداته في تحصيل المطلوب ، وبتلك المكاتبات المشددة التي يوجهها للمسؤولين في جهات الشام ، وأن جبال القدس واللاذقية بالإضافة لفقرها هناك تمرد من أهلها ويبين « فإذا ظل الأمر على هذا النمط فإننا سنقدم على تحصيلها بسوق الجنود عليهم »(٩٩) . وكان يقدم على بيع الممتلكات ، فيطلب إبراهيم من متسلم نابلس بيع أملاك أصحاب مصابن بلغ المطلوب منهم للميري ١٢٠ ألف قرش « لأجل سداد المطلوب منهم للديوان »(١٠٠) . وبناء على ذلك أصبح الإرتباط واضحاً بين عدم الدفع والضغط بمختلف الطرق ، وأعطيت الأوامر بالتشديد ، وأرسل إلى كل مدينة أمير آلاي للإشراف على تحصيل الضرائب ، وأعطوا السلطة المطلقة لوضع من يمتنع في السجن واستعمال التعذيب حتى ولو كانت فترة التأخير بسيطة ، وكان على هؤلاء المندوبين تقديم تقرير شهرياً عما قاموا به خلاله ودرجة التحصيل فيه(١٠١) ، واستعملت القسوة ، ففي مكاتبة إلى حنا بحري يتضح مداها إذ فرض على أحد ممتنعي الدفع العقاب « ضربناه كرابيج مرتين ، وكل مرة نضربه فلما يأكل أربعين أو خمسين كرباجاً وبما أنه عليل يقطع النفس ويظن القواسة الذين ضربوه أنه مات فنرفع عنه الضرب » وهنا تدخل أقاربه ووعدوا بتسديد ما عليه « فقبلنا التعهد أحسن ما يموت ولا نطيل شيء »(١٠٢) ، ووصل الأمر لتدخل بعض القناصل لوقف عقوبة السجن على من لم يدفع الفردة ، فقد وافق شريف على طلب قنصل فرنسا بشأن أحد المقربين إليه بإعطائه مهلة للدفع(١٠٣) . ومما لا شك فيه أن ذلك العنف أدى لبذل المحاولات لتجنبه ، فمن أجل الضرائب ولإتمام دفع المطلوب كانت تتم الإستدانة والتي وجد فيها المرابون الأجانب تحقيقاً لأغراضهم فقدموا الأموال بالربا الفاحش ، واشتروا المحصولات مقدماً ، وحين العجز عن السداد يمتد الأجل ، مع إضافات جديدة وينتهي الأمر غالباً ببيع الممتلكات(١٠٤) .

أما عن إيجابيات الحكومة فقد وضح فيما أنزلته من عقاب على الملتزمين والمتسلمين الذين مارسوا جبروتهم على الأهالي ، وبذلت الجهد في سبيل إقامة الحق ، ومع أنه اعتبرت أن من حقها الحصول على ما فرضته من أموال ، ولكنها في بعض الحالات تنازلت عن بعض مالها ، فعندما جاء تقرير بحالة الفقر والبؤس الذي تعيش فيه قرى بيت لحم من أثر إجراءات عبد الله باشا ، وأنها غير قادرة على توريد المطلوب منها من مال الميري ، خصم مما عليها مراعاة لتلك الظروف(١٠٥) . كذلك لما طلب متسلم غزة من شريف رفع « غلال المبايعة » ـ كان يؤخذ سنوياً بلا مقابل فيما سبق الحكم المصري ـ وذلك لضيق حال الفلاحين وتسحبهم ، يرد شريف « لا بأس إذا ارتفعت عنهم لأجل عمارهم »(١٠٦) . كما رفعت بعض الأموال عن قرى ساحل عكا التي أعطت بيوتها لاستعمالها كمخازن أسلحة للجيش ثم وضع فيها وارد أنبار الغلال ، وأعطيت مهلة لبعض القرى في سداد ما عليها بعد التأكد من عجزها « حيث العمار مع الإمهال أولى من التحصيل مع الخراب »(١٠٧) .

ويلتمس إبراهيم من أبيه التخفيف عن أهالي المناطق الفقيرة فيما يخص ضريبة الفردة ، فيصف له حال صفد وقرى البدو الثمانية التابعة لها «وفي السنة الماضية لم تنبت مزروعاتها ، والظاهر أنهم لا يستطيعون زراعتها هذا العام أيضاً بسبب تجنيد الجنود منهم » ويوضح صعوبة التحصيل « من قوم من العجزة الذين اشتهروا بالفقر والمقيمين في منطقة صخرية »(١٠٨) . وأرسل المندوبين لفحص حالات القرى وكتابة التقارير السرية عن طرق تحصيل الضرائب ، وحدث في القدس أن أرسل « مصطفى أفندي قول أغا البلطجية » لدراسة أحوال خمس قرى يسكنها طائفة الروم فتبين أن إحداها ورد جزءاً من ضريبتها السنوية للخزينة وما زال متبقياً عليها ، وأن الأشخاص الذين يرسلهم المتسلم لاستعجال تحصيل الضرائب يتقاضون مبالغ بأسماء مختلفة كحق الطريق ، والخدمة ، والمصروفات ، ويدفع لأحدهم مرتب قدره ١٣٥ قرشاً ، وأن الكاتب يأخذ من المبالغ المورّدة للخزينة « صرافية » قدرها بارة على القرش ، حتى بلغ مصروفات القرية ٤٥٥٠ قرشاً بالإضافة إلى المطلوب الرسمي منها « وهكذا

يغدر بالأهلين ويقاس هذا على سائر القرى » وقرر مشايخ القرى أن المتسلم أخذ منهم ١٥٠٠ قرش كبدل جواد ، كما فرض عليهم أن يعطوا لفرسان « العوارية » المقيمين في القرية لمتابعة تحصيل المطلوب قرشاً يومياً لكل واحد لثمن الدخان وآخر لثمن العليق ، زيادة على مصروفاتهم العادية ، وأن عليهم أن يذبحوا لهم من الأغنام ليأكلوها يومياً ، ويؤكد المندوب أن هذه الحالة عامة وتجري في كل قرى القدس[١٠٩] . وقد حقق في الأمر ورفعت بعض الأعباء عنها حتى أن قاضيها وعلماءها وأعيانها « أعرضوا بلسان الحمد والشكر وصول أمره الكريم بإعفائهم من الإعانة المطلوبة منهم »[١١٠] .

ورفع عن نابلس في أوائل عام ١٨٣٦ ما كان مفروضاً على صانعي الفخار والبساتين للمتسلمين ، وإبطال ما كانوا يأخذونه من أعشار على البيع والشراء[١١١] . أيضاً ألغيت جباية الخوة التي ألزم بها العابرون للمسالك التي يقطنها البدو[١١٢] . ويمكن القول أن الحكم المصري سار وفق منهج وضعه بدقة وكان عليه أن ينفذه مهما قابلته ظروف فلا بد من التغلب عليها ، ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة في سبيل أن يحقق أهدافاً أحنى لها الجميع وذلل من أجلها كل الصعوبات .

واعتبرت الرسوم الجمركية من الموارد الهامة التي اعتمدت عليها مالية الإدارة المصرية ، ولم تكن بمستحدثة لها ، فخضع لها الشام في العصر العثماني . وفي البداية مثلت الرسوم الداخلية مكانتها ، ففي عام ١٨٣٥ بلغ إيرادها ١٣٠ ألف كيس ثم ارتفع في العام التالي إلى ١٥٠ ألف كيس[١١٣] . وفرضت رسوم التسريح على المحصولات والسلع الاستهلاكية مثل الدقيق واللحوم والأسماك والبيض والدواجن وغيرها سواء كانت للخصوصيات أو التجارة وذلك عند نقلها من مدينة إلى أخرى داخل الشام ، وحُصِّلت على أبواب المدينة[١١٤] . وتقررت رسوم الدخولية على الحيوانات ، فيدفع عن كل رأس من الأبقار والجاموس ضريبة من ١٣ ـ ٢١ قرشاً إذا كانت لغرض التربية ، ومن ٦٠ ـ ٧٠ قرشاً للمعدة للذبيح ، أما الغنم والماعز والجمال فتدفع رسماً سنوياً يزداد حسب قيمتها[١١٥] . وفي الحقيقة فإن الحكم المصري خفض من

هذه الرسوم بدرجة كبيرة بلغت ما بين ٦ ونصف ـ ١٢٪[١١٦] . وهناك بعض من المنتجات رفعت عنها تلك الرسوم ، فصدر الأمر لمتسلمي مدن الساحل بإلغاء « التسريخ المفروض على الغلال الواردة ، وبعدم تحصيل فلس واحد من موردي الغلال ، وهذه الإجراءات تؤدي إلى كثرة ورود الغلال إلى يافا فلا تبقى هناك حاجة إلى استيرادها من مصر »[١١٧] .

وأعفي الأوربيون من رسوم المواد التموينية الخاصة باستهلاكهم[١١٨] ، ولكن استغل ذلك الوضع وأسيء استخدامه ، فأقدم القناصل ووكلاؤهم على توسيع هذا الاستثناء ، فمضوا ينقلون تلك السلع بحجة الإستهلاك والتي وصلت بين ٢٥٠ ـ ٣٠٠ أردب لكل منهم حيث يتولون بيعها بالأسعار التي تروق لهم وينالون المكاسب على حساب الوطنيين[١١٩] ، حتى أن إبراهيم يكتب لسليمان باشا مبيناً استياءه «يا أخي إن هؤلاء الناس يأخذون منا الغلال ثم يطلبون المزيد منها بدعوى أنها لا تكفيهم ثم يبيعونها للأهالي » ، وطلب منه وضع نظام بتحديد الكمية التي تفي لتموين هؤلاء القناصل والتساهل في نسبة زيادة معقولة للقضاء على ما يقومون به[١٢٠] .

ولجأ الكثير إلى تهريب البضائع حتى لا تدفع الرسوم ، وأحياناً كان يتم ذلك بالتعاون بين التجار ورجال الجمارك ، وقد صدرت التعليمات والتحذيرات بمصادرة البضائع والقصاص من الطرفين[١٢١] . وللعلاج والإصلاح ، ومع سياسة حرية التجارة التي انتهجت ، وللعمل على تسهيل سبل الرواج وازدهار التبادل ، وإتمام التكامل بين الممتلكات التي تخضع للحكم المصري ، وللحد من غلاء الأسعار التي كان مؤشرها في الارتفاع ، وللقضاء على الحيل التي لجأ إليها التجار، ألغي تكرار استيفاء الرسوم الداخلية وأصبحت تستوفى مرة واحدة في أول جمرك تمر منه في مقابل « تذكرة تخليص جمركي » تكون تصريحاً عاماً للمرور بعد ذلك من باقي الجمارك[١٢٢] . ووفقاً لذلك أصبح هناك نظام لإدارة الجمارك خضع لقاعدة واحدة ولكنه أثر على الميزانية بعد أن سقطت منها حصيلة التكرار .

وأصبح تحديد الرسوم للبضائع الواردة والصادرة الداخلة في نطاق

الممتلكات المصرية والبلاد الإسلامية يخضع للتثمين بالسعر المتداول في السوق ، ثم تحددت الرسوم عليها بنسبة ٣٪ ، كما أعطي التسهيل للتجار بإمكانية الدفع من البضائع نفسها بمعدل القيمة دون تحصيل الرسوم[١٢٣] . فكان هذا عمل يستحق التسجيل حيث أسقط العوائق الجمركية التي وقفت د تحقيق سياسة تجارية ناجحة قبل ذلك ، وأعطى سمة جديدة في نطاق ا التجارية . ومما يذكر في هذا الصدد أن الأجانب تهربوا من تلك الرسو فعندما ورد ١٠٠ حمل من الطباق من أرضوم لتباع في حلب بمعرفة « القنصل الخواجة روفائيل » أبى أن يدفع الرسم بالرغم من أن الطباق لا يمتلكه بل هو وكيل لبيعه[١٢٤] .

وبالنسبة للرسوم الخارجية ، فإن التجارة الأجنبية تحكم فيها التجار الأجانب ، والذين كانت لدولهم الامتيازات ، وتصدرتها بريطانيا ، وبلغت نسبة الرسوم ٣٪ وانخفضت على بعض المنتجات إلى ١ ونصف ٪ ، وتدفع في ميناء التفريغ ، وأعفيت تجارة الترانزيت من الرسوم[١٢٥] . وألغيت جمارك حماة ، حمص ، دمشق ، نابلس ، الخليل ، وأبقيت جمارك المواني وحلب حيث كانت تستوفى منها الرسوم للبضائع الواردة من اللاذقية والإسكندرونة وبغداد والأناضول والتي لا تحمل تذاكر تخليص جمركي[١٢٦] . وخفضت الرسوم على التجار الوطنيين ، وذلك للقضاء على ما يقوم به التجار الأجانب من العمل لحساب الأهالي وذلك بإدخالهم البضائع الخاصة بالوطنيين تحت أسمائهم ، ومما يذكر أن معظمهم كانوا يتمتعون بالحماية الأجنبية ، فترجمان القنصلية الأميركية ببيروت ويدعى « أبو عون سرسق » أسهم بنصيب وافر في هذا الأمر وأدخل المستورد برسوم زهيدة بينما هو لا يخصه إنما لتجار آخرين[١٢٧] . وبهذه الوسيلة يموهون الجمارك في تحصيل الرسوم ، فيذكر حنا بحري في مجلس دمشق أن هذا يؤدي إلى خسارة الحكومة ٣,٠٠٠ جك في السنة نظراً لاتباع تلك الطريقة ، ولذا رئي تحصيل ٥٪ من التجار الوطنيين على البضائع المستوردة من أوروبا ، وبذلك خفضت الرسوم وزالت القيود ، وعليه يزداد الاستهلاك وبالتالي الاستيراد ، ويبين فارن لحكومته بأن هذه الإجراءات في

جانب السياسة البريطانية « إنها لصالح تجارتنا بصفة عامة حيث أن التجار الوطنيين يستوردون منتجاتنا الصناعية ومنتجات مستعمراتنا مباشرة من إنجلترا »(١٢٨) .

وجرى التحصيل من ميناء الاستيراد ، ونظمت البضائع الواردة بأسماء تجارها وسجلت ، ويعقب فارن بقوله « وتبعاً لذلك إزدادت الرسوم الجمركية هذا العام ٤٠٠ كيس »(١٢٩) . وبحث في أمر توحيد تعريفه الرسوم بعد اكتشاف أن هناك بعض المواد قدرت رسومها بـ ١٥٪ بينما البعض الآخر هبطت إلى ٣ أو ٤٪ ، وتعميم النظام الجمركي الموحد حيث اختلف الأمر من جمرك لآخر ، فعلى نفس السلعة يؤخذ ١٠٪ في مكان ، ٥٪ في آخر(١٣٠) ، فكان هذا دفعة جديدة في إطار النشاط التجاري .

وخضعت الجمارك لنظام الإلتزام وذلك عن طريق المزايدة ، ومن يدفع أكثر يرسو عليه المزاد ويصبح ملتزماً به وعليه توريد حصيلة الجمرك مقدماً ثم يستوفيها بطريقته الخاصة ، وكاد أن يكون هذا الإلتزام بأيدي المسيحيين عامة والأرمن خاصة مما سبب مصدر إزعاج لباقي التجار(١٣١) . وبطبيعة الحال سعت الحكومة لإعطاء الإلتزام لمن يدفع الأكثر . وأصبحت هناك جمارك متخصصة للبضائع ، كالحرير والدخان والخشب وغيره ، وركز على تحصيل المزيد ، فملتزم جمرك دخان بيروت أعطى ألف كيس ، ولكن خزينة الحكومة ترغب في سعر أعلى ، فصدر الأمر إلى متسلم بيروت « تعملوا مجلس بحضور كافة تجار طرفكم وإذا أحد زود شيء ترسلوا تعرفونا » وذلك بعد بيان أنه « من العادة في التزام مال الكمارك أنه كل سنة بالمزاد ليس بالنقص »(١٣٢) . ومضت المساعي من أجل الحصول على الزيادة ، فيصل الشكر إلى متسلم يافا بسبب « أنكم جمعتم الملتزمين ونزلتوهم بالمزاد وأرسلتم قايمة عن بيان الزيادة التي انتهى إليها المزاد ، وتبين منها زيادة المال بالإجمال عن العام الماضي ، وظهر بأن ذلك مزية صدق اجتهادكم فبارك الله فيكم »(١٣٣) .

وطُلب من المسؤولين أنه قبل السماح بدخول الملتزمين المزاد ملاحظة

« المضبوط منهم وغير المضبوط »[١٣٤] ، معنى هذا أن هؤلاء كانوا يخضعون لاختبار حيث أن هذا المركز لـه من الحساسية كما أن منهم من عمل به قبل الحكم المصري[١٣٥] . وبالرغم من ذلك إلا أنهم لم يكونوا على درجة كبيرة من الأمانة ، فأحياناً كان بعض المتسلمين يتعاون مع ملتزم الجمرك ، والنتيجة في غير صالح الأهالي ، مثلما حدث عندما تمكن مصطفى آغا بربر متسلم طرابلس من تسليم الجمرك إلى تابعيه إبراهيم آغا وتفكجي باشا « وحاصل منهم التعدي الزايد من ضرب وشتم وسب الدين والملة وخوض في أعراض وارتكاب معاصي وقطعيات من كافة الطوائف »[١٣٦] . هذا بالإضافة إلى أن بعض الملتزمين لم يكتفوا بالإساءة للأهالي بل حاولوا التحايل على الحكومة ، ونالوا جزاءهم « إن كل ملتزم لا يخلص من المطلوب منه إلى ١٥ ربيع الثاني تحضره وتضربه بالكرابيج إلى أن يوفي ما عليه » ، وتبين أن ملتزمي جمرك عكا وحيفا والأقلام « عندهم زيادة عن خمسين ألف غرش »[١٣٧] .

ومحاولة لعلاج الموقف رئي أن تستولي الحكومة على الجمارك لتدار بواسطتها وتعين لها موظفيها إلا إذا كان هناك من يلتزمها بشروط تفرضها وتكون أكثر ملاءمة لها ويقبلها الملتزم[١٣٨] . وبذلك يتضح أن الإدارة المصرية جاهدت من أجل توسيع نطاق التجارة رغم حاجتها المستمرة للأموال لكنها لم تضغط بثقلها على الرسوم الجمركية لوقوف الدول الأوروبية أمام حريتها في فرض ما تراه ، ولتحقيق سياستها في التخطيط الاقتصادي .

وكان للنظام المالي الذي طبق على الشام موقفه من العملة، فقبل الحكم المصري كانت العملة المصرية ممنوعة من التداول ، ومعه دخلت وأخذت طريقها وانتشرت ، ولكن إذا قورنت بالعملة العثمانية « المسكوكات الإسطنبولية » فاقتها الأخيرة التي كثرت حيث تتم بها العمليات الشرائية وتحديد أثمان البضائع والسلع ، هذا بالإضافة إلى وجود فرق بين السعرين المتداولين في الآستانة والشام بواقع من ٥ ـ ٧٪ مما جعل البعض يقدم على جمع العملات القديمة وتبديلها في الأستانة بالعملات الجديدة من الذهب والفضة لاستغلال الفرق[١٣٩] .

وسادت الفوضى نظام العملة مما جعل إبراهيم يطلب وضع أسس تخضعها للدقة وتعمل على توحيدها[١٤٠] . ونرى أنه عندما نشأت « أزمة الفكة » يعمل على سك عملة صغيرة ، ويرسل إلى أبيه يقول « بما أن النقود الصغيرة لم يبق لها أثر في بر الشام بحيث يتعذر الحصول على بارة أو بارتين إذا أريد دفعهما إلى أحد أو أريد استرداد بعض بارات عقب صرف جنيه ذهب . . وفي هذا تعطيل تام لحركة البيع والشراء بين الأهلين » ويطلب سك العملة الجديدة من النحاس وأن يكون سعرها « بالقدر الذي يبقى بعد إبعاد مصاريف السك »[١٤١] ، وأرسلت عينات من العملة المطلوبة للشام ، واشتملت على نوعين « قطع أم خمسة قروش وأخرى صغيرة » وفضل الأخيرة فأمر بسكها[١٤٢] .

واتخذت الإجراءات من أجل تثبيت سعر العملة المتداولة والحد من زيادتها، واستغلت الظروف فخلقت الأزمات ، ففي حلب انتهز التجار سواء الأجانب أو الوطنيين فرصة تحديد السعر وأخرجوا العملة من حلب وروجوها وربحوا من ورائها فكانت النتيجة أن قل المتداول منها « وإذا استمر الحال على هذا المنوال فإن النقود ينعدم وجودها بتاتاً »[١٤٣] . لذا لم تنجح الإدارة المالية في مسألة التثبيت ، ولم تبق العملة على سعر موحد ، فمضى تغيير السعر على دورات ، فنشأت مشكلة إختفائها ثم عودتها للظهور عند تغيير السعر حيث يستفيد حابسوها من تشغيلها إذ ترتفع قيمتها من ٣ ـ ٥٪ خلال شهر أو اثنين ، وأحياناً أخرى تستمر الأسعار على ما هي عليه لمدد من ٥ ـ ٨ أشهر فتكون الخسارة التي تراوحت بين ٢ ونصف ـ ٥٪ ، وأثر ذلك على الدائنين إذ أن المدينين امتنعوا عن الدفع حتى إذا ارتفع السعر قاموا بالتسديد[١٤٤] .

وأصاب الفشل المعاملات المالية ، وكثر التدليس الإفلاسي ، ولم يكن هناك قانون محدد له ، فساعد ذلك على انتشار وسائل التحايل وتعددت طرقها ، وحتى حينما أحكمت الرقابة وجرى التفتيش عمل أصحاب التفاليس على إخفاء ما يدينهم ، وفي هذا المجال استغلت الحماية القنصلية فدخل تحتها من أراد التهرب والمراوغة[١٤٥] . وأقدمت الإدارة المالية بناء على طلب حاكم مصر

على خفض أسعار العملة في عام ١٨٣٨ ، وكان له الحق في ذلك إذ أن العملة السائدة هي العملة التركية وقيمتها الاسمية لا تنطبق على قيمتها الحقيقية من الذهب ، إذن فعند التخفيض فرض للواقع ، وهذا يعطي الأمان والنظام لتداول العملة[١٤٦] ، فبعد أن كانت القطعة تساوي ٢١ قرشاً أصبحت ٢٠ قرشاً وهكذا بالتدريج ، وتبع ذلك تخفيض جميع العملات الأجنبية ، فالجنيه الإسترليني انخفض سبعة قروش وعشرين بارة ، والدولار الأسباني قرشاً واثنين وعشرين بارة ، وصدرت الأوامر الصارمة لسريان الوضع الجديد ، فيقول شريف « شددنا على أخينا متسلم الشام بذلك وهو استعمل الضرب والتعذيب لمن يسلك بالخلاف بغاية المضايقة »[١٤٧] .

واشتكى التجار من ذلك الحال وتم جمعهم فطلبوا مهلة « لكي يتخالصوا الناس من بعضهم بالديون والمشاكلات التي بينهم »[١٤٨] ، ولم يرض المدينون الذين يريدون أن يدفعوا ما عليهم وفقاً للسعر الأصلي لا الحقيقي ، ولذا قوبل التنفيذ بالصعوبة[١٤٩] . وأصبح هناك تساو في العملة بين مصر والشام بعد التخفيض إذ أن التداول سار وفقاً للأسعار في مصر وأدى ذلك إلى القلق لقلة حركة العملة المصرية بالشام ، ويبين شريف بأنه « قد أثرت هذه الحالة في تحصيل الأموال الأميرية وأقلام الإلتزامات الجاري تحصيلها وأوجدت بعض الصعوبة للحكومة والأهالي »[١٥٠] . ومع التطبيق ازدادت قيمة تحصيل الضرائب وفقاً للفرق المخفض[١٥١] .

وعندما حدث عجز في أوزان العملة المصرية « ذات فئة ٢٠ ، ١٩ ، ١٤ قرشاً » عن وزنها الأصلي أثر في السوق فأعطيت فرصة شهراً لإعادتها للخزينة والغيت ، وكذلك العملة « الإسطنبولية الفضية ذات فئة ٤ قروش » والتي مع تداولها ارتفعت أسعارها إلى ٦ قروش فزادت عن قيمتها الحقيقية ، كما منع خروج سبائك الذهب والفضة بحراً أو براً[١٥٢] . وعلى هذا بذلت المحاولات من أجل صيانة السوق المالية وحمايتها لما في ذلك من أثر على كيان الدولة .

هوامش الفصل الثالث :

(١) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ١٠٢ .

(٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ ، ١٦ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٠١/٢٧ - ٢ ، غرة ربيع الأول ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(٣) Fo. Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٤) Perrier: op. cit., 56.

(٥) Ibid, pp. 56, 57.

(٦) حيدر أحمد الشهابي : المرجع المذكور ، ص ٨٥٧ .

(٧) Cattaui: op. cit., Tome II, p. 64.

(٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٢٩ ، ١٩ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٩) نفس المصدر ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، نفس الوثيقة .

(١٠) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، تلخيص العريضة المقدمة لسر عسكر ٣٥/٦ ، صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١١) نفس المصدر ، تلخيص القسم التركي ١٠٨ .

(١٢) Cattaui: op. cit., p. 65.

(١٣) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ١٣٩ .

(١٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، نفس الوثيقة .

(١٥) نفس المصدر .

(١٦) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(١٧) Ibid, Campell's Notices on Farren's Answers.

(١٨) Ibid, Campbell's Report, op. cit.

(١٩) Cattaui: op. cit., p. 68.

(٢٠) Sabry: op. cit., p. 373.

(٢١) Perrier: op. cit., p. 94.

(٢٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٠١ ، ١١ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٢٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٩٢ ، ٢٢ ربيع الأول ، الوثيقة ٢٤٢ ، ٢٨ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٤) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٦٠ ، ٧ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٥) Cattaui: op. cit., p. 67, Perrier: op. cit., p. 95.

(٢٦) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٢٧) Dodwell: op. cit., p. 255.

(٢٨) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٢٩) Perrier: op. cit., p. 98.

(٣٠) Cattaui: op. cit., p. 67.

(٣١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٩٨ ، ٦ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٢) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٣٣) Ibid, Vol. 315, Farren-Palmerston, Oct. 29, 1837.

(٣٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة المكاتبة العربية ١٣٧ ، ٢٣ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٥) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلدان الثالث والرابع ، ص ص ٧٦ ، ٧٧ ، وثيقة ٢٢٨ ، ٢٥ شوال ، وثيقة ٢٤٨ ، آخر ذو الحجة ١٢٥٣ (١٨٣٨)، (القرش = ٤٠ بارة) .

(٣٦) Perrier: op. cit., pp. 95-97.

(٣٧) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٣٨) Cattaui: op. cit., p. 67.

(٣٩) Ibid.

(٤٠) Dodwell: op. cit., p. 254.

(٤١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، وثيقة ٤٩/٧ ، ٧ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤٢) نفس المصدر .

(٤٣) Fo. Vol. 283, Campbell's Report, op. cit., Sabry: op. cit., p. 370.

(٤٤) مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ص ٣٢ - ٣٦ .

(٤٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة وتلخيص الوثيقة التركية ١٧٥ ، ربيع الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٤٦) Perrier: op. cit., pp. 100-101.

(٤٧) Cattaui: op. cit., p. 65.

(٤٨) Farren: op. cit., p. 446.

(٤٩) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ١١٢ ، مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ٣٦ ، Cattaui: op. cit., pp. 40, 41.

(٥٠) Fo. 78, Vol. 262, Campbell-Palmerston, June 30, 1835. Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٥١) Ibid, Vol. 283, Mr Farren's Answers.

(٥٢) Perrier: op. cit., pp. 99, 100.

(٥٣) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ١٤٧ .

(٥٤) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ٩١ .

(٥٥) Fo. 78, Vol. 283, Mr Moore's Answers, Mr Farren's Answers, Farren: op. cit., p. 444.

(٥٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٩٢ ، ٢٩ رجب ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٥٧) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit, Mr Moore's Answers.

(٥٨) مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ٣٣ .

(٥٩) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ـ ١٤٨ ، وثيقة ١٥١٠ ، آخر شعبان ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٦٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة تقرير ٢٧ ، ٢٣ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٦١) Fo. 78, Vol. 283, Mr Moore's Answers, Mr Farren's Answers, Mr. Barker's Report.

(٦٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، ترجمة وتلخيص مضمون التقرير ١٦٢ ، ١٨ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٦٣) Perrier: op. cit., p. 95.

(٦٤) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ٩٣ ، ١٢ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٦٥) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٦٧ ، ٢٦ رجب ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٦٦) Farren: op. cit., p. 452.
الميـري من ١٢ ألف قرش إلى ١٥ ألف قـرش ومكوس البدو من ١٠ آلاف قرش إلى ٧٥٠٠ قرش اجمالي الفردة .

(٦٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، ترجمة وتلخيص الوثيقة التركية ١٨٤/٥ ، ٢٨ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٦٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٦ ، ترجمة الـوثيقة التـركية ٥١١ ، ٢٥ ذو الحجـة ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(٦٩) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ص ٨٨ ، ٨٩ .

(٧٠) Fo. 78, Vol. 262, Farren — Duke of Willington, Feb. 25, 1835.

(٧١) Ibid, Farren — Chapeaud acting Consul, Feb. 2, 1835.

(٧٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، تـرجمة الـوثيقة التـركية ٣٠٦ ، ٢١ ذو الحجة ١٢٤٩ (١٨٣٤) .

(٧٣) Farren: op. cit., p. 444.

(٧٤) Cattaui: op. cit., p. 67.

(٧٥) محافظ بحر برا ، محفظة ١٨ ، وثيقة ٥٩ ، ٩ ربيع الآخـر ١٢٥٦ ، ترجمـة الوثيقـة ٦٣ ، ٢١ ربيع الآخر ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(٧٦) محافظ الأبحاث ، محفـظة ٥٦ ، ١ الشام ، تـرجمة المكـاتبة ٥١ ، ٣ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٧٧) نفس المصدر ، صورة المكاتبة العربية ٨٥ ، ١٤ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٧٨) د . أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١١٧ .

(٧٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٣٦ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربيـة ١٩٠ ، ٢٢ ، ٢٣ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٨٠) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، وثيقة ٦/٤٩ ، ٩ صفر ١٢٤٨ ، وتحت نفس المعنى وثيقة ١٢ ، ٢ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨١) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٧ ، غرة شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨٢) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة ٩٢ ، ١٢ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨٣) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة المكاتبة العربية ٧٨ ، ١٤ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨٤) د . أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١١٧ .

(٨٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صـورة الوثيقـة العربيـة ١٤٦ ، ١٦ ربيع

الآخر ، وثيقة ٢٣٦ ، ٢٣ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨٦) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ٢٢٣ ، ٢٢ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ترجمة البند التركي من الوثيقة ٩٩ ، ١٥ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٨٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٠ ، ٧ محرم ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٨٩) Fo. 78, Vol. 283, Mr Barker's Report, Campbell's Report, op. cit.

(٩٠) Ibid, Farren's Answers.

(٩١) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ١١٢ .

(٩٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، ملخص مضمون التقرير رقم ٢١٨ ، ٢٥ ربيع الأول ، رقم ٢٢٧ ، ٢٥ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٧٣ ، ٢١ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٩٤) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة ١٧٧ ، ٢٢ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٩٥) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٠ ، ٧ محرم ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٩٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٣١ ، ١٨ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤١ ، ٩ رجب ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩٨) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ١٦٧ ، ٢٦ رجب ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ترجمة الوثيقة ٦٦ ، ١١ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٠٠) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ـ المجلد الثاني ، ص ص ١٣٤ ، ١٣٥ ، وثيقة ١٤٦ .

(١٠١) Politis: op. cit., p. 88.

(١٠٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٥ ، ٢ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٠٣) Fo. 78, Vol. 321, Consul General de France — Farren, 12, Oct., 1837.

(١٠٤) Politis: op. cit., p. 88.

(١٠٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٥٦ ، ٧ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٠٦) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة ٣١ ، ٥ صفر ١٢٤٨ ، وحول نفس المعنى ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٢١ ، ١٩ رجب ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٠٧) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ١٧٠ ، ٢١ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٠٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٤٨ ، ٤ رمضان ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٠٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٠٥ ، ١٥ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، البلطجية سلاح في الجيش .

(١١٠) نفس المصدر ، تلخيص الوثيقة ٣٥٢ ، ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، الإعانة هي ضريبة الفردة ، ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ١٠١ .

(١١١) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلدان الثالث والرابع ، ص ٢٣ ، وثيقة ١٨٢ ، أواخر رمضان ١٢٥١ (١٨٣٦) .

(١١٢) نفس المصدر ، المجلد الأول ، ص ٧٦ .

(١١٣) Cattaui: op. cit., p. 68.

(١١٤) Ibid.

(١١٥) Perrier: op. cit., p. 101.

(١١٦) داود بركات : المرجع المذكور ، ص ١٢٤ .

(١١٧) محافظ الأبحاث ، محفظه ٥٦ ، ١ الشام ، ترجمة التقرير التركي رقم ٨٨ ، ٢١ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(١١٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام صورة الوثيقة ٦٠ ، ٢٨ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، شملت حنطة ، شعير ، عليقة خيول .

(١١٩) Perrier: op. cit., p. 102.

(١٢٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، وثيقة ٣٢٢ ، ٢٢ جماد الأول ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(١٢١) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٦٧ ، ١٧ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٢٢) نفس المصدر ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، وثيقة ١٦/٢٥ - ١ ، ٥ محرم ١٢٥٣ (١٨٣٧) مذكرة في شؤون الجمارك ، Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٢٣) نفس المصدر .

(١٢٤) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص الوثيقة ٢٢ ، ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٢٥) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٢٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، نفس الوثيقة .

(١٢٧) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٧٥ ، ٢٧ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٢٨) Fo. 78, Vol. 315, Farren — Palmerston, March 26, 1837.

(١٢٩) Ibid.

(١٣٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، نفس الوثيقة .

(١٣١) Perrier: op. cit., p. 101.

(١٣٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية رقم ١/٣ ، غرة ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٣٣) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ٤ مكرر ، ٣ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٣٤) نفس المصدر .

(١٣٥) نفس المصدر ، محفظة ٥٧ ، ٢ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٩٥ ، ٤ شوال ١٢٤٧ ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٦ ، ١٣ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٣٦) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٩٤ ، ١٧ صفر ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(١٣٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٠ ، ١٣ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٣٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، نفس الوثيقة .

(١٣٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٣٦ ، ٢٠ ربيع الآخر ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٤٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة ٤١٤ ، نهاية شوال ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(١٤١) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٥١٤ ، ٢٥ ذو الحجة ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(١٤٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، ١٦ ربيع الأول ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(١٤٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، وثيقة ٢٣٩/٢٥ ، سلخ شعبان ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٤٤) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٤٥) Ibid.

(١٤٦) Ibid, Vol. 283, Campbell's Notices on Farren's Answers, No 24.

(١٤٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، وثيقة ٢٦/٢٩٥ - ١ ، ١٧ ذو القعدة ١٢٥٤ (١٨٣٩) وحول نفس المعنى ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، وثيقة ٢٧/٩٨ - ١ ، ٢٩ صفر ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(١٤٨) نفس المصدر .

(١٤٩) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٥٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، وثيقة ٢٧/٩٨ - ١ ، ٢٩ صفر ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(١٥١) Farren: op. cit., p. 448.

(١٥٢) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلدان الثالث والرابع ، ص ص ٢٥٩ - ٢٦١ ، الوثيقتان ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، آخر يونيو ١٨٣٩ - ١٨ ابريل ١٨٤٠ .

الفصل الرابع

الزراعة والصناعة

مما لا شك فيه أن الموارد الاقتصادية لها ثقلها ، حيث تشكل الدعامة الأساسية في كيان الدولة ، والشرق عموماً اعتمد على الزراعة ، تلك التي صنعت الحضارة منذ قديم الزمان ، وذلك نظراً لظروفه الجغرافية ، وعاشت مصر والشام في طبيعة متشابهة . وبناء على نظرية محمد علي الخاصة بالنهوض بالزراعة ، ومن خلال تجربته المثمرة في مصر ، كان التطبيق على الشام ، وآتت النتائج أكلها ، واتبع نفس الأسلوب مع الصناعة ، وإن لم يلق نجاحاً باهراً ، إلا أن النهضة الصناعية أثبتت وجودها .

● **الزراعة :**

شكل النظام الإقطاعي الهيكل الأساسي للمجتمع الشامي قبل الوجود المصري ، وطبق بكل مظاهره عليه ، وتحددت العلاقة بين أصحاب الإقطاعات والفلاحين وفقاً لارتباط الأسياد بالأقنان ، فالأسياد لهم الحقوق الكاملة على الأرض ومن عليها ، وقد عانى الفلاحون من عذاب العقوبات التي لاحقتهم من ضرب وجلد وسجن ، وأصبحت من مستلزمات حياتهم يجب أن يتقبلوها ما دامت هي في شرعية السادة أمر واجب التنفيذ ، فتمسكوا بها ، وفرضوا سلطتهم الاستبدادية وسطوتهم وتحكموا وتملكوا وأوقعوا الظلم ومارسوه بمختلف طرقهم وكما يحلو لهم ، ولم يحاسبهم أحد ، فما دام الاقطاعي يدفع مطلوب الدولة من الضرائب عن مقاطعته ، فله حرية التصرف فيما استحوذ عليه ، فعلى سبيل المثال اشترى رأسمالي بيروتي من الحكومة سبعين ميلا مربعاً من أرض تضم

عشرين قرية يسكنها أربعة آلاف نسمة وأجرها ليهود ثم باعها إليهم ، وكانت النتيجة إخراج الفلاحين من أرضهم[١] .

وبجانب السلطة الإقطاعية تحكم الباشوات وعملوا على دمار القرى وساعدوا على انتشار الفوضى ، وكان عبد الله باشا من أصحاب هذه التصرفات ، وقد سجلها شاهد عيان فرنسي ووصف الجور والفساد والجشع والطمع والإبتزاز والاحتيال والسرقات والتزوير والذي وصل إلى أن « اتسع نطاق الصحراء بما انتشر من الخراب في الأراضي الزراعية وكثر من الأطلال والأنقاض » ويتابع « وسارت الأحوال على هذا المنوال حتى حل الخراب والأمحال محل العمران والخصب ، ولم تبق إلا القبور دليلاً ماثلاً على أن قرية كانت زاهية زاهرة في هذا المكان ثم اندثرت ودخلت بالظلم في خبر كان »[٢] .

وجاء الحكم المصري ليعصف بهذا النظام وليهدم أسسه وقواعده ليقوم عليها آخر له سماته التي مثلت تغيراً إجتماعياً ، وأعيد توزيع الأراضي ، وحلت الجيوش العسكرية الإقطاعية ، وجردت من السلاح بالقوة دون تمييز بين الأشراف وغيرهم من عامة الشعب[٣] ، كما ألغي نظام زراعة أراضي السلطان[٤] ، فآلت للحكومة المصرية ، وضمت أيضاً ممتلكات الباشوات ، وعلى يديها انتظمت الملكية[٥] .

وفي إطار التنظيمات الجديدة لم يلغ الإلتزام واتبع ما هو في صالح الحكومة ، فقد أرسل متسلم حلب لإبراهيم يعرض عليه حالة القرى في متسلميته ، فجزء منها اعتاد الولاة فيما سبق إعطاءه للأعيان بطريقة الإلتزام ، وآخر تديره الحكومة « جهة الميري » ، وإنه قد حان وقت الزراعة ، وانتهت مدت الإلتزام للأول ، ويحتاج الثاني إلى مستلزمات الزراعة من تقاوي وخلافه ، فجاءه الرد بالعمل على الأصلح والأربح ، وأنه بالنسبة للقرى التي تتولاها الحكومة « إن كان يتحقق بعين اليقين أن إلزامهم أوفر نفقاً فلا بأس لعمل مزادها والذي يقع عليه المزاد بزيادة عن إلتزام العام يفوضوا له الإلتزام حسب القواعد المرعية »[٦] ، وأصبح كثير من القرى يؤجر سنوياً بالمزاد للأفراد

لحساب الحكومة[٧] . هذا وقد سمح بإعطاء إقطاعات من الأراضي الأميرية « للعساكر المنصورة »[٨] ، وتنفيذاً لسياسة التعمير التي سارت عليها الإدارة المصرية مضى أصحاب الرتب من الجيش يطالبون بامتلاك الأراضي غير المزروعة وبينوا كيف سيحولونها لأشجار زيتون وكروم وتوت[٩] . وبذلك وضح التخطيط الذي سارت عليه الدولة بالنسبة للأرض .

وتمكنت السياسة الزراعية المصرية من توفير عوامل الإنتاج وبذلت المجهودات من أجل التعاون الكامل بينها ، ونجحت فيما سعت إليه وسجلت تقدماً كبيراً في هذا المجال . وفي حقيقة الأمر فقد كان إبراهيم مولعاً بالزراعة فارتبط بطمي الأرض ووجد فيه منبع الثروة ورخاء البلاد وما يعكسه ذلك من نتائج طيبة على الحكومة خاصة والمجتمع عامة .

ومن هذا المنطلق أقدم إبراهيم بكل حماسة على تشجيع الزراعة ، والأرض لديها الاستعداد لتعطي ، وأدوات الإنتاج متوفرة ، فأيدي الفلاحين وسواعدهم معطاءة خاصة إذا وجدت من اعتنى بها وساعدها ، وأبعد عنها القسوة والصرامة وأعطاها الأمان والاستقرار ، وتوفر ذلك مع الحكم الجديد ، وقضى إبراهيم على العقبات ، فنراه يقدم على المساعدات المادية للفلاحين للنهوض بأراضيهم ، فأوجد ما يمكن أن نطلق عليه « بنك التسليف الزراعي » وأقام صرافاً في بعض المدن الرئيسية « أدنة ، حلب ، دمشق » ومعه ٥,٠٠٠ جنيه لتقديم السلفيات اللازمة للقيام بزراعة الأرض ، ففي أدنة يقدم راغب السلفة طلباً إلى حاكم المدينة الذي يحدد المبلغ ، وفي حلب على طالب السلفة أن يقدم ضماناً ، وكانت النتائج مرضية إذ تضاعف الإنتاج وتقوى الاقتصاد[١٠] . ولم يقتصر الأمر على السلفيات بل أعطيت المنح للمناطق المحتاجة ، فوزع على « سواحل عكا وبلاد مقاطعات صفد مائة وخمسة عشر كيساً »[١١]

وأتبع هذا الطريق ، ففي عام ١٨٣٦ منح إبراهيم الفلاحين « ٣٣٠,٤٠٠ قرش نقداً ، ٤٤٧ شنبيل قمح ،/ ٢٠٧ شنبيل شعير »[١٢] ، كما زيد عدد

المحاريث حتى وصل في نفس العام إلى ٢٢٢٩ محراثاً[١٣] ، ويقول مور القنصل الإنجليزي في بيروت « إن كل ذلك كان لمصلحة سوريا إذ أزال عنها عبثاً كبيراً ، واستفادت اللاذقية من أرضها الخصبة بعد أن حرمت مدة طويلة . . . وبذا يكون إبراهيم قد مكن الفلاحين من زراعة الأراضي »[١٤] . ولم يبخل على الأرض ، فوضع رؤوس الأموال في المشروعات الزراعية ، وكونت أمواله جزءاً كبيراً منها[١٥] ، وزرع لحسابه الخاص سهل أنطاكية وكان بوراً ، وأسهم ضباط جيشه حتى رتبة رائد في الإنفاق على مشروعات مماثلة[١٦] . وعليه أصبح « كثير من القرى التي تركت فيما قبل ، مزروعة وتعطي إنتاجاً عالياً »[١٧] . وأمضى إبراهيم أيامه في التنقل والتحرك والتفتيش على الأعمال الزراعية حتى إنه كان يقوم بنفسه بمسك المحراث وحرث الأرض ليعطي المثل في التطبيق[١٨] .

وينقل لنا القنصل الإنجليزي في حلب تلك اللقاءات التي كانت تتم بين القائد والفلاحين من أجل العمل على تلافي هبوط الإنتاج والإرتفاع به « في عيد الفطر حضر حوالي ٨٥٠ من أهالي حلب ، ١٧٠٠ من فلاحي قراها ، واستقبلهم إبراهيم بكل احترام وشرح لهم المساوىء التي نتجت عن نقص المحاصيل وأنه لا يود أن يتكرر ذلك وأنه من الضرورة القيام بزراعة جميع الأراضي »[١٩] .

ولأجل استمرار سياسة دفع عجلة الانتاج الزراعي ، أعفى إبراهيم الفلاحين من الضرائب مدة ثلاث سنوات[٢٠] ، وقدم المزيد ، فعندما تبين أن فلاحي بعض القرى « أحوالهم مضمحلة للغاية ومفتقرين إلى المساعدة بإعطاء قوة وبدار لأجل عمار وتمشية أحوالهم » طلب عمل حصر بما يتطلبه الوضع « لكن بعد الإطلاع تحصل رابطة إلى توجيه لوازم العمار »[٢١] ، وكان مجرد أن يطلب الفلاحون « التقاوى والمال لحلول موسم الزراعة » تتم الموافقة في الحال[٢٢] ، وبذلك شد أزر غير القادرين وأخذ بيدهم « الفلاحين الضعفاء المحتاجين يتحرر لهم قوت من حنطة وشعير للبدار ودراهم يشتروا بها بقر . . . ويكون التسليم من الأنابر على يد ملتزمين ومشايخ القرايا فيوزعوها على أربابها

بـالتمام »(٢٣) . ويكتب إبراهيم لشـريف « لقـد كفى مكثكم هـذه المـدة في الشام ، ويحسن لو غادرتم الشام وجئتم جهات حما وحمص فوزعتم بذراً على الذين ليس لديهم بذور وثيراناً أو نقوداً على الذين ليس لديهم ثيراناً على حسب حاجتهم وقضيتـم مصالح تلك الديار »(٢٤) . هذا ورصدت المكافآت للفلاحين الذين يبذلون الهمة ويأتون بالنتائج الحسنة(٢٥) .

وحـرر شريف للملتزمين بالإهتمـام بالـزراعة خـاصة مـع زيادة الأمـطار وتشغيل جميع الأيدي الزراعية العاملة والتشديد على الفلاحين « الذين يوقفون الزرع »(٢٦) . وصدر مرسوم من إبـراهيم لأعضاء مجلس شـورى دمشق يطلب منهم المبـاشرة الـدقيقة على الفـلاحين « بأن يبـادوا الفـلاحة وزراعـة جميـع الأراضي ولا يبقوا أرض بور بدون زراعة ، ولا يفتكروا بامتـداد أيادي العـرب عليهم ويظنوا هذه الأوقات مثل التي برحت فبعون الله تعالى وقدرته لا ندعى ولا نمكن أن يتعدى أحد على أحد »(٢٧) ، كما هدد شيوخ القـرى بإنـزال العقاب بهم إذا وجدت في أراضي قراهم مساحات غير مستغلة(٢٨) .

ومثلت عودة الفلاحين للقرى وزراعتها نموذجاً للنشاط الزراعي الذي غمر الشام في العهد المصري ، وكانوا قد تركوا أراضيهم ورحلوا عنها لما عانوه من ظروف الحكم السابق ، وتلاحقت الطلبات بشأن الرجوع والاستقرار « إن أهالي قرية المأمونية من قرايا الشام أعرضوا إلى مجلس الشورى حيث كانت متراكمة عليهم المصاريف والدهايك من الولاة السابقين وطحوم الجراد فتـركوا قـريتهم والآن ملتمسين الرجوع إلى قريتهم لكي يعمروها » وتأتي في الحـال الموافقـة التي تعـطيهم الأمـان « وأنـه بـأيـام سعـادتـه أيـده الله يشـاهـدوا كـل الـراحـة والصيانة »(٢٩) .

وخرجت التعليمات بشأن إتمام إعادة الحياة للقرى ، فقرية « صحنايـا » من قـرى دمشق البعض من فـلاحيهـا متسحبين والبعض الآخـر في حـالـة من الضنك ، فتصدر الأوامر بأن « يطيبوا خاطرهم وخاطر الفلاحين النازحين وحالاً ينبهوا عليهم بالرجوع إلى قريتهم وأن يتعاطوا أشغالهم »(٣٠) . ومضت عمليات

إعادة التوطين واتخذت التنظيمات بشأن ذلك ، فصدر الأمر للفلاحين بترك إيالة صيدا إلى قراهم في حوران وعجلون والجيدور « لتعمير القرايا »[٣١] .

وطبق العدل بين القادمين والقائمين ، فعندما تمت عودة الفلاحين لقراهم ، هناك من وجد أن أرضه قد استأجرها « بعض الشدادة وزرعوها » وهنا أتفق الرأي على « المصالحة بين الشدادة وأهل القرية بأن يبقى النصف بين الشدادة والآخر لأهل القرية » كذلك « مال الميري » وزع على الفريقين[٣٢] . ورغم كثرة الوافدين من الفلاحين إلا أن القرارات صدرت بعدم الغبن بين الطرفين « أن يساووا بين الفلاحين القدم والجدد بحق الله تعالى حيث لا يصل مغدورية على أحد »[٣٣] .

وجاء الدور على القرى الخربة بفعل الجنود الأتراك ، وكانوا قد أتلفوا مزروعات قرى حمص وحرقوا أخشاب بيوتها فأصدر إبراهيم أوامره « بعمار قرايا حمص وتطمين فلاحيها » ومضى التنفيذ على الفور[٣٤]، كما وضعت الدراسات من أجل الأراضي الخصبة والتي أهملت ولم تستغل ، فقد كتب شريف الأمير جواد الحرفوش ليبحث أمر « مقاطعة بعلبك وعمارها ، ففيها أراضي خصبة ومعظمها بطال من قديم الزمان ومعظم قراياها خاربة »[٣٥] .

ولمزيد من التشجيع والتحميس في مجال التعمير أعطيت التراخيص بأن « الذي يزرع كرم وبستان في أرض غير حية تصير له ملكاً ولا يكون عليه مال »[٣٦] ، كذلك أراضي الحكومة غير المزروعة الموجودة في عكا ، فقد رئي إحالتها على الراغبين في عمارها وتمليكها لهم بطريق الحكر « فتعمر تلك الأماكن ، وتنتفع الحكومة بأخذ حاصلاتها »[٣٧] . وعادت الحياة للقرى المهجورة عقب استجلاب الفلاحين من القرى المجاورة إليها ، وبعد أن أجبر الرأسماليون على المساهمة في هذا الأمر ، ولكن أساساً اعتمدت سياسة التعمير على تمويل الدولة حيث صرف عليها من الأموال الأميرية[٣٨] . وشكلت هذه النهضة مظهراً براقاً ، فيسجل القنصل الإنجليزي في حلب أن زراعة الأراضي تمكنت من أن تستولي على اهتمامات المسؤولين المصريين[٣٩] .

وصحب تعمير الأراضي في القرى إعادة المباني فيها ، فقد طلب متسلم إربد الإذن من إبراهيم « بمشترى خشب لأجل تعمير البيوت » فرحب بالأمر رغم حاجة الدولة له « لا بأس من مشتراه لأجل لوازم العمار ، ويقتضى أن يقيده على الفلاحين سلفة على سبيل القرض يؤخذ منهم بأوقات مواسمهم »(٤٠) . وبذلك عادت الحياة ودب النشاط في الريف الشامي وتحققت المصلحة للدولة والفرد .

وعاش الفلاحون تحت الحماية المصرية التي رفعت عنهم شرور الانتهازيين ، فخضع الشيوخ للرقابة حتى لا يمارسوا جبروتهم السابق ، ووكل إلى المتسلمين تفقد أحوال الفلاحين ودراسة العلاقة التي تربطهم بشيوخهم ، وعليه انكشفت حالات الظلم « اتضح أن الشيخ كايد وشركاءه بعجلون مختلسون من أموال الفلاحين والفقراء ، وأنه بسبب الشبهة يهم تقيد المذكور في تصحيح حسابه من فلاحين القرايا كل قرية بمفردها، وكل فلاح وحده بوجه التدقيق »(٤١) . وحينما اشتكى فلاحو قرية « عقربا » من شيخهم « حسين البكار » لأنه يطالبهم بالمزيد من الأموال المقررة ، يحقق معه « يطلب شيخ واختيارية القرية لأجل رؤية الدعوى بوجه الحق »(٤٢) ، ولما احتج فلاحو قرية « محجة » على تصرفات شيخهم وتعديه عليهم طالبين رفعه وتنصيب غيره ، طلب من متسلم حوران حقيقة المسألة « وإذا كان الشيخ غير موافق لاستحصال راحة الفلاحين وغير ممتزج معهم . . فينبغي أن يرفع من المشيخة ويوجه شيخاً عوضه »(٤٣) . أيضاً منح الفلاحون حق رفع الشكوى على الملتزمين(٤٤) ، وعلى هذا جهروا بآلامهم .

كذلك منع عنهم مفسدو أرضهم ، ففي شكوى من فلاحي قرية « برزة » بأن « أصحاب الماعز عمالين يطلعوا معزاهم على الزرع » فأوقفوا في الحال « ومعاذ الله أن يبدو بعد الآن شيئاً مغايراً عن الرضا فما يقدروا على الجواب »(٤٥) . وضمنت لهم حدود أراضيهم وسلامتها ، فعندما أعرض فلاحو قرية « يعفور » أن فلاحي قرية « رأس العين » اعتدوا عليهم « ودايسين حدود فيما بين أراضي رأس العين وأرض يعفور ويفرزوا الحد بينهم على موجب الوقفية بحق الله تعالى من دون مراياة ولا مداجاة مع أحد »(٤٦) ، ولما رفض

بعض الفلاحين الخروج من قرى « حماة والشعر » توجه مباشرون مخصوصون بأوامر مشددة لإخراجهم[٤٧] . وحينما اشتكى فلاحو قرية « دوما » بأن « عندهم بالقرية ناس أغراب ليس لهم فلاحة ولا عليهم مال ميري وأنه حاصل منهم حركات غير مرضية » صدر الأمر بترحيلهم من القرية[٤٨] . وضرب على أيدي المغتصبين ، فقبل الحكم المصري تقوت بعض العصابات وضمت الأراضي لها بعد أن استولت عليها عنوة « الدنادشة أهالي مقاطعة الشعرة وضعوا أيديهم على بعض القرايا القريبة لهم على وجه الاغتصاب ، وعدا ذلك أخذوا جملة فلاحين من أهالي المقاطعة واستفلحوهم بالمقاطعة » وعليه تحرر لمتسلم طرابلس بوجوب إعادة الأمور لنصابها وردع الانتهازيين بدون أدنى تأخير[٤٩] .

ووقفت الإدارة المصرية مع الفلاحين وساندتهم ضد مستغليهم من التجار الأجانب وأصحاب الحمايات الذين نزلوا القرى ومارسوا أعمالهم المشهورة ، فكانوا يشترون المحاصيل قبل حصدها ، ويغبنون فيها أصحابها ، وقدم المرابون القروض وبالتالي تحكموا في أسعار الشراء بما يوافق هواهم[٥٠] ، فأراد إبراهيم أن يخلصهم من تلك الأوضاع ويلغي هذه العمليات الزائفة وخاصة مسألة الدفع مقدماً[٥١] ، وطلب توضيحات كاملة لحسابات الفلاحين مع هؤلاء الذين اندسوا في القرى وأصبح للواحد منهم فرائسه التي لم تقل عن ثمانية في كل قرية وذلك ليطبق العدل والحق[٥٢] . كما أرسل المحاسبين للإطلاع على الكشوف والبيانات والديون لإعادة النظر فيها[٥٣] ، وحدد فائدة القروض بـ ٢٥٪ بعد أن كانت الأرباح تصل إلى ١٠٠٪[٥٤] . ولكنه لم يكن قاسياً على التجار إذ لم يعتمد على ما وصله من حسابات إلا بعد اطلاعه على حساباتهم لأن « الفلاحين ليس لهم إلمام بالكتابة كما أنهم لا يعلمون تواريخ الأموال التي قبضوها من التجار . . . فإذا حوسب التجار بمجرد كلامهم ومقطع حسابهم فقد علم بالتجربة أن ذلك لا يكون قسطاً وعدلاً »[٥٥] . وعندما فكر إبراهيم في إلغاء عقود السلفيات وقف له القناصل ، خاصة بينما ماطل الفلاحون في دفع ديونهم ، فأعلنت الإحتجاجات والمعارضات من كل جانب للوقوف أمام تلك الإجراءات سيما وقت أن رئي إعادة حسابات السنوات السابقة ، وطالب التجار

الأجانب التعويض ، وتزعم الحركة كتافاكو الذي كان قنصلاً لعدة دول وأحد المستغلين(٥٦) ، ولذا هدأت عاصفة الهجوم على الأجانب خاصة بعد أن وجدوا المؤازرة من دولهم . .

وكانت أهم خطوة قدمت للفلاحين هي صد هجمات البدو الرحل عنهم ، هؤلاء الذين كتبت لهم حياة مستقرة تحت الحكم المصري ، فتحولوا إلى فلاحين ، وعلى الحدود أنشئت القرى وضمتهم بين جنباتها وأعطتهم التمدن محاولة نزع صفات الطبيعة القبلية من داخلهم ، وعليه توطن الآلاف منهم بعد أن غرس فيهم حب الأرض وممارسة الحياة الاجتماعية في ظل نظام الدولة والإقلاع عن العادات السيئة بل والشريرة المتوارثة فيهم(٥٧) . وعليه غدا من المألوف رؤية القرى في سهول أدنة يعمرها الأرناؤوط والتركمان والأكراد(٥٨) ، ووكل إبراهيم للبدو زراعة الأراضي المهجورة بل والصحراء وعلى هذا وكما يذكر فارن للقنصل الإنجليزي بمصر « أصبحوا منتجين ، واستفادت البلاد من توطيد الأمن وفي الوقت نفسه من زيادة الأراضي المنزرعة »(٥٩) .

وتعددت العشائر التي أسهمت في ذلك العمل« زرعت عشيرة سرقنطي مناطق كثيرة من الأراضي الخالية التي تحيط بالموضع المسمى خان دره سي ، وعشيرة كورن قامت بزراعات كثيرة في مناطق قلعة آنة ورزة ، وكانت أهالي سيس تقل من الزراعة خوفاً من العشائر ، وفي هذه السنة المباركة زرعوا مساحات واسعة إلى مسافة ساعة من آنة ورزة ، وقامت عشيرة بوزطغان بزراعات كثيرة في شرق نهر جيحان ، وأيضاً زرعت كثيراً عشائر جريد ، قرة ، جاجيلو ، كورکجي ، ويبدو منهم الرغبة في تكثير محاريثهم في ظل ولي النعم . . . بعد أن كانوا يحصلون على معيشتهم عن طريق السلب والنهب خفية أو جهاراً »(٦٠) . ومما لا شك فيه أن هذا الأمر احتاج لمجهود واستخدمت فيه القوة حيناً والسياسة حيناً آخر ولكن في النهاية انعكست نتائجه الطيبة على المجتمع .

وتمتعت المنطقة الشمالية بنشاط مكثف ، وأظهر أهلها الهمة والحماس

والغيرة على زراعاتهم ، ففي مكاتبة من أدنة إلى إبراهيم يتبين هذا الأمر « لم تشاهد سنة زرع فيها الزرع في وقته مثل هذه السنة ، وعمر في أدنة وطرسوس نحو عشرة قرى جديدة وتتقدم شؤون الزراعة يوماً فيوماً »(٦١) . وصدر بيان من مجلس شورى أدنة احتوى على نتائج السياسة الزراعية ومنه تبين أنه تم إنشاء ٢٥ قرية حديثة غير تعمير القرى القديمة والتي زادت محاريثها بواقع محراثين أو ثلاثة محاريث لكل قرية حسب سعتها ، هذا بالإضافة إلى عمارة البيوت « وتمتع الفقراء الذين هم ودائع المعية في أيدي الحكام بالأمن والراحة »(٦٢) .

وانتشرت القرى على أراضي الشام ، وبلغت ١٢٤٥ قرية حتى عام ١٨٣٦/١٨٣٧ ومن الملاحظ أنها شملت قرى جديدة وأخرى تم إحياؤها ، وبعض منها ذكر أن مسؤولية تعميرها ألقيت على « ذوات » فأتموه على الوجه الأكمل(٦٣) ، وكان ذلك مساهمة فعالة من هذه الشريحة للخدمة في الميدان الزراعي حتى لو ما أقدموا عليه جاء عن طريق ممارسة الضغط ، ومضت المؤشرات ترتفع وتزداد المساحات الخضراء اتساعاً(٦٤) .

وبذلك أصبحت الزراعة أهم مصدر اقتصادي للشام بعد تلك المجهودات التي بذلتها الإدارة المصرية وتجاوب عامل الإنتاج البشري ، فالفلاحون لم يبخلوا على أرضهم وأعطوها بعد أن تحسنت أحوالهم بوجود الحكم الجديد الذي رفع عنهم أعباء ما قبله ، ويذكر مولياري قنصل سردينا في حلب وأقواله لا يتطرق إليها الشك « أن الفلاحين وصلوا إلى أحسن حالة تحت الحكم المصري ، وأصبحوا أغنياء ، ولم يتعرضوا للمضايقات التي كانوا يقاسون منها قديماً ، وعلى سبيل المثال فإن قرية « دانة » على طريق أنطاكية كانت تتحمل مصاريف سنوية قدرت بـ ٢٠٠,٠٠٠ قرش تحت حكم السلطان ، بينما ما قدرته عليها الحكومة المصرية أن يتعد ٣٥,٠٠٠ قرش بالإضافة إلى ما قامت بتوريده للجيش »(٦٥) . وبكلمة موجزة يمكن أن نسطر بأن الحكم المصري مثل عهداً جديداً للفلاحين بالرغم من تحملهم للإلتزامات التي فرضها عليهم إلا أنهم تمتعوا بالكثير مما أعطاه لهم .

وتعددت أنواع الإنتاج الزراعي بالشام ، وتعد تلك المنطقة ذات ثروة في هذا المجال ، وقد نمتها الإدارة المصرية وأضافت الجديد إليها ، وذلك بعد أن خططت ورسمت من أجل المصلحة . ومثلت زراعة التوت الهيكل الاقتصادي الذي اعتُمد عليه في تنفيذ البرنامج العام ، فالحرير هو مصدر الثروة القومية ومادة التصدير الأولى إلى أوروبا[٦٦] . ومن أجل ذلك شمل التوت مساحات كبيرة اتسعت لتضم السهول من الجنوب للشمال ، ومن الشرق للغرب « من الرملة ماراً بالسهول بين حيفا والأردن وفي حوران ووادي البقاع ودمشق وصيدا وبيروت ولبنان وطرابلس وحمص وحماه وجبل النصيرية واللاذقية وحلب حتى أنطاكية »[٦٧] ، وازداد الإنتاج وارتفع معدله ، وتعطي شجرة التوت ٢٠ رطلاً من الأوراق ، ومن ١٣٠ ـ ١٤٠ رطلاً تكفي لتغذية دود قز يعطي رطلاً من الحرير[٦٨] . وقد رُكزت عليه العناية لمضاعفة الإنتاج ، وتم الاتفاق مع الفلاحين لإعطائهم ربع الحرير مقابل رعايتهم للشرانق[٦٩] ، واستغلت كل أرض صالحة لزراعة التوت حتى بساتين الولاة السابقين جُلب لها الفلاحون خاصة أصحاب الخبرة في التربية وآتت إنتاجها[٧٠] .

وتحتل زراعة الزيتون المرتبة الثانية في الأهمية الاقتصادية نظراً لتعدد أغراضه في الاستهلاك والصناعة ، وهو ينمو طبيعياً في أجزاء من الشام[٧١] . ونال الإهتمام الكامل والرعاية التامة مع الإدارة المصرية ، فصدرت الأوامر بالإكثار من غرس أشجار الزيتون ، وحتى المناطق التي لم يكن فلاحوها على دراية استُقدم إليها العارفون ، ففي مكاتبة من أفندي الديوان إلى السر عسكر يقول له « إن أهل هذه الديار لا يعلمون غرس الأشتال فيأتون بنوع صغير من أشجار الزيتون البرية فيغرسونها ثم يطعمونها ، أما أهل نابلس فهم ملمون بغرس الأشتال فينبغي أن يستقدم خبراء منهم »[٧٢] ، ومن مصر سافر خبراء زراعة الزيتون ، وتقرر أن « يعهد إلى الشبان المصريين الأحد عشر شاباً بالعناية بأشجار الزيتون البرانية والزيتون المسمى جليك المغروسة في صحراء عكا ، وعين في معيتهم العدد اللازم من الأشخاص وأصدر إلى الشيخ سعيد عبد العال أوامر شديدة وأكيدة بأن يشرف عليهم إشرافاً دقيقاً »[٧٣] . ومن الملاحظ أن عكا

كانت النموذج الذي يحتذى به في تلك الزراعة ، فيأتي الأمر بزراعة الزيتون في دمشق وحماه وحمص « أسوة بعكا »[٧٤] . هذا في الوقت الذي عمل على المزيد من زراعته في إيالة صيدا[٧٥] . وعلى هذا ارتفع الإنتاج لتغطية الاحتياجات وللتصدير .

واهتمت السياسة الزراعية المصرية بالكروم لما له من عائد اقتصادي مربح ، فتعددت أنواعه الجيدة وتبودلت الأعواد بين المناطق ، وزرعت في أجزاء لم تزرع فيها من قبل بعد أن أحضر إليها ذوو الخبرة[٧٦] ، وتم جلب ١٤,٠٠٠ عقلة عنب بوردو زرعت بالقرب من حلب[٧٧] للتطعيم ولرفع مستوى الإنتاج . وبذلك تمثلت بؤرة الثقل في الحرير والزيتون والكروم وشغل بها إبراهيم فتدخل في شؤونها وألزم الفلاحين بزرعها في كل قرية حتى تعمم على أرض الشام ، ففي شهر أكتوبر ١٨٣٦ تقرر زراعة ٢٤٧,٤٠٠ من أشجار التوت ، ٥٢,٤٥٥ من أشجار الزيتون ، ٢٦٤,٩٠٠ من أشجار العنب[٧٨] .

ووجهت العناية لزراعة القطن رغم أنه قصير التيلة ، ولكن أكثر من زراعته بناء على التخطيط المرسوم ، إذ رغبت الحكومة الاستيلاء عليه لحسابها[٧٩] . وأجريت التجارب على زراعته « زرعت بعض أفدنة من القطن الهندي وأنبتت كل شجيرة بين خمس وعشر لوزات »[٨٠] . وبذلت المجهودات في هذا الشأن حتى وصل الإنتاج إلى ٣٦٠٠ قنطار في السنة[٨١] .

وزرعت الشام الحبوب ، فكثر الغلال وفقاً للسياسة المتبعة حتى أن مصر أوقفت ما كانت توزده ، إذ صدر أمر من المعية السنية لناظر شونة الغلال بشأن « الإيرسل غلالاً إلى مواني بر الشام بلا أمر من الآن فصاعداً لكثرة هذا المحصول في هذا العام بتلك الجهات »[٨٢] . وتعددت أصناف الأذرة التي زرعت ، وساعدت خصوبة الأرض على العطاء ، فبدون مجهود كبير تعطي الحبة اثني عشر مثلاً[٨٣] . وعلى ذلك أصبح هناك إكتفاء ذاتي في الظروف العادية بعد أن أعطى الإنتاج المطلوب وغطيت الاحتياجات ، ولم تعد الشام في حاجة للإستيراد[٨٤] ، الذي كان عماد حياتها قبل الحكم المصري .

واستحوذت زراعة القنب على اهتمام الإدارة المصرية نظراً لحاجتها له في مستلزمات الأسطول ، فصدر أمر شريف بزراعته في المناطق الصالحة[٨٥] . كما طلب إبراهيم المزيد من زراعة الطباق ، فبالإضافة لاستهلاكه المحلي كان يصنع نشوقاً في مصر ، فوصل إنتاجه السنوي إلى ١٠,٧٠٠ قنطار[٨٦] . وزرعت نباتات الصباغة لاستخلاص اللون الأحمر الذي تحتاج الصناعة له وخاصة الطرابيش ، وأنتج منها حوالي ٧٠ - ٨٠ قنطاراً في السنة ، ورأى إبراهيم زراعة نبات الصبار لتعيش عليه الحشرات المفيدة للأرض[٨٧] . وأمر ببذر حبوب زيت الخروع وزرع الحشيش ونبات المحمودية ، ودخلت تحت الاهتمام غرس أشجار الفواكه ، فخصصت الأراضي الزراعية لزراعة التفاح[٨٨] . كذلك توفرت الحمضيات والفواكه الجافة التي اشتهرت بها الشام[٨٩] .

وسعت السياسة الزراعية في إدخال الزراعة الجديدة ، فأرسلت من مصر بذور النيلة بأنواعها لزراعتها في طرابلس واللاذقية ، وامتدت زراعتها للشمال في أنطاكية وكلس وعنتاب[٩٠] ، وأجريت التجارب على زراعة قصب السكر[٩١] ، وأحضرت تقاوى الأذرة الإفرنجية من مصر لزراعتها في طرابلس وصيدا وبيروت وعكا وصور[٩٢] ، وزرعت الدرنيات كالبطاطس[٩٣] ، وبذلت المجهودات من أجل زراعة البن ، فتم استيراد شجيراته لغرسها في طرابلس وصيدا وعكا وغزة « على سبيل التجربة »[٩٤] . ونالت البساتين الاهتمام وأحضر لها محترفوها من مصر خاصة العاملون في أرض إبراهيم في شبرا يصحبون معهم « البذور المقتضية من جناين حضرة أفندينا الباشا السر عسكر »[٩٥] ، كما عمرت القصور وزرعت أشجارها ورتبت أزهارها ونُمي اخضرارها واعتني بأمرها[٩٦] .

وعملت الإدارة المصرية على توفير المياه للزراعة ، فحسنت طرق الري ، وقضت على عوائقها ، واهتمت بالأنهار ، وصدر أمر إبراهيم بانتداب خبراء من الجيش لهذه المهمة[٩٧] ، وأرسلت مصر المهندسين ، « سافر رئيس مهندسي إقليم القليوبية إلى عكا لأجل تطهير الترع وعمل الجسور »[٩٨] . وتم

تطهير وتعميق مجرى النهر الموصل من عنتاب إلى حلب ، ففي تقرير لحنا بحري يقول « غمرنا طريق النهر في حلب لخرابه ، فزاد ماء النهر ثلث ما كان عليه من قبل فسر الأهالي من ذلك »(٩٩) .

وجففت مستنقعات الإسكندرونة ، وعزم إبراهيم على جعل نهري سيحان وجيحان بطرسوس صالحين للملاحة لتسهيل مهمة نقل الأخشاب(١٠٠) ، ولبت الإدارة المصرية نداء الفلاحين وأوصلت لهم المياه لقراهم ، فعندما قلت مياه نهر بَردى تقدم فلاحو المرج بشكواهم لتشحيح المياه وخللها ، وعلى الفور تقرر أن يتوجه « مباشر من طرف قايمقام بك وكشف من الشرع الشريف وينظر المختل من مزازين الماء ويصلحه لأهالي القرايا . . . ويعطي لكل ذي حق حقه »(١٠١) . ووجهت العناية للآبار ، فأرسل المتخصصون في عمل السواقي من مصر بناء على طلب إبراهيم(١٠٢) .

ووفقاً لتلك المجهودات التي قدمت من أجل الإرتفاع بالإنتاج ومستواه كانت النتيجة في صالح التقدم الزراعي ، ووصلت الأرض الزراعية في مدى سنتين ثمانين ألف فدان(١٠٣) ، وبالرغم من هذا التوسع إلا أنه ازدادت أسعار الأراضي وبلغ إيجارها ثلاثة أمثال ما سبق(١٠٤) ، كما ارتفعت أجور عمال الفلاحة من قرش إلى أربعة أو خمسة قروش ، وكان لهم نصف كمية الحبوب التي تبذر ، وجاء ذلك وفقاً لارتفاع مستوى المعيشة عامة(١٠٥) .

أما عن الأخشاب فتميزت الشام وخاصة مناطقها الشمالية بوفرة الغابات وانتشارها ، وتعددت الأشجار واختلفت أنواعها ، الصنوبر ، البلوط الأصفر والأخضر ، الزان ، الزيزفون ، الجميز ، الدردار ، الجوز ، الأرز ، وكانت مصر في حاجة إليها لخدمة صناعاتها المدنية والعسكرية(١٠٦) . ومن هنا أضحى الاهتمام والعناية بها ، وخرجت التعليمات من مصر للقيادة في الشام بشأن ذلك « لما يرجى منها من عظيم الفائدة »(١٠٧) ، ومن أجل هذه السياسة ألحق المتخصصون الدارسون للعلوم الزراعية بفرنسا بمصلحة تطعيم الأشجار(١٠٨) .

ولم تهمل السياسة الزراعية الإنتاج الحيواني ، فأقدمت على عمليات

تهجين هادفة تحسين السلالات لنوعية الإنتاج ، فيكتب إبراهيم إلى أبيه يبين « أن غنم بر الشام من النوع ذي الإلية الكبيرة ولحمه ثقيل الأكل ولكن هناك مراع كثيرة تصلح لأن ترعى فيها المواشي » ويطاب إمداده بأغنام من كريت « إجلب منها ٥٠٠ نعجة ، ١٠٠ رأس من ذكور الغنم من نوع قبريرجن لنطلقها في مراعي إيالة صيدا ليكون لنا أثر في بر الشام وتأكل الناس لحم قبريرجن اللذيذ فيما بعد »[١٠٩] . كما أحضرت الأغنام من أسبانيا وهجنت مع الأغنام العربية ، فصدر الأمر من إبراهيم بشراء ألف شاة من شياه البلاد العربية وتربيتها مع الغنم الذكور الأسبانية[١١٠] ، وفي هذه المرة كان الهدف الانتقاع بصوف المارينو ، هذا وأرسلت مصر الأغنام للشام ، وخصصت أيضاً لصناعة الصوف ، وأجريت الترتيبات لتربيتها[١١١] . وبذلت الإدارة المصرية كل مساعيها من أجل زيادة الإنتاج ، وحرم إبراهيم ذبح الحملان الصغيرة[١١٢] ، وذلك حتى تستمر عملية التنمية في طريقها .

وجرت محاولات لتربية الدواجن ، فطلب إبراهيم من مصر مستشارين فنيين « إرسال ثلاثة أشخاص من الذين يعرفون صناعة تفريخ الدجاج إلى عكا »[١١٣] ، وكان ذلك استكمالاً لدائرة النهضة الزراعية .

وواجه النشاط الزراعي صعوبات بعضها جاءت به الطبيعة والآخر صنعته الظروف التي مر بها الحكم المصري . واتبع الجراد سياسة العداء وبدأت حربه ، ولم يكن ذلك بجديد على أرض الشام ، ولكن مع الإدارة المصرية أمكن الإنتصار عليه ، فعندما ظهر مع اشتداد الحرارة عام ١٨٣٥ وهجم على مزارع القمح في شمال شرق حلب « خرج العسكر والأهالي لمكافحته »[١١٤] ، لكنه عاد وظهر في العام التالي ، وهاجمت أسرابه الأوراق الخضراء وهنا عبأ إبراهيم حملات الإبادة ، واعتمد على جيشه « عين آلايات البيادة الثانية عشر والسابعة عشر والثامنة عشر لإستئصال الجراد من جوار الشهباء »[١١٥] ، وعلى أثر ذلك أمر إبراهيم قواته بالإضافة إلى الذكور من سكان حلب القيام بجمع يرقات الجراد، وحدد لكل رجل عدد معين من اليرقات يجب أن يلسمها ويستلم تذكرة إفراج له ، وخرجت الجماعات ومعها المؤن التي تكفيها ، وأمدتها

الجمال بالمياه ، وتعاون الجميع في هذا الشأن ، وكان إبراهيم بنفسه يراقب إجراءات العمليات ، فاليرقات تلقى في الخنادق ويردم عليها ، وهو يؤيد ويشجع ويحمس حتى أنه جمع بيده بعضاً من تلك الحشرة[116] ، ونجح التخطيط في إنقاذ ٦٥ ألف أردب من المحاصيل كان سيداهمها الجراد[117] .

ورغم المساعي الصادقة للقضاء على عوائق التقدم الزراعي ، وضعت الإدارة المصرية نفسها عقبات وقفت حائلاً لاستمرار هذا التقدم بالسرعة المرجوة ، وذلك بالنظم التي فرضتها على الفلاحين سواعد الإنتاج ، وقد وضح كيف كانت مغطاة معهم وعندما ألزمتهم برد هذا العطاء كانت النتيجة غير مرضية ، فالتجنيد الإجباري جعل الفلاحين يتركون الأراضي ويفرون فيقول إبراهيم لأبيه « ليس هناك من يقوم بالزراعة لإختفاء كل واحد بسبب حركة التجنيد » ، ويقترح إرجاء التجنيد بعد موسم الزراعة ، ولكن يصل الرد والاتهام بالإهمال « وبناء على أن التجنيد من المصالح العلية المستعجلة فلا يجوز أي تأخير فيه »[118] . وترتب على ذلك الإستمرار في الهروب ، فيذكر وري « المزارعون هربوا إلى أرض السلطان ليتجنبوا التجنيد ، وأصبحوا بعيدين عن قوى الحكومة المصرية »[119] .

وبالإضافة للتجنيد ، هناك الإحتكار والسخرة التي فرضت على الإنسان والحيوان ، وعليه « فقدت الثقة عند الفلاح لما قد يحدث عند جنيه للمحصول من تسلط الحكومة عليه بإستلام محاصيله بل ودوابه »[120] . ومما زاد من الحدة ، سوء تصرفات الموظفين الذين أسهموا في تلك المساوىء خاصة عندما حصلوا الضرائب التي شاركت في الأحمال ، فرغم الأوامر التي صدرت لهم أن « يحاسبوا ويأخذوا منهم بحق الله تعالى بوجه الشرع »[121] إلا أنهم لم يفرقوا بين النبت القديم والحديث ، والنتيجة « أن الفلاحين كانوا يقتلعون في الليل ما يغرسونه في النهار »[122] ، ولما علم إبراهيم تم عقاب الموظفين ، وألغى أخذ خمس المحصول ، وحاول إرضاء الفلاحين بتوزيع البذور والمحاريث عليهم[123] . ومع ذلك مثلت الإلتزامات المالية التي فرضت على الفلاحين عبئاً اضطروا أمامه في أحيان كثيرة ـ للوقوع في فريسة المرابين الذين قدموا إليهم.

الأموال لسداد ما عليهم من ضرائب وبذلك تهيأت لهم الظروف للإسهام في سوء الحالة . وعلى أية حال فإن تلك العقبات التي واجهت النهضة الزراعية لم تقلل من نتائجها المرضية التي كانت صحوة وضحت معالمها في هذا الميدان ، وما لبث ذلك التقدم الذي حصلت عليه الشام أثناء الحكم المصري أن تحول إلى حطام بعد انتهائه .

● الصناعة :

اشتهرت الشام بدقة صناعاتها اليدوية ، ومع الحكم المصري دخلت الصناعة في نطاق التقدم ، واتخذت لها طابعاً خاصاً اتفق والسياسة العامة للدولة ، حقيقة أنها لم تنل كل الإهتمام مثل الزراعة ولكنها خطت الخطوات التي جعلت لها المركز المدعم في الاقتصاد .

وتعتبر صناعة الحرير من أهم الصناعات ، وهي صناعة قديمة ، واهتمت بها الإدارة المصرية وفقاً لتحقيق الهدف الذي رسمته من أجلها ، فتابعتها منذ بداية دورتها حتى إنها استوردت بيض دود القز من فرنسا وإيطاليا وأعدت له الأماكن الخاصة التي تبعده عن تقلبات الطقس(١٢٤) ، وعملت على اتساعها إذ وصل الإنتاج إلى ١٢٠٠ قنطار إنجليزي في السنة موزعة بين دمشق وحلب ولبنان وبيروت وطرابلس وصيدا وحماة(١٢٥) .

وتعد دمشق الرائدة في درجة إتقانها لتلك الصناعة ، فقد صنعت ٤٠٠ ألف ثوب من المنسوجات الحريرية المخلوطة بالأقطان وصلت قيمتها إلى ٦ مليون فرنك ، وشغّلت ٤,٠٠٠ نول ينتج الواحد من ٤ ـ ٥ ثوباً(١٢٦) ، ولم تقل عنها حلب في الجودة والفن إذ وشت منسوجاتها الحريرية بالخيوط الذهبية فضاهت بها حرير ليون ، ولم تغال في ثمنه ، وله السوق الرائجة في تركيا وفارس وشبه الجزيرة العربية(١٢٧) . وكان له الإستهلاك المحلي ، ومنه شغلت ستائر المحمل الشامي « ووشحت بالأطلس الأخضر »(١٢٨) ، كما صنعت أكياس خراطيش المدافع(١٢٩) كذلك انتشرت في طرابلس صناعة الأحزمة والشيلان ذات الألوان الزاهية ولاقت رواجاً في تركيا(١٣٠) واشتهرت حماه

بخراطيم النارجيلة المزركشة التي انتشرت في حوض البحر المتوسط وبالمنسوجات القطنية والمناشف وأغطية الأسرة ولوازم الحمامات[١٣١] . ونسج القطن في دمشق ، التي خصصت له ٤٠٠ نول تعطي ما بين ٧ ـ ٨ ثوباً أسبوعياً ، وحذت حلب وجبل لبنان في اتجاهها[١٣٢] ، كذلك صنع من القطن أشرعة السفن التجارية في نابلس واللاذقية وأنطاكية وطرسوس[١٣٣] .

وعلى هذا أخذ التقدم في الغزل والنسيج طريقه ، فصنعت العباءات ؛ إذ أنشىء مصنع في عكا أعدت فيه المغازل المخصوصة التي دارت دواليبه بالمياه ، وكان قد طلب الصناع من كريت لهذا الغرض فحضروا ولكن لم يرقهم الغزالين فهم لا يعرفون الغزل الرفيع ، فاستعين بمن لديه معرفة بالغزل من قوات الجيش ففشلوا ، وعليه طُلب من مصر « الأسطوات »[١٣٤] ، وقد أراد محمد علي الرقي بهذا النوع ، فأحضر رؤساء « ورش الغزل » للحصول على أفضل الطرق ، واتفقت الآراء على عمل « مدقات » في مصر وإرسالها إلى عكا لتشغل عليها العباءات ، واشترك في تصميمها مهندس فرنسي[١٣٥] . ووضحت الرغبة الأكيدة للقيادة المصرية للنهوض بالصناعة حتى إنها رغبت في إرسال البعض إلى مصر لتعلم صناعة الجوخ والطرابيش « فتتحول إذ ذاك أرباح الأجانب من هذه البضاعة إلى أبناء البلاد »[١٣٦] .

وحظيت المنسوجات الصوفية بالتقدم حيث أنتجت بالآلات بعد أن استغلت ينابيع المياه ، وتأسس مصنع في صور لوجود الصوف في جبال نابلس ولبنان ، وخرج الإنتاج بأسعار منخفضة[١٣٧] ، وصدر الأمر « بإرسال غنم من مصر موافقة لصناعة جوخ الصوف »[١٣٨] ، وعلى ذلك حصل الإكتفاء الذاتي وخاصة في المناطق الباردة . وفي قرى الجبال صنع السجاد القيم في نوعه والرخيص في ثمنه[١٣٩] . كما أنشئت مدابغ الجلود في حلب ، ففي مكاتبة من إبراهيم لأبيه يوضح « لما جئت إلى حلب أمرت بالشروع في إنشاء الأحواض اللازمة لدبغ الأنواع الثلاثة من الجلود ، جلد البقر ، جلد الغنم ، جلد الماعز ، وقد تم إنشاؤها وسيشرع في هذه الأيام في الدبغ »[١٤٠] . وطلب الخبراء من مصر وأسرع في التنفيذ للحاجة إلى صناعة الأحذية وخاصة

للجنود ، فيرسل للقاهرة يقول « بما أنه لا يوجد في بر الشام من يعـرف صنعة دبغ الجلود فنحن نتكبد مشقات شديدة بخصوص إعداد الأحذية للعسكر ، فإذا أرسلتم إلينا نحو خمسة أشخاص يعرفون صنعة دبغ الجلود وجرى تعليم صنعة الدباغـة تدريجياً في كل بلد فـإن مسألـة استصباغ المـراكيب تسهل »(١٤١) . وبطبيعة الحال لم يقتصر أمر تلك الصناعة على سد متطلبات الجنـود إذ عمل على تغـطية احتيـاجات السـوق ، وعلى هـذا كـان لمـدابـغ دمشق وأنـطاكيـة الأهمية(١٤٢) .

وأنشئت المعـاصر لاستخـراج زيت الزيتـون في طرابلس وضـواحيهـا ، وأحضرت الآلات من فرنسا ، واستخدم المتخصصـون الأوروبيون ، وأعـطت أحسن النتائج من حيث الكمية والنوع(١٤٣) ، وعليه قامت صناعة الصابون في طرابلس والقدس ونابلس ويافا والرملة ، واستخدم فيها نبات البازيلا « الصودا » وكـانت أثمانهـا منخفضـة ولكنهـا لم تكن على المستـوى الجيـد(١٤٤) . وعن الزجاج ، فاختصت منطقة حبرون به وصنعت فيه المصابيح والأسـاور الزرقـاء اللون(١٤٥) ، ولـم يكن للزجـاج الإستعمـال العـريض في الشـام واقتصـر في استخدامه على كبار الشخصيات والقناصل ، وهذا النوع اعتمد على الصناعـة المصرية المستجلبة(١٤٦) .

وصنعت في دمشق سروج الخيل ، والسيـوف والقيشاني(١٤٧) ، وجمـع شمع العسل في حلب وعنتاب وكليس وأنطاكية ووصل إنتاجه من ٢٠٠ ـ ٢٥٠ قنـطاراً في السنة ، واستخـدم في الشموع(١٤٨) ، وصنـع النبيذ واشتهـرت بـه لبنان ، وغطى المتطلبات المحلية(١٤٩) ، خاصة بعد التـوسع في استهـلاكه ، وكذلك الدخان وكان له الرواج(١٥٠) ، وصدر الأمر بإنشاء دوائر الأرز وطلب لها عمال مصريين « ومن المناسب جداً أن يأتي الصناع إلى طـرابلس تواً من الآن ويبـاشروا العمـل فيها لكثـرة المياه »(١٥١) ، كمـا استغلت السواحـل في صيد الإسفنج والأسماك وصناعة الملح التي دخلت في البنادق(١٥٢) .

ووجدت المصنوعات الخشبية ، واشتهرت القدس بها وخاصـة اليدويـة ،

والدقيقة منها ارتبطت بالعقيدة المسيحية(١٥٣) ، واستخدمت الأخشاب في صناعة البراميل ، وطلب « البرملجية » سواء مصريين أو أجانب مع أدواتهم من مصر(١٥٤) ، وتقرر تعيين النشارين من الشام لقطع أشجار السنديان « الميشة » لهذا الغرض(١٥٥) . ونظراً للاحتياج إلى الأخشاب عامة ولخدمة أغراض الأسطول والجيش خاصة أعطيت الأشجار الأهمية الكبيرة ، وعليه إزداد العمل والنشاط في مناطق الغابات بالشمال ، فأرسل « النجارين البارعين » من مصر « لمعاينة الأشجار والغابات الموجودة في جهات بر الشام وأطنه عما إذا كانت تصلح للإنتفاع بها »(١٥٦) ، كما حضر من مصر مهندس أوروبي في أواخر عام ١٨٣٧ ليشرف على قطع وتحضير مليون ، ٣٢ ألف شجرة لاستعمالها في السدود وأعمال النيل(١٥٧) .

ويمكن القول بأن السياسة الصناعية للحكم المصري قد عملت على تنمية الإنتاج الصناعي وحسنت من الأوضاع القائمة وابتكرت الجديد ، وكان الهدف الذي تسعى إليه تحقيق الاستقلال الاقتصادي وإحلال الصناعات الوطنية محل الأجنبية(١٥٨) ، وفي حقيقة الأمر فإن المصنوعات الأوروبية نافست الإنتاج المحلي والذي كاد أن يصيبه الجمود ، لذا أقدمت الإدارة المصرية على خطوة لحماية مصنوعات الشام التي نهضت بها وذلك بزيادة الضرائب الجمركية على مثيلاتها المستوردة بمعدل ٣٪ ولكن ما لبثت أن خفضت النسبة إلى ١٪ نتيجة للمساعي الأجنبية(١٥٩) ، وكان ذلك من العوائق التي وقفت أمام الازدهار الصناعي ، كما أثر نظام التجنيد الإجباري على الإنتاج لنقص الأيدي العاملة في المصانع ، ففي مصنع واحد للنسيج بصور أخذ منه ١٥ عاملاً(١٦٠) .

ولم تكن الظروف التي مر بها العمال من فنيين وغيرهم بأحسن حال من ظروف الفلاحين قبل الحكم المصري ومعه ، فقد أضيفت الأعباء عليهم بهذا المناخ الجديد الذي عاشت فيه الصناعة ، وفرض عليهم طريقاً تسوده الجدية التي تتسم بالقسوة أحياناً ، في الوقت الذي سُمعت فيه أصواتهم ، فعندما رفع العاملون بالحرير شكواهم يعرضون فيها ما عانوه على يد الحكام السابقين ويطلبون إنصافهم ، يُحرر إلى المسؤولين لتلبية طلباتهم « إن جميع الرعايا الآن

حاذوا الراحة والأمان والإطمئنان ويجب تشهيل مصالحهم وإقامة العدل بينهم »[١٦١] .

وعن الأجور ، ففي البداية كانت أجور البنائين والفعلة والنجارين غير مرتبطة بالأجور في مصر ، ولذا رئي ضرورة توحيدها « بأن تصرف يومية العملة المستخدمين في عكا مثل اليومية التي تصرف في المحروسة » ولكن وضعت استثناءات لذلك وفق ما يراه المسؤولون[١٦٢] . ثم طلب تعديل الأجور ورفعها للتشويق والترغيب في مضاعفة الإنتاج . فعلى سبيل المثال ، زيدت للصباغين وتحدد للأقة ٦٠ قرشاً ثم ارتفعت إلى ٧٥ قرشاً[١٦٣] . ونتيجة لسرعة عجلة الإنتاج ، وصلت الأجور إلى ٢٠٠٪ بالإضافة إلى تلك الأعمال الصناعية التي أجبر العمال على القيام بها للحكومة بأجور منخفضة أدت لقلة الأيدي العاملة المطروحة في السوق ، هذا في الوقت الذي ازدادت فيه تكلفة الإنتاج ، ولذلك إنعكاساته على الاستهلاك الذي قفز معدله وبالتالي ارتفعت الأسعار ، فبعد أن كان صانع الأحذية يتحصل على من ١,٥ ـ ٢ قرشاً على الزوج الصغير ، أصبح من ٤ ـ ٥ قرشاً ، وبالتالي غلا ثمن الحذاء ، وعامل غزل ونسج الحرير والقطن بينما كان أجره من ٢,٥ ـ ٣ قرشاً وصل إلى ٧ قروش ، وعامل البناء زاد أجره من ١,٥ ـ ٢ قرشاً إلى ٤ قروش ، وعامل البياض ارتفع أجره من ٤ ـ ٥ قرشاً إلى ٨ ـ ١٠ قرشاً ، وعلى هذا النمط باقي الحرفيين[١٦٤] .

وعانى العمال من استخدام الحكومة لهم لتغطية متطلباتهم ، إذ فرضت عليهم بناء المنشآت العسكرية وتقطيع الأشجار وتجهيز الأخشاب والعمل في المناجم ، ولم يكن هناك المقابل[١٦٥] ، ومن أجل هذا الوضع أوجد العمال لأنفسهم رابطة أو تنظيم بحيث أنهم قسموا الأجور التي حصلوا عليها بالتساوي حتى يتحصل من في خدمة الحكومة على جزء من المكاسب من الذين يعملون خارجها بأجور مرتفعة ، وبذلك أصبح الميزان شبه متعادل « وقلت تعاسة العاملين لدى الحكومة »[١٦٦] . وقد كانت هناك نقابات لأصحاب الحرب ولها شيخها وأنظمتها وإدارتها ، كما ارتبطت تلك النقابات بشيخ المشايخ وله المواصفات الخاصة[١٦٧] وعرضت على مجلس شورى دمشق مشاكل الطوائف

بعد أن وصلتهم شكاوى من بعضها « إن طائفة رباطين الدرقلي بالشام قطع لهم ثمن أجرة الرباط ، أعرضوا أن عندهم صنايعية عمالين يفسدوا عليهم ويطلبوا من المعلمين أصحاب الرزق أن يشغلوهم ليأخذوا منهم أجرة ناقصة عن الذي تعين »[١٦٨] ، وتتم المناقشة في إطار وضع الحلول المرضية .

وشكلت الثروة المعدنية ثقلاً في الميدان الصناعي ، ولهذا ما برحت الإدارة المصرية عن البحث والتنقيب لتكمل تخطيطها الاقتصادي في الشام ، فاستقدمت الخبراء الأوروبيين لهذا الغرض . وبحث النمساويون في الشمال عن الرصاص والنحاس والفضة والذهب ، والتحق بهم عشرة من متفوقي « تلامذة المهندسخانة » وذلك « ليرافقوهم هناك في كل الجهات التي سيقومون فيها بأبحاثهم وتجاربهم ، وأن يجتهدوا هكذا في اكتساب الخبرة في فن المعادن منهم نظرياً وعملياً »[١٦٩] .

وجهزت الآلات المستخدمة في هذا العمل وأعدت في « ورش » مصر ، وكفل للخبراء الرعاية الصحية « وأنه توجد في بر الشام أطباء لمداواتهم إذا اقتضى ذلك ويعين طبيب من الجهادية بصورة خاصة إذا لزم »[١٧٠] ، وصدر الأمر من محمد علي بأن يكون العمال من الشام « لأن إرسال عمال من هنا من العبث »[١٧١] . وجمع المتخصصون في الصهر والألغام وأرسلوا إلى مناجم « أرغني » بالقرب من حلب لمزاولة مهنتهم[١٧٢] .

ونقب عن معدن الرصاص في الشمال ، ووجد في منطقة أدنة في جبال كولك ، وأعدت مجهزات العمل للتعدين وصنع الطوب اللازم لإنشاء الأفران ، وتوجه المنقبون لطرسوس للبحث والتنقيب عن المعدن[١٧٣] . وعثر على الفضة في هذه المنطقة ولكن بكمية محدودة ، كما أمكن استخراجها من معدن الرصاص[١٧٤] . كذلك وجد معدن الحديد في جهات أدنة ونال الإهتمام البالغ[١٧٥] .

وكانت لبنان وبيروت وصيدا مجال نشاط رجال التعدين الإنجليز[١٧٦] ، فعثر على الفحم الحجري في منطقة جباع بالقرب من صيدا ، وطلب محمد

علي إرسال ٥٠٠ قنطار من المستخرج والمزيد من العمق لإحتمال وجود الأحسن جودة[١٧٧] ، وألقي على الأمير بشير عاتق هذا الأمر ، فيكتب له محمد علي بشأن الاهتمام بالمعدن الذي هو متوفر في بعض مناطقه وإعطاء العمال اللازمين ، وأن يقوم أحد أبنائه شهرياً بالتفتيش « يتوجه للمعدنجي ويشوف أشغاله » ، ثم يبين أهمية المعدن وكيف تدفع مصر ثمناً غالياً لتشتريه من أوروبا « فوجود معادنهم في بلادنا يحصل توفير تلك المبالغ التي تصرف في البلاد الغربية »[١٧٨] ومضت الأوامر باستمرارية البحث عن الفحم الحجري في جبل لبنان وعمل مسح وخرائط للمنطقة[١٧٩] .

وجاء تقرير الخبير الإنجليزي ليوضح أن طبقات الفحم تنحدر إنحداراً كبيراً في منطقة الجبل وسيزداد المستخرج منه وهو من النوع الجيد الذي يحتوي على الكبريت ويصلح للإستعمال في الآلات البخارية والمصانع ،ويستدعي الأمر حفر ممرين لصرف المياه أحدهما علوي والآخر سفلي ، ثم يبين وجود الفحم في « أرضون ، رأس المتن ، بزبدين ، زحلة ، صليما ، حمانا ، طريق دمشق »[١٨٠] . ولم يكتف بالمهندسين الإنجليز في هذه المنطقة ، فشاركهم البولونيون ، فعندما بلغ إبراهيم وجود المعدن في جهات صيدا وبيروت أوفد مهندساً بولونيا « وهو رجل نشط مخلص لعمله »[١٨١] لإجراء اللازم ، وحملت السفن شحونات الفحم الحجري إلى الإسكندرية[١٨٢] وتحقق ما كان يسعى إليه .

وأولى الإهتمام بمعدن الحديد الذي وجد بلبنان ، وأعطته القيادة المصرية العناية ، وصدرت أوامر محمد علي للأمير بشير بمتابعة واستمرارية التنقيب عنه لحاجة مصر له ولوقف استيراده من الخارج[١٨٣] أما عن جنوب الشام ، فقد اختص به الفرنسيون ، فنقب مهندسوهم عن الرخام بأنواعه الأصفر ، والأحمر ، والأسود ، وغيره من باقي الأنواع[١٨٤] ، لكن كانت دائماً مشكلة النقل تعوق الاستغلال الكامل .

واستخدم العمال من أهل البلاد لتغطية ذلك النشاط ، والعمل في

المنـاجم يحتاج لمجهـودات شاقـة ، ولم يكونـوا مختاريـه إذ فـرض عليهـم ، وكالعادة فلم تكن أجور الحكومة مرتفعـة لتعويض ذلـك المجهود ، فيتقـاضى العامل ٣ قروش في اليوم ، ويرتفع أجره إلى ٧,٥ قرش إذا واصـل عمله ليلاً ونهاراً[١٨٥] . لكن في نفس الوقت عمل على تهيئة الظروف المناسبة لعملهم ، فعنـدما تقـدم عمال التعـدين المشتغلين بمنجم الفضة شكـواهم من « أسـطى باشيهم » ينددون بأعمال الظلم التي يرتكبها ضدهم ، يوقف ويعين « محمد أغا أميناً للمعدن » فيبـدوا ارتياحهم لهـذا التغيير[١٨٦] ، كمـا أعدت لهم وسـائـل العـلاج ، فلما عين « بـرياني الكيمـاوي مأمـوراً لإستخـراج معـادن الحـديـد والرصاص من جبـال أدنة تعين حكيم أوروبـاوي بصندوق أدويـة لمعالجـة من يحصل له أمراض من الشغالة المتوجهين معه »[١٨٧] . ومهما كان من أمر فقد استثقل العمال طبيعة الأعمال التي جاءت بناء على تكليف الحكومة حيث كرهوا القيود التي أحاطتهم والإلتزامات التي فرضت عليهم .

ومجمل القول أنـه كانت هنـاك خطوات نـاجحة على الـطريق الصناعي حملت المنفعة للاقتصاد الشامي الذي التصق بالاقتصـاد المصري في حكـومة موحدة ربطت بين الطرفين .

هوامش الفصل الرابع :

(١) د . عبد الكريم غرابية : المرجع المذكور ، ص ١٣٤ .

(٢) كلوت بك : المرجع المذكور ، الجزء الثاني ، ص ص ٧٧٠ ، ٧٧١ ما كتبه دوشاتو بريان .

(٣) عبد العزيز محمد عوض ; المرجع المذكور ، ص ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٩٠ .

(٤) بولياك : المرجع المذكور ، ص ص ٢١٠ ، ٢١١ .

(٥) Perrier: op. cit., p. 80.

(٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٠٣ ، ٢٩ جماد الثاني ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٧) Perrier: op. cit., p. 81.

(٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٤٣ ، ٢٨ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، لفظ العساكر هنا اقتصر على الضباط .

(٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٠ ، ١٣ محرم ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٠) Fo. 78, Vol. 283, Campbell — Palmerston, April 15, 1834.

(١١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٥٢ ، ١٨ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٢) Fo. 78, Vol. 284, Werry — Campbell, Oct. 20, 1836.

الشنبيل = ٥٠ رطلاً .

(١٣) Ibid, Campbell — Palmerston, Nov. 28, 1836.

(١٤) Ibid.

(١٥) Ibid, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(١٦) Sabry: op. cit., p. 356.

(١٧) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(١٨) Ibid, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٩) Ibid, Vol. 341, Werry — Bonsonby, Jan. 30, 1838.

(٢٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٤٠١ ، ٢٦ شوال ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(٢١) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٤٢ ، ٦ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٢) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٥٢ ، ١٨ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٢٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٩٣ ، ١٣ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٤) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة الوثيقة ، ٩ ، ١٢ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣).

(٢٥) Cattaui: op. cit., Duhmela Bouteneff, 31, Dec. 1836, No 70.

(٢٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٤٢ ، ٢٠ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٧) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٦٣ ، ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، وثيقة ١٤٢ ، ٢٠ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، وثيقة ٢٢١ ، ٢٨ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٢٩) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٤٦ ، ١٦ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٠) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ١٦٧ ، ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣١) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٩٢ ، ١٩ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٢) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٧٥ ، ١٨ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٣) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ٢٦٣ ، ٢٦ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٤) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ٧٢ ، ٨ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٥) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٩٠ ، ١١ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٣٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، صورة المكاتبة العربية ٢٤٣ ، ٩ ذو الحجة ١٢٤٩ (١٨٣٤) .

(٣٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٥ ، ١٧ محرم ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٣٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٥٢ ، ١٨ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٣٩) Fo. 78, Vol. 284, Werry - Campbell, Dec. 2, 1836.

وحول نفس المعنى Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٤٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٣ ، ٤ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) وسرت هذه العطاءات على من يطلب من الفلاحين ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة افوثيقة العربية ٧ ، غرة جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤١) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٣٦ ، ٤ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤٢) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، وثيقة ٨٤ ، ٩ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١١٤ ، ١٥ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٤٤) عبد العزيز محمد عوض : المرجع المذكور ، ص ٢٢٨ .

(٤٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤٩ ، ٥ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، وثيقة ١١٧ ، ١٣ جماد أول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤٧) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ٧ ، غرة جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤٨) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٦٧ ، ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٦١ ، ٢٠ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٥٠) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، هامش ص ٦٣ .

(٥١) Perrier: op. cit., pp. 91, 92.

(٥٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧ ، ١٦ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٧٣/٢٧ ، ٣ جماد الأول ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(٥٣) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، ص ٦٦ .

(٥٤) نفس المصدر ، وثيقة ٥٠ ، كتافاكو إلى لوران قنصل النمسا في الإسكندرية ، ١٣ فبراير ، وثيقة ٥١ ، كتافاكو إلى الكافالير بيتشوفو في حلب ، ١٨ فبراير ١٨٣٩ ، Perrier: op. cit. P. 92 .

(٥٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ١٦ الشام ، نفس الوثيقة .

(٥٦) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، وثيقة ٥٤ ، كتافاكو إلى لوران قنصل النمسا في الإسكندرية ، ١٤ مارس ١٨٣٩ .

(٥٧) Fo. 78, Vol. 263, Farren — Palmerston, August, 6, Oct. 22, 1835.

(٥٨) Dodwell: op. cit., pp. 253, 254.

(٥٩) Fo. 78, Vol. 283, Mr Farren's Answers, No 27.

(٦٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٤٠١ ، ٢٦ شوال ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(٦١) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٨٤ ، ٢٠ شعبان ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٦٢) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٤٠١ ، ٢٦ شوال ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(٦٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، صورة الكشف العربي للوثيقة ٢٣/٣٩١ - ١ ، ٢٨ ذو القعدة ١٢٥٢ (١٨٣٧) . القرى الأخيرة من إيالة الشام ، المرج والغوطة ، وادي العجم ، وادي بردة ، إقليم بيلان ، وادي البقاع ، مقاطعة داستيا ، حاصبيا ، بعلبك ، حوران ، دروز حوران ، الجيدور ، القنيطرة ، اربد وعجلون ، حماة ، حزور ، حمص ، المعره .

(٦٤) Sabry: op. cit., p. 356.

(٦٥) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٦٦) Ibid, Vol. 280, Dr Bowring, op. cit.

(٦٧) Sabry: op. cit., pp. 352, 355.

(٦٨) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Perrier: op. cit., pp. 91, 92.

(٦٩) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٧٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٦١ ، ١١ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٧١) Douin: op. cit., p. 266.

(٧٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٩٩ ، ٢٥ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٧٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة جزء من التقرير ٧٩ ، ٤ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، معية تركي ، محفظة ٢٤ ، دفتر ٥٣ ، ملخص الوثيقة التركية ٥٢٩ ، ٧ رجب ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٧٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص المضبطة ٩٣ مكرر ، ١٤ شوال ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٧٥) نفس المصدر ، تلخيص التقرير ٩٧ ، ١٤ شوال ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٧٦) نفس المصدر ، وثيقة ١٥ ، ٤ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٧٧) Sabry: op. cit., p. 357.

(٧٨) Fo. 78, Vol. 284, Werry — Campbell, Oct. 20, 1836.

(٧٩) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، تلخيص المضبطة ٩٣ مكرر ، ١٤ شوال ١٢٤٨ (١٨٣٣) ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ١٧٥ ، ربيع أول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٨٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٦ ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٨٤ ، ٢٠ شعبان ١٢٥٠ م (١٨٣٤) .

(٨١) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٨٢) معية تركي ، محفظة ٣٣ ، ملخص الوثيقة التركية ٥٢٢ ، ٢٠ جماد الأول ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٨٣) نفس المصدر ، محفظة ٢٦ ، دفتر ٥٩ ، وثيقة ١٨٠ ، ٢٢ جماد الآخر ١٢٥٠ (١٨٣٤) ،

Douin: op. cit., Le Baron de Boilecomte au Ministre, Iere Sept. 1833.

(٨٤) Sabry: op. cit., p. 357.

(٨٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، وثيقة ٦٧ ، ١٦ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٨٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ١٧٥ ، ربيع الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) ،

Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٨٧) Ibid, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٨٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ترجمة بند من الوثيقة رقم ١٥ ، ٤ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٨٩) محمد كرد علي ، المرجع المذكور ، الجزء الرابع ، ص ١٩٧ .

(٩٠) معية تركي ، محفظة ٣٩ ، دفتر ٨٨ ، وثيقة ٧ ، ٩ شوال ١٢٥٢ (١٨٣٧) ،
Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٩١) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ٣١٦ ، داود بركات . المرجع المذكور ، ص ٢١٣ .

(٩٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص بنود التقرير ١٥٦ ، ٢٣ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٩٣) Fo. 78, Vol. 283, Farren's Answers, No 27, Sabry: op. cit., p. 357.

(٩٤) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، تلخيص بعض بنود التقرير ٩٠ ، ١٩ ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣) و

Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au Ministre, 24, Août 1833.

(٩٥) معية تركي ، محفظة ٢٢ ، وثيقة ٣٢٥ ، ٢ شوال ١٢٤٨ ، وثيقة ٣٥١ ، ١٤ شوال ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٩٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٣٨ ، ٣٠ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٩٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة جزء من الوثيقة ٢١٧ ، ٢٨ ربيع آخر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٩٨) الوقائع المصرية ، عدد ٥٣٥ في ٢٦ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٩٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، وثيقة ٢٣/٦٧ ، ١٢ صفر ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٠٠) Sabry: op. cit., p. 352.

(١٠١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٦٦ ، ١٨ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٠٢) معية تركي ، محفظة ٣٢ ، ملخص الوثيقة التركية ٦٥١ ، ٢٧ صفر ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٠٣) داود بركات : المرجع المذكور ، ص ١٤٦ ، د . أحمد أحمد الحتة : جهود إبراهيم باشا في خدمة الزراعة والصناعة والتجارة ، دراسة في كتاب ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ، ص ١٠٢ .

(١٠٤) Dodwell: op. cit., p. 253.

(١٠٥) Fo. 78, Vol. 283, Werry's Answers.

(١٠٦) الصنوبر وارتفاعها من ١٠٠ ـ ١٥٠ قدماً ومحيطها من ٢٤ ـ ٢٥ بوصة وهي غالباً عقد وغزيرة بزيت التربنتينا ، البلوط الأصفر وارتفاعها ٨٠ قدماً ومحيطها من ١٨ ـ ٢٠ بوصة ، البلوط الأخضر وارتفاعها من ١٨ ـ ٢٠ قدماً ومحيطها من ٧ ـ ٨ بوصة ، الزان وارتفاعها من ٣٠ ـ ٣٥ قدماً ومحيطها من ١٤ ـ ١٥ بوصة ، الزيزفون وارتفاعها من ٢٥ ـ ٢٧ قدماً ومحيطها من ٤٠ ـ ٥٠ بوصة وهي شجرة نادرة

Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Rustum: op. cit., pp. 64 - 68.

(١٠٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ٧/٢٠٧ .

(١٠٨) د . أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١١٦ .

(١٠٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ترجمة الوثيقة ٦٤ ، ١٦ ذو القعدة ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١١٠) نفس المصدر ، ترجمة بعض بنود التقرير ٩٠ ، ١٧ ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١١١) نفس المصدر ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، ترجمة الوثيقة ٤٢ ، ٢٦ محرم ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١١٢) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١١٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٧٢ ، ربيع الأول ١٢٤٩ ، معية تركي ، محفظة ٢٣ ، دفتر ٥٢ ، ملخص الوثيقة التركية ٨١ ، ١٨ ربيع الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١١٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، وثيقة ٢٢/٢٣٩ ، آخر ذو الحجة ١٢٥١ (١٨٣٦) .

(١١٥) معية تركي ، محفظة ٣٤ ، دفتر ٧٧ ، وثيقة ١٦٤ ، ١٥ جماد الأول ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١١٦) Barker: op. cit., pp. 207 — 210.

(١١٧) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١١٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٥/٢٤٩ - ١ ، ٤ رمضان ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١١٩) Fo. 78, Vol. 282, Werry — William, Jan. 20, 1836.

(١٢٠) Cattaui: op. cit., p. 73.

(١٢١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٨١ ، ٢٩ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٢٢) داود بركات : المرجع المذكور ، ص ١٤٦ .

(١٢٣) نفس المرجع .

(١٢٤) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

د . أحمد أحمد الحتة : المرجع المذكور ، ص ١٠٣ .

(١٢٥) Ibid, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit., Perrier: op. cit., p. 92.

القنطار الإنجليزي = ١٠٠ كيلو ، ونصيب كل مدينة على التوالي : ٥٠٠ ، ٣٠٠ ، ١٣٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ٥٠ ، ٢٠ قنطاراً .

(١٢٦) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٢٧) Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au Ministre. 1 ere Sept. 1833., Perrier: op. cit., p. 88, Sabry: op. cit., p. 358.

(١٢٨) معية تركي ، محفظة ١٩ ، دفتر ٤٧ ، ملخص الوثيقة التركية ٣٨١ ، صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٢٩) نفس المصدر ، محفظة ٣٤ ، دفتر ٧٦ ، وثيقة ٢٢٠ ، ٨ شعبان ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٣٠) Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au Ministre. 1 ere Sept. 1833, Perrier: op. cit., p. 99, Sabry: op. cit., p. 358.

(١٣١) Perrier: op. cit., p. 89.

(١٣٢) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٣٣) Douin: op. cit.

(١٣٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة جزء من تقرير ٢٤ ، ٤ محرم ١٢٤٩ ، ترجمة الوثيقة التركية ٧٨ ، ٤ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٣٥) معية تركي ، محفظة ٢٤ ، ملخص الوثيقة التركية ٣١٦ ، ١١ صفر ١٢٤٩ ، محفظة ٢٥ ، دفتر ٥٤ ، وثيقة ١٢٣ ، ٩ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٣٦) د . أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١١٦ .

(١٣٧) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(١٣٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، ترجمة الوثيقة ٤٢ ، ٦ محرم ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٣٩) Perrier: op. cit., p. 90.

(١٤٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، ترجمة الوثيقة ٤٣ ، ٢٨ محرم ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٤١) نفس المصدر ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، وثيقة ٢١/٢٣٦ ، ١٦ ربيع الآخر ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(١٤٢) Douin: op. cit., Le Baron de Boilecomte au Ministre. 1 ere Sept. 1833.

(١٤٣) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٤٤) Douin: op. cit., Le Baron de Boisleçomte au Ministre, 1 ere Sept. 1833, Sabry: op. cit., p. 359.

(١٤٥) Ibid.

(١٤٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٨١ ، ٤ ربيع الآخر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٤٧) داود بركات : المرجع المذكور ، ص ١٤٧ ، د . عبد الكريم غرابية : المرجع المذكور ، ص ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

(١٤٨) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٤٩) Cattaui: op. cit., p. 77.

(١٥٠) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٥١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة جزء من التقرير ٤٥ ، ١٥ محرم ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٥٢) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٥٣) Ibid.

(١٥٤) معية تركي ، محفظة ٣٣ ، دفتر ٧٥ ، ترجمة الوثيقة التركية ١٧ ، ٩ شوال ١٢٥١ (١٨٣٦) .

(١٥٥) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، أمر منه إلى ريس المجلس برهان بك ، ١٤ صفر ١٢٥١ ، معية تركي ، محفظة ٢٦ ، وثيقة ٦٠٠ ، ١٤ صفر ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(١٥٦) معية تركي ، محفظة ٢٤ ، دفتر ٥٣ ، ملخص الوثيقة التركية ٢٤٧ ، ١٥ محرم ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، محفظة ١٨ ، دفتر ٤٥ ، ٢٧ محرم ١٢٥١ (١٨٣٥) ، محفظة ٣٧ ، دفتر ٨١ ، ٧ رجب ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٥٧) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٥٨) Sabry: op. cit., pp. 359, 360.

(١٥٩) Fo. 78, Vol. 283, Mr Werry's Answers, Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au Ministre, 1ere Sept. 1833.

(١٦٠) Fo. 78, Vol. 283, Mr Moore's Answers.

(١٦١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٣٦ ، ٢٣ ربيع الآخر ١٢٤٨ ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، الوثيقة العربية ١٦٦ ، ١٨ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦٢) الوقائع المصرية ، عدد ٤٩٠ ، ١٠ شوال ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٦٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، مكاتبة ٢١٣ ، ٢٠ جماد الآخر ١٢٥٢ (١٨٣٦) صبغة الطرابيش .

(١٦٤) Fo. 78, Vol. 283, Mr Farren's Answers Mr Moore's Answers.

(١٦٥) Ibid, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Cattaui: op. cit., p. 73.

(١٦٦) Fo. 78, Vol. 380, op. cit.

(١٦٧) د . عبد الكريم غرايبة : المرجع المذكور ، ص ص ١٤٧ - ١٥٠ .

(١٦٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٢٨ ، ١٧ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦٩) معية تركي ، محفظة ٣٢ ، دفتر ٧٤ ، ترجمة الأمر رقم ٢٥٩ ، ٨ ذو الحجة ١٢٥١ (١٨٣٦) ، الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى مطوش باشا ، ٤ محرم ١٢٥٢ (١٨٣٦) ، محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، وثيقة ٢٣/٨١ ، ٢١ صفر ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٧٠) معية تركي ، محفظة ٣٢ ، دفتر ٧٤ ، ملخص الوثيقة التركية ٢٩٠ ، ٢ ذو الحجة ١٢٥١ (١٨٣٦) .

(١٧١) نفس المصدر .

(١٧٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٥٧ ، ٢٨ ربيع الأول ١٢٥٤ (١٨٣٨) .

(١٧٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٣٥ ، ٢٥ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، معية تركي ، محفظة ٣٤ ، دفتر ٧٦ ، وثيقة ١٨٣ ، ١١ جماد الآخر ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٧٤) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى مطوش باشا ، ٢٨ رجب ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٧٥) أمين سامي : المصدر المذكور ، ص ٤٢٧ ، أمر منه إلى وكيل الجهادية ، ٢٥ جماد الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٧٦) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٧٧) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، أمر منه إلى وكيل مديرية عكة ، ٣ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٧٨) معية سنية عربي ، قيد الأوامر الصادرة العربي من ٣ رجب ١٢٤٩ (١٨٣٣) إلى ١٢ ذو القعدة ١٢٥٠ (١٨٣٥) ، سجل ٢٥ ، أمر كريم إلى الأمير بشير الشهابي ، ١٣ شوال ١٣٤٩ (١٨٣٤) .

(١٧٩) نفس المصدر، قيد الأوامر الكرام، عرض حالات متفرقة لجهات بدون رقم، من غرة صفر إلى ٢٢ شعبان ١٢٥٠ ، أمر كريم إلى الأمير بشير الشهابي ، ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٨٠) أمين سامي : المصدر المذكور ، ص ٤٤٦ ، ترجمة التقرير المقدم من المستر يوسف برتيل المكلف باستخراج الفحم من قرنايل بلبنان إلى مأمور المهمات ، ٨ ربيع الآخر (١٨٣٥) .

(١٨١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٥٦ ، ٥ شعبان ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٨٢) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر

منه إلى ديوان البحرية ، ٢٦ رمضان ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٨٣) معية سنية ، قيد الأوامر الصادر عربي ، أمر كريم إلى الأمير بشير الشهابي ، ١٣ شوال ١٢٤٩ (١٨٣٤) ، ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٠.(١٨٣٤) .

(١٨٤) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٨٥) Ibid.

(١٨٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص الاعلام ٥٨ ، ٩ شوال ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٨٧) أمين سامي : المصدر المذكور ، ص ٤٢٧ ، أمر منه إلى وكيل الجهادية ، ٢٥ جماد الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .


Bibliotheca Alexandrina
12400021